مجلة
أبحاث ودراسات التنمية

مجلة دورية محكمة تصدر عن مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية
بجامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج - الجزائر

- التراث المعماري بالمغرب: الذاكرة المجالية ومظاهر التثمين — عبد الرحمان الدكاري
- قراءات في التجربة التنموية الصينية:
  أسرار النجاح ودروس مستفادة — زرقين عبود
- هياكل التمويل الأصغر الجواري والتنمية الإقليمية:
  مدخل لتحريك الأقاليم الريفية المغاربية — رحيم حسين
- الأشكال الحديثة للعمران بالمناطق الريفية المحيطة بالمدن ورهانات الغد؟
  حالة ظهير مدينة الصويرة (المغرب) — عبد المجيد هلال
- أدوات حماية البيئة بالمحميات الطبيعية — قويدر كمال
- **L'histoire du concept du développement agricole ou rural durable : le cas algérien — Ahmed Rouadjia**
- **Le recyclage des eaux usées, une fonctionnalité à développer dans l'agriculture de la région de Batna Algérie — Hannachi A. et Gharzouli Rachid**

العدد 01 ديسمبر 2014 — ر د م د 2392-5469

مجلة أبحاث ودراسات التنمية
العدد 01 ديسمبر 2014

مجلة

أبحاث ودراسات التنمية

مجلة علمية دورية محكمة

تصدر عن مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية (LERDR)

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريح – الجزائر

ر د م د 2392-5469 **العدد: 01 – ديسمبر2014**

الرئيس الشرفي للمجلة

أ.د. عباوي كريم	مدير جامعة برج بوعريريج

مدير المجلة

أ.د. رحيم حسين	مدير المخبر

رئيس التحرير

د. مانع عمار	رئيس فرقة بحث بالمخبر

نائب رئيس التحرير

د. بن موسى منصور	رئيس فرقة بحث بالمخبر

هيئة التحرير

د. زنكري ميلود	عضو بالمخبر
أ. براهم شاوش توفيق	عضو بالمخبر
أ. بن قطاف أحمد	عضو بالمخبر

عنوان المخبر (عنوان المجلة)

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج 34265 الجزائر

البريد الإلكتروني revuelerdr@gmail.com

الموقع الإلكتروني http://www.univ-bba.dz/labolerdr

اللجنة العلمية

أ.د/ رحيم حسين	جامعة برج بوعريريج	الجزائر
أ.د/ زرواتي رشيد	جامعة برج بوعريريج	الجزائر
أ.د/ بوجلال محمد	جامعة سطيف	الجزائر
أ.د/ جنان عبد المجيد	جامعة سطيف	الجزائر
أ.د/ بلوناس محمد	جامعة سطيف	الجزائر
أ.د/ عمر بسعود	المعهد الفلاحي المتوسطي	فرنسا
أ.د/ جفلاط عبد القادر	جامعة ليل	فرنسا
أ.د/ دكاري عبد الرحمان	جامعة القاضي عياض – مراكش	المغرب
أ.د/ سعيد بوجروف	مدير مختبر الجبال الأطلسية– التراب، التنمية والاستدامة	المغرب
أ.د/ مجدل أحمد	جامعة طيبة	السعودية
أ.د/ لعبيدي لسعد	جامعة تونس	تونس
أ.د/ فتحي جراي	جامعة تونس	تونس
أ.د/ فرحي محمد	جامعة الأغواط	الجزائر
أ.د/ راتول محمد	جامعة الشلف	الجزائر
أ.د/ سفاري مولود	جامعة سطيف	الجزائر
أ.د/ فلاحي صالح	جامعة باتنة	الجزائر
أ.د/ دربال عبد القادر	جامعة وهران	الجزائر
أ.د/ بن بوزيان محمد	جامعة تلمسان	الجزائر
د/ عبد المجيد هلال	جامعة القاضي عياض – مراكش	المغرب
د/ مسعودان أحمد	جامعة برج بوعريريج	الجزائر
د/ عمار مانع	جامعة برج بوعريريج	الجزائر
د/ بن منصور موسى	جامعة برج بوعريريج	الجزائر
د/ زنكري ميلود	جامعة برج بوعريريج	الجزائر

قواعد النشر في المجلة

- أن يكون البحث جديداً في موضوعه، و لم يسبق نشره في أية دورية علمية أخرى؛
- أن يلتزم بشروط البحث العلمي من حيث تبويب المادة واستخدام الهوامش والإشارات إلى المصادر والمراجع على وفق طريقة منهجية واحدة وفي أخر البحث؛
- تحال الأبحاث وعلى نحو سري إلى محكمين إثنين في اختصاص مادة البحث الوارد إلى المجلة؛
- تقدم مع البحث خلاصة موجزة لا تزيد عن 150 كلمة وبلغتين (لغة البحث ولغة مغايرة، على أن تكون إحداهما باللغة العربية)؛
- تكتب البحوث بالخط العربي "*Traditional Arabic*" حجم 16، وبالخط الأجنبي "*Times New Roman*" حجم 12، وهوامش الصفحة 2,5 من كل الجوانب ؛
- لا يزيد عدد صفحات البحث عن 25 صفحة من ضمنها صفحات الهوامش والملاحق والمصادر؛
- تقبل الأبحاث المكتوبة باللغة العربية والفرنسية والإنجليزية؛
- إرفاق البحث بإقرار خطي بأن بحثه لم يسبق نشرة وأنه ليس مستلاً من رسالتي الماجستير والدكتوراه؛
- ترسل البحوث إلى رئيس التحرير أو مدير المجلة عن طريق البريد الإلكتروني للمجلة؛
- يتم إشعار أصحاب البحوث باستلام بحوثهم وكذا نتيجة التحكيم عن طريق البريد الإلكتروني؛
- يمنح لصاحب البحث المنشور نسختين من المجلة.

أهداف المجلة

- تنشيط حركة البحث العلمي، وتوجيه الاهتمام إلى الدراسات والبحوث في مجال التنمية الريفية؛
- نشر البحوث الأكاديمية والدراسات الميدانية في مجال التنمية بشكل عام والتنمية الريفية بشكل خاص، وتعطى الأولوية لبحوث التنمية الريفية؛
- إيجاد فضاء للباحثين والميدانيين والمهنيين والمسؤولين وكل المعنيين والمهتمين بالتنمية الريفية لمعالجة القضايا والمشكلات المستجدة في مجال التنمية والتنمية الريفية؛
- تشجيع الباحثين والدارسين على الإسهام في بلورة مقترحات علمية وعملية في سبيل تطوير السياسات المتعلقة بالتنمية الريفية في الوطن العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

أبواب المجلة

- البحوث العلمية المبتكرة والدراسات الميدانية الأصيلة؛
- عرض ومراجعة الكتب العلمية الحديثة؛
- تقارير علمية عن المؤتمرات والندوات؛
- ملخص رسائل الماجستير والدكتوراه ذات الصلة بموضوع التنمية الريفية؛
- تقارير عن نشاط المخبر.

تعبر الأبحاث المنشورة عن آراء كتابها

حقوق النشر محفوظة للمجلة

الفهرس

كلمة العدد أ.د. كريم عباوي	07
الافتتاحية أ.د. رحيم حسين	08
ـ التراث المعماري بالمغرب: الذاكرة المجالية ومظاهر التثمين أ.د. عبد الرحمان الدكاري جامعة القاضي عياض بمراكش – المغرب	09
ـ قراءات في التجربة التنموية الصينية أسرار النجاح ودروس مستفادة د. زرقين عبود جامعة العربي بن مهيدي–أم البواقي	41
ـ هياكل التمويل الأصغر الجواري والتنمية الإقليمية: مدخل لتحريك الأقاليم الريفية المغاربية أ.د. رحيم حسين جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج	75
ـ الأشكال الحديثة للعمران بالمناطق الريفية المحيطة بالمدن ورهانات الغد؟ حالة ظهير مدينة الصويرة (المغرب) د. عبد المجيد هلال جامعة القاضي عياض بمراكش– المغرب	105
ـ أدوات حماية البيئة بالمحميات الطبيعية "دراسة حالة حظيرة ثنية الحد بتسمسيلت" أ. قويدر كمال جامعة الجزائر 3	131
L'histoire du concept du développement agricole ou rural durable.le cas algérien **Pr. Ahmed ROUADJIAU niversité de M'sila**	06
Le recyclage des eaux usées, une fonctionnalité à développer dans l'agriculture de la région de Batna (Algérie). **Hannachi A. et Gharzouli Rachid** **Université Ferhat Abbas - Setif**	23

كلمـــة العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

تقاس الأمم بثلاثة عناصر أساسية في تنظيم شؤون الحياة، هي: الموارد البشرية المؤهَّلة، المستوى العلمي للأفراد، وتوظيف العلم في مختلف ميادين ومجالات وقطاعات الحياة. وعليه، فيجب على الأمة أن تتبنى عامل: تنمية الموارد البشرية بغية تأهيلها، وتصبح من الطراز الاجتماعي الأول في المجتمع، مما يسمح لها بخدمة نفسها وأهلها والمجتمع والأمة،كما يجب رفع المستوى العلمي، كمًا وكيفًا، من أجل الوصول بأفراد المجتمع إلى مستوى معرفي، يجعلهم قادرين على تنظيم شؤونهم وشؤون مجتمعهم وأمتهم، حيث ما استُعْبِد شعب متعلِّم ولا تخلّف.

أيضًا يأتي عامل: توظيف العلم في جميع ميادين ومجالات وقطاعات الحياة. ولا خير في علم لا يُوظَّف في الميدان ويُستفاد به. فالعلم الحقيقي هو الذي يخدم الواقع، ويساهم في الوعي بضرورة التنمية والنّهضة والحضارة، وفي هذا الصدد يقول "أبو حامد الغزالي": "فمن عَلِمَ و عَمَلَ و عَلَّمَ، فهو الّذي يُدعى عظيمًا في ملكوت السموات، فإنَّه كالشمس تضيء لغيرها، وهي مضيئة في نفسها". ولا يتأتى كل ذلك، إلاَّ بالتمكّن في البحث العلمي، وتوجيهه نحو الأهداف التي تخدم الإنسان والمجتمع والأمة.

وفي ذلك، يطلعنا مخبر "الدراسات والبحوث في التنمية الريفية" بمجلته القيِّمة الموسومة: "أبحاث ودراسات التنمية"، في عددها الأول؛ لتقوم بوظيفة إصدار بحوث متخصصة في ميادين ومجالات وقطاعات التنمية بالمجتمع والأمة، بهدف خدمة الفرد والجماعة والمؤسسات المجتمعية، ببحوث علمية دقيقة وشاملة وهادفة؛ تعالج مختلف أسباب التخلُّف، ومختلف معوِّقات التنمية والنهضة والحضارة؛ واكتشاف سبيلاً للخروج بالبلدان المتخلِّفة من التخلّف الى التنمية والنهضة والحضارة، واللحاق بالبلدان المتطوِّرة، التي تنعم بالحضارة والاستقرار والإزدهار.

وبذلك، نبارك لمخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية بجامعة محمد البشير الإبراهيمي ببرج بوعريريج على إصدار هذه المجلة. وبارك الله في القائمين عليها إدارة وباحثين.

الأستاذ الدكتور كريم عباوي

الافتتاحية

تشكل البحوث والدراسات المرتبطة بالتنمية مجالا حيويا واسع النطاق، يتسم بالحركية والتجديد، إن على مستوى الأفكار أو على مستوى السياسات، ذلك أن التنمية بمدلولها الشمولي متعددة الأبعاد: سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية، .. فهي عملية معقدة وذات أبعاد مترابطة، تتأثر مضامينها ومساراتها بالتحولات المستمرة ضمن كل بعد من هذه الأبعاد، كما وإن مؤثراتها أضحت عابرة للحدود، في ظل مجتمعات واقتصاديات باتت أكثر انفتاحا.

هذه المجلة، الموسومة "مجلة أبحاث ودراسات التنمية"، هي فضاء علمي يتيح لكل الباحثين والخبراء نشر أعمالهم، سواء كانت ذات طابع نظري بحت (بحث أساسي)، أو كانت ثمرة دراسات ميدانية وعرض لتجارب تنموية دولية رائدة في شتى المجالات، وذلك بغرض الاستفادة منها في المجالين الأكاديمي والميداني.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل الأساتذة الباحثين الذين ساهموا في إنجاز هذا العدد الأول من المجلة، التي نتمنى لها الاستمرار والتطور، كما ونرحب بكل الأعمال الجادة التي تنصب ضمن اهتمامات المجلة للأعداد القادمة.

الأستاذ الدكتور رحيم حسين

التراث المعماري بالمغرب:

الذاكرة الجمالية ومظاهر التثمين

أ.د. عبد الرحمان الدكاري

جامعة القاضي عياض بمراكش – المغرب

مختبر الدراسات والأبحاث حول جبال الأطلس

المجال و التنمية المستدامة

dekabd@yahoo.fr

الملخص:

التراث بمفهومه العام هو نتاج الإبداعات المادية والمعنوية لمجتمع من المجتمعات، يتوارثه الخلف عن السلف،ويعكس تجاربهم القبلية ورغباتهم ومظاهر عيشهم وسلوكياتهم وحجم احتياجاتهم ونمط تفكيرهم، وبالتالي فهو تجسيد للإرث التاريخي للمجتمعات القبلية، ويعتبر أيضا الوسيلة الأساس التي تحدد مقومات الوجود الحضاري وإبراز الهوية، ومن هذا المنطلق فهو مرآة للماضي، ومورد يمكن النهل منه لمعرفة الحاضر.

والتراث المعماري القديم في شموليته هو ذاك التراث المادي الذي يكتسي قيمة ثقافية، وفنية، وإبداعية جمالية، أو وظيفية، ويعكس المرتكزات التي قامت عليها هذه الحضارات، وتصورات مجتمعاتها وفلسفتها في تدبير معيشها اليومي.

ويعتبر المغرب من المجالات التي كانت وما تزال نقطة التقاء وتلاقح العديد من الحضارات والأعراق التي ساهمت في إفراز تراث معماري متعدد ومتنوع، يجمع بين المباني الأثرية التراثية والمباني التاريخية، مما جعله حاليا في جل فضاءاته يشكل متحفا بشريا اثنوغرافيا حيا وتراثيا متميزا ومفتوحا في آن واحد.

حقيقة أن العديد من هذه المآثر استطاعت انتزاع الاعتراف بها كموروث عالمي من طرف المؤسسات الدولية المهتمة بهذا الشأن، إلا أنها ما تزال تعاني من مشاكل

بنيوية تعيق استثمارها على الوجه الأمثل ثقافيا واقتصاديا، وبالتالي فهي في حاجة إلى من يعيد لها اعتبارها وأهميتها.

وتتمحور مضامين هذه الورقة حول تبيان أنواع التراث المعماري بالمغرب، والعوامل التي ساهمت في إنتاجه، إلى جانب تسليط الضوء على المشاكل التي تهدد استمراريته، وذلك من خلال الإحاطة بجميع مكوناتها، و أيضا استعراض الكيفية التي يمكن أن تجعل منه أحد أسس تحقيق التنمية المستدامة، و أحد أقطاب اقتصاد التراث، وذلك بدمجه في صلب اهتمامات البرامج والمشاريع السياحية التي تراهن الدولة على تحقيقها.

كلمات مفاتيح: المغرب، التراث، موروث عالمي، أقطاب اقتصاد التراث، التنمية المستدامة

Architectural Heritage in Morocco
Spatial memory and aspects of valuation

Heritage is generally the product of material and moral creations of a society. People inherit it from their predecessors, it reflects their precedent experiences, their hopes, their aspects of living, their behaviors; and also their needs and ways of thinking. Therefore, it is an embodiment of historical heritage of precedent societies. It is also a basic means of précising the existence of civilization and highlighting identity. From his point of view, it is a mirror of the past and a source to inhale from to know the present.

Ancient architectural heritage is that material heritage that has got a cultural and artistic value; creative, esthetic or functional. It reflects the pillars on which these civilizations stood; the receptions of its societies and their philosophy in managing their everyday life.

Morocco is a place that was, and is still a meeting point of different civilizations and ethnic groups that contributed to the creation of an architectural heritage that includes architectural monuments and historical buildings. This has made from it an alive ethnographic human museum.

Actually, several of these monuments have been recognized as a world heritage by international institutions. However, they still suffer from structural problems that hinder their optimal investment culturally and economically. Hence,their need for being given attention and importance.

The contents of this paper will try to show the types of architectural heritage in Morocco, the factors that contributed to its production and also highlight the problems that threaten its continuation. And that is by making a comparison between its constituents, and suggesting how it could be one of the principal means of realizing sustainable development and the economy of heritage by making from it the most important objective that the country wants to achieve.

1- تطور الموروث الثقافي والمعماري في ظل التحولات المجتمعية المعاصرة

1-1 مقاربة التراث من منظور البعد الكوني

على الرغم من أن الكل يجمع على أن التراث يكون أشد ما يكون ارتباطا بماضي الإنسان وتاريخه وتجاربه القبلية، إلا أنه يعتبر كذلك المورد الأساس الذي تنهل منه مختلف الحضارات لاستشراف المستقبل، كما أنه يعد لبنة من لبنات بناء الذاكرة الجمعية لمجتمع من المجتمعات والتي من خلالها يستمد كينونته وهويته ويضمن استمراريته.

حقيقة إن مساءلة التراث طرحت في بعض الأحيان أراء متباينة إلى درجة التناقض، خاصة حينما يتعلق الأمر بالرغبة في تثمينه، والاستفادة من مخزوناته المعلنة والكامنة، وطرق استعماله كمورد من الموارد التي لها من المؤهلات ما يمكنها من تحقيق حركية اقتصادية مهمة.

فهناك من ينظر إليه على انه إبداع متجاوز يعود لفترة خلت، والبحث فيه يعتبر غير مجد، ويكرس إحياء مفاهيم ماضوية متجاوزة، وبالتالي فهو نوع من النكوص، ودرب من دروب الرجعية على مستوى تمثل بعض المعارف المستمدة منه[1]، كما يعتبره هؤلاء نوع من التمسك بالتقاليد البالية التي كان لها تأثير معكوس على المعرفة والتطور، وبالتالي فهو يساهم بشكل كبير في تأخر وتخلف وتراجع المتمسكين به والراغبين في انبعاثه.

في مقابل هذا الاتجاه، هناك من يعتبره مخزونا ثمينا تركه السلف، يعكس الهوية الثقافية وطرق التفكير[2] وتمثلات مبدعيه للحياة. وتأسيسا على هذه القناعات يمكن فهم الحاضر عن طريق مساءلة هذا التراث، وتحديد الأبعاد التي يمكن نهجها لاستشراف المستقبل.ومن هذا المنظور يعتبر التراث مصدرا للإلهام وللمعرفة، وذاكرة جمعية توحد مجتمع ما وتوجه مستقبله.

وهناك اتجاه آخر، ينظر للتراث من زاوية نفعية براغماتية، ويحاول أن يزاوج بين البعد التاريخي للتراث والبعد الاقتصادي الذي يمكن أن يندرج في إطاره، ويعتبر التراث مادة يمكن المراهنة عليها وتوظيفها في أنشطة مدرة للدخل، وذلك بجعله أحد مقومات تحقيق الفرجة لأولئك الذين يبحثون عن صبر أغوار الذاكرة الجمعية للمجتمعات،والاطلاع على المعالم التراثية أينما وجدت في العالم.

وتعتبر السياحة تجسيدا لهذه الديناميكية، خاصة وأنها توظف التراث ضمن منتجاتها الاستهلاكية، والاهتمام به من هذا البعد يمكن أن يضمن له تحقيق الغايتين معا، من جهة الإدماج ضمن مكونات الدورة الاقتصادية وجعله أحد عناصر الرواج السياحي، ومن جهة أخرى العمل على المحافظة عليه وصيانته، خاصة وأنه مورد غير قابل للتجديد.

وقد نجد في القراءة المعاصرة للتراث ما يدعم وجهة النظر هاته، فالمنظور العالمي للترات من خلال المؤسسات الدولية،لم يعد يعتبره خصوصية محلية يقتصر تملكه على فئة معينة أو مجتمع من المجتمعات، بل هو ملك جماعي وإرث للبشرية جمعاء[3].

و لفهم موقع التراث ضمن العلاقات التي أصبحت تؤطر سلوكيات المجتمعات الحالية، من منطلق مقولة نهاية التاريخ و توغل مفاهيم التنميط و وحدة الفكر الإنسي، و بتعبير أدق، من منطلق ما تحمله العولمة من مفاهيم ، نسجل أن المنحى العام يسير بوثيرتين مختلفتين: ففي الوقت الذي أصبحت فيه مؤشرات العولمة تنحوا نحو إزالة الحدود، و تركيز هيمنة الاقتصاد اللبرالي، و جعل قيم الاستهلاك و سلوكياته هي السائدة، و التقليل من عتبة المجهولية ، نجد أن مختلف شعوب العالم تعرف نوعا من الرجوع إلى الأصول و التمسك بمنابع حضارتها و العمل على إحيائها، و في ذلك نوع من التقوقع الثقافي على الذات، و نوع من إحياء التاريخ القومي و التمسك به والتباهي بنجاحاته و منجزاته، و بعث مرجعياته الثقافية و الدينية والاقتصادية المعمارية ...الخ.

هذه التغيرات ذات البعد الكوني أصبحت توجه شعوب العالم و تدفعها للتمسك بتراثها، و التشبث به و اعتباره نوع من أنواع اكتساب المناعة الذاتية و الحضارية ضد كل ما هو دخيل و مقحم، و أسلوب يمكِّن من الانفتاح الحذر على كل مظاهر الحياة المعاصرة و الاستفادة من مخترعاتها و ابتكاراتها، بل و توظيف بعض ما توصلت إليه علوم الحاضر هاته في حماية التراث نفسه.

وبسبب تغير منظور استيعاب العديد من القيم المحلية، ونوعية التحولات التي يشهدها العالم حاليا، حين استقراء تاريخ المجتمعات والمرتكزات التي أسست عليها ونوعية التفاعلات والتلاقحات التي أنتجتها وساهمت بواسطتها في إشعاع قيمها وفلسفتها وحضارتها، أصبح ينظر للتراث على انه موروث مشترك للبشرية جمعاء، وبذلك تم تجاوز النظرة التقليدية القائمة على الاحتكار ومحدودية الانتماء، ليصبح

للتراث أينما وجد انتماء عالمي، وخفت المنظور الضيق الذي كان يتحكم في احتوائه ويضعف من إشعاعه وانتشاره.

من هذا المنطق تجنّدت المنظمات و الهيئات الدولية المهتمة بالثقافة في بعدها الكوني، بإنجاز أبحاث تستهدف الكشف عن خصائص التراث المشتركة، و العمل على تثمينه، بل و تعمل على توجيه أنظار العالم و الهيئات و المنظمات إلى ضرورة العناية بكل ما يندرج في خانته و حمايته في الحالة التي يكون فيها مهددا بخطر ما[4] ، ومن هنا ظهرت فكرة التصنيف[5]، و إضفاء صفة تراث عالمي على العديد من المآثر التاريخية، وتمتيعها بخاصية الحماية الدولية.وقد أدرجت هيئة اليونسكو العديد من المآثر التاريخية بالمغرب ضمن التراث المحمي عالميا.

الجدول رقم 1: التراث المصنف إرثا عالميا من طرف اليونسكو بالمغرب

التراث العالمي لليونسكو بالمغرب			
التراث المادي		التراث اللامادي	
اسم المعلمة	تاريخ التصنيف	اسم التراث	تاريخ التصنيف
* المدينة القديمة بفاس	1981	* التراث الشفهي لساحة جامع الفناء بمراكش	2001
* المدينة القديمة بمراكش	1985		
* قصر آيت بن حدو بوارززات	1987		
* المدينة التاريخية بمكناس	1996	* التراث الشفهي لموسم طانطان	2005
* مآثر وليلي الرومانية	1997		
* المدينة القديمة بتطوان	1997	* نظام التغذية المتوسطي بشفشاون	2010
* المدينة القديمة بالصويرة	2001		
* مدينة مازاكان البرتغالية	2004	* ترويض الصقور بدكالة	2010
* مدينة الرباط (29 يونيو 2012)	2012		

المصدر: WWW.UNESCO.org (بتصرف)

الجدول رقم 2: التراث المقترح من طرف المغرب على اليونسكو ليصنف تراثا عالميا

التراث المقترح كي يصنف تراثا عالميا			
المعالم التراثية التاريخية		التراث الطبيعي	
اسم التراث	تاريخ اقتراح التصنيف	اسم التراث	تاريخ اقتراح التصنيف
* مدينة الرباط (صنفت سنة 2012)	2010/04/12	* واحات فيكيك	2001/05/03
* مدينة المولى إدريس زرهون	1995/07/01	* نباتات جبل إمزي بالأطلس الصغير	1998/10/12
* المسجد الأعظم بمدينة تازة	1995/07/01	* بحيرة خنيفيس شمال طرفاية	1998/10/12
* مدينة اللكسوس الرومانية	1995/07/01	* المنتزه الوطني بالداخلة	1998/10/12
* مغارات تافراوت	1995/07/01	* المنتزه الطبيعي لتلسمطان بشفشاون	1998/10/12
* مسجد تينمل الموحدي	1995/07/01	* مقابر الكور ما قبل تاريخية	1995/07/01

المصدر: WWW.UNESCO.org (بتصرف)

حماية من هذا القبيل جعلت العديد من المآثر تخضع لدراسات معمقة، كشفت عن مظاهر تميزها المحلية، ومظاهر بعدها الإنسي الذي جعلها تتمتع بهذه الصفة الكونية، كما جعلتها تندرج ضمن المنتجات الأكثر استهلاكا على مستوى السياحة الثقافية، ودفعت بكل المهووسين بهاجس المعرفة وحب الاستطلاع والرغبة في اكتشاف ماضي البشرية للتردد عليها وصبر أغوارها، كما أصبحت مصدر الهام تخصصات معرفية مختلفة من رسم ونحت وسينما وهندسة وغيرها كثير.

ونستشف مما تقدم، وباستقراء أبعاد التراث في الظرف الراهن، إن محليا أو عالميا، أنه أصبح من مؤشرات استلهام الهوية في بعدها الكوني، وأرضية ترمي التوصل إلى أس الذاكرة الكونية، خاصة وأن مضامين المعرفة في أبعد تجلياتها هي في نهاية المطاف معرفة اكتسبها الإنسان في إطار تفاعله مع محيطه ومع العوامل الخارجية التي أثرت في سلوكياته.

2-1 التراث المعماري إبداعا يعكس التراكمات المعرفية للمجتمعات التي أنتجته

يشكل التراث المعماري أحد أهم مظاهر التراث المادي الذي خلفه مجتمع من المجتمعات، وبما أنه كذلك نتاج لتفاعل مدخلا ت عديدة ، فالتعامل مع مضامينه يجب ألا يقتصر فقط على البعد الجمالي للمباني: الزخارف، و نوعية الهندسة، وتناسق

و تناغم الأشكال و الأحجام، و توزيع الأضواء، و استعمال الفضاءات...الخ، بل يجب أن يدرك في سياقه التاريخي، و تتم قراءته وفق طبيعة المنظومة الفكرية التي أنتجته، مع ضرورة مراعاة خصوصيات التناسق و التناغم الكامنة فيه، و عن التعدد والتنوع والاختلاف التي تميزه عن غيره من المخلفات التراثية.

قراءته على هذا النحو تقتضي بالضرورة الإحاطة بـ:

- المستوى المعرفي ودرجة تطور الحضارة التي أبدعته، ومستوى تقدم العلوم وازدهارها.
- القيم الثقافية والمضامين الدينية ومدى تأثيرها على شكل وأسلوب المنشئات المبنية، وعلى المعمار التراثي ككل، خاصة وأن العنصر الديني كان دائما عاملا حاسما في توجيه المعمار في مختلف بقاع العالم.
- الخصوصيات البيئية، من مناخ وتضاريس وتربة وغطاء نباتي، ومظاهر اعتماده عليها وتفاعله معها.
- العلاقات السياسية السائدة وطبيعة المرحلة المستهدفة سواء في حالة السلم أو الحرب، ونوعية الفئات المكونة للمجتمع، ومظاهر الانفتاح على الآخر.
- الجانب الوظيفي، وطبيعة المهمة الموكولة للبناية أو الصرح: اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا ...الخ
- حقيقة إن كل هذه العوامل مجتمعة تعطينا في نهاية المطاف منتجا تراثيا متفردا ومتميزا، يعكس هوية شعب من الشعوب ، وبتعبير أدق و ربما أسلم، حضارة من الحضارات، لكن هذه الخاصية هي في نهاية المطاف نتاج لإبداع مسترسل لتمثلات مكتسبة عن حضارات قبلية ، و تراكم تجارب شعوب خلت، و هي صورة تعكس نوعية المدخلات المعرفية التي تحققت لهذا الشعب أو ذاك، و عليه فالتراث يتمتع في آن واحد بخاصية التميز و التفرد على المستوى المادي الملموس و على مستوى العوامل التي كانت دافعا لابتكاره و إفرازه ، و بخاصية الاختلاف و التنوع حين ننظر إلى تعدد المشارب المعرفية و نوعية التراكمات التي تحققت لمجتمع ما لإنتاجه.

3-1 التراث المعماري المغربي: نتاج لتلاقح حضارات متعاقبة

شكل المغرب وعلى خلاف باقي دول شمال إفريقيا، منتهى جغرافيا طبيعيا للعديد من الحضارات التي كانت دائما تتوقف حين توسعها أو عبورها بهذا الحيز الجغرافي الذي يحده غربا بحر الظلمات[6]، كما شكل جسرا مهما لنقل هذه المكتسبات الحضارية من وإلى المجالات الجغرافية الأندلسية المجاورة له شمالا.

لذلك فقد كان دائما صلة وصل بين الحضارات الإفريقية القادمة من الجنوب في إطار التجارة الصحراوية و تجارة القوافل، و الحضارات المشرقية المطبوعة ببعدها الديني من يهودية و مسيحية و إسلام، إلى جانب الحضارات الوافدة من الشمال كالحضارة الفينيقية و الرومانية و الوندالية و البرتغالية و الفرنسية ـ المرتبطة بفترة الحماية ـ و كذا الحضارة الموريسكية التي اتخذت من شمال إفريقيا ملاذا لها بعد استعادة الأندلس من طرف المسيحيين و بعد اعتماد أسلوب محاكم التفتيش لتطهير البلد من كل ما له ارتباط بالدين الإسلامي و اليهودي. كل هذه الحضارات استطاعت أن تقتسم نفس المجال عبر مراحل تاريخية مختلفة مع الساكنة المحلية الأمازيغية التي شكلت النواة الأولى لكل هذه التجمعات البشرية، تارة في إطار تعايش ووحدة أو انصهار تام، وتارة أخرى في إطار صراع ومحاولة كل تجمع نفي الآخر.

كما أن امتداد الدول التي تعاقبت على حكم المغرب على مجال جغرافي شاسع، يجمع بين إفريقيا جنوب الصحراء وشمالها وبلاد الأندلس الأوروبية، جعله فضاء لتلاقح قيم ومكتسبات جميع هذه الحضارات، لذلك فالمغرب يجسد بحق مفهوم التنوع العرقي في كل تجلياته، ومفهوم التمازج بين الشعوب، إلى درجة أصبح معها الفصل بين الأعراق المتمازجة حاليا أمرا غاية في التعقيد، بل يمكن الجزم بأن هذا الطرح أصبح غير ذي موضوع، إذ لا يمكن البتة الفصل بين الساكنة المشكلة للمجتمع المغربي على أساس العرق.

تواجد كل هذه الأعراق والشعوب على نفس الحيز الجغرافي وتعايشها وانصهارها أنتج رصيدا تراثيا متنوعا بشقه المادي واللامادي، يشمل كل مناحي الحياة، ويعتبر التراث المعماري نتاجا لهذا التمازج ونتاجا يعكس هذا التنوع.

4-1 المعمار التراثي المغربي غني ومتنوع ويعاني من معوقات متعددة

نتيجة لتنوع المكونات البشرية للساكنة المغربية، ونتيجة لتواتر مجوعة من الحضارات التي استطاعت أن تكون دولا مترامية الأطراف، اختلف مداها المجالي وقوتها حسب قوة الدولة والحكام، و حسب الظرفية الإقليمية للدول المجاورة، فالتراث المعماري المغربي متعدد بتعدد هذه الحضارات، يعكس تنوعها، ويعكس في نفس الوقت تمثلات وتصورات مبدعي هذه الحضارات للحياة والمجتمع، وباعتماد التقسيمات المتداولة في هذا الإطار، والتي تقسم التراث المعماري إلى: مباني أثرية تراثية

ومباني تاريخية، يمكن الإشارة إلى أن أهم أنواع هذا التراث بالمغرب هي المدن الأثرية والتاريخية، إضافة إلى معمار القصبات و القصور و المخازن الجماعية.

و بعيدا عن الإشكاليات التي طالما طرحت أثناء مقاربة هذا الموضوع، والمتمثلة في مدى ملائمة العمارة و المعمار التراثي مع متطلبات العصر الحالي ، ومدى اندماجها مع المتغيرات الطارئة بفعل توغل اقتصاد السوق و مفاهيم الحداثة، فإن مقاربة هذا الموضوع من خلال هذا النص تنطلق من زاوية مخالفة بعيدة عن إشكالية الأصالة والمعاصرة، وبعيدة عن محاورة مظاهر التقليد والتجديد في التعاطي مع هذا التراث أو ذاك، و بعيدة أيضا عن طروحات المحاكاة و الإبداع، منطلقين من قناعة مفادها أن تبني قيم العصرنة و الحداثة لا يمكن أن تنفي ما للتراث من قيمة متعددة الأبعاد، والتراث بدوره لا يمكن أن يكون حاجزا أمام الانفتاح على متطلبات العصر، إذ سنسلط الضوء بالأساس على الدور الذي يمكن أن يلعبه في تحريك عجلة اقتصاد المناطق التي تحويه، و تحسين الأوضاع المعيشية للسكان.

- **المدن المغربية الأثرية والتاريخية**

- المدن التاريخية: غالبا ما نقصد بها المدن التي أحدثت و تطورت و ازدهرت بعد مجيء الإسلام، و هي التي نطلق عليها محليا «المدينة القديمة» و نجد في بعض الكتابات المدينة العتيقة أو المدينة الإسلامية، و تتميز بتماسك بناياتها، و ضيق دروبها، و بأزقتها المغلقة، و بامتدادها الأفقي إذ لا تتجاوز الطابقين في الكثير من الأحيان، إضافة إلى انتشار الأزقة المسقوفة التي تطل عليها نوافذ الغرف[7] من الجانبين، كما تنفتح بها الدور على فناء داخلي، قد، وقد لا يتوفر على حديقة و نافورة ماء...الخ، وهي بصفة عامة تلك المباني التي تعكس حقبة تاريخية تمتد من فترة توافد العرب المسلمين إلى غاية البدايات الأولى للتوغل الاستعماري الفرنسي بالمغرب.

هذه المدن راهنا، تنبض بالحياة، ولا تزال تمارس الوظائف التي أنشئت من أجلها، وهي آهلة بالسكان والعديد من معالمها التاريخية ما تزال كما كانت تنبض بالنشاط.

ولعل أهم ما تغير فيها هو:

- اختفاء وظيفة السور الذي كان يحيط بها في السابق، وتراجع دور الأبواب التي كانت تجعل الحياة المدينية حبيسة فضائها الداخلي، وتحولت هذه الأبواب والأسوار

إلى معالم تراثية تؤرخ لمرحلة خلت، تنضح بما كانت تمارسه من أدوار في حماية السكان وممتلكاتهم.

- تراجع وظيفة الأحياء التقليدية التي كانت تقسم المدينة إلى فضاءات وظيفية متخصصة، إذ كان لكل حي حرفته الخاصة يستمد منها تسميته.
- انفتاح المدينة على فضائها المجاور وتداخل مباني المدينة القديمة والحديثة، والانفتاح على مواد جديدة في البناء وعلى أساليب وأشكال هندسية معاصرة.

لقد أصبح التراث في الظرف الراهن تتحكم فيه مؤثرات عديدة داخلية وخارجية، وضغوطات اقتصادية ومجتمعية، جعلت البحث فيه من أكثر القضايا إثارة للجدل، ويصعب اليوم الكشف عن مدى ايجابية هذه التحولات من عدمها، خاصة وأنها ما تزال في أوج تطورها، ومنها:

التراجع الديموغرافي الكبير الذي يميزها عن غيرها من فضاءات المدينة الأخرى[8]، فبعد أن كانت بُعيد الاستقلال وإلى غاية الثمانينيات من أكثر الأحياء استقطابا للسكان ومن أكثرها كثافة، أصبحت في الظرف الراهن مجالات طاردة[9].ويمكن أن نستشف ذلك من خلال عوامل أخرى سنأتي على ذكرها.

المبيان رقم 1:

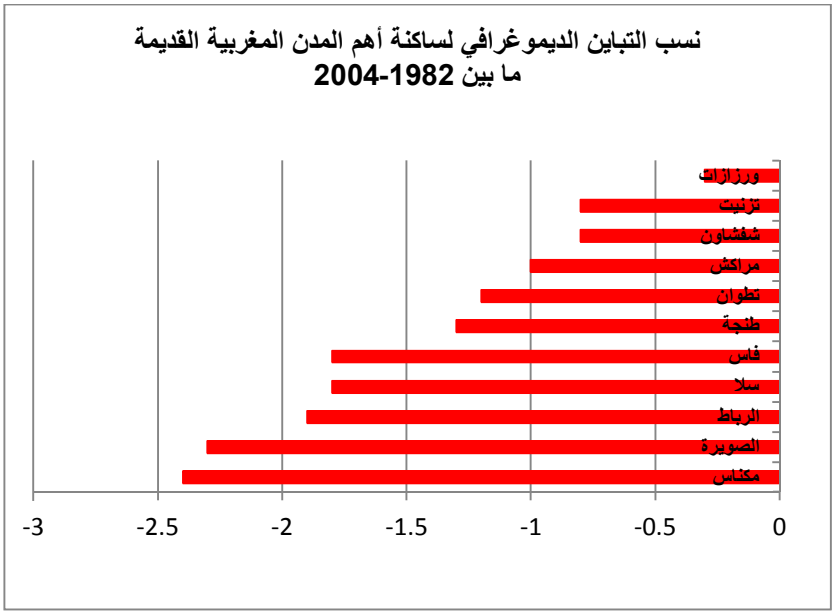

المصدر: الإحصائيات الرسمية لسنوات 1982 – 1994 – 2004

فيما يلي بعض العناصر:

- ارتفاع أسعار العقار وتفاقم ظاهرة المضاربة العقارية، ولهذه الظاهرة أشكالا متعددة، وتعتبر المدن القديمة الأكثر شهرة مثل مراكش وفاس والصويرة من المدن التي ارتفع بها سعر العقار إلى مستويات قياسية[10].
- غياب وعاء عقاري قابل للإعداد والتوزيع والتجهيز، فالمدينة القديمة وصلت درجة الإشباع المعماري، ولم يعد هناك أي حيز يمكن تخصيصه للبناء، وأصبح العقار التراثي هو موضوع المضاربة العقارية.
- توافد مجموعة من المستثمرين الأجانب على المدن العتيقة واقتناء "الرياضات[11]" القديمة وإحيائها من خلال إعادة ترميمها وإعداد فضاءاتها وتحويلها إلى دور للضيافة، أي إلى مؤسسات لإيواء السياح الأجانب حيث تمارس بداخلها أشكالا مختلفة من السياحة.

المبيان رقم 2:

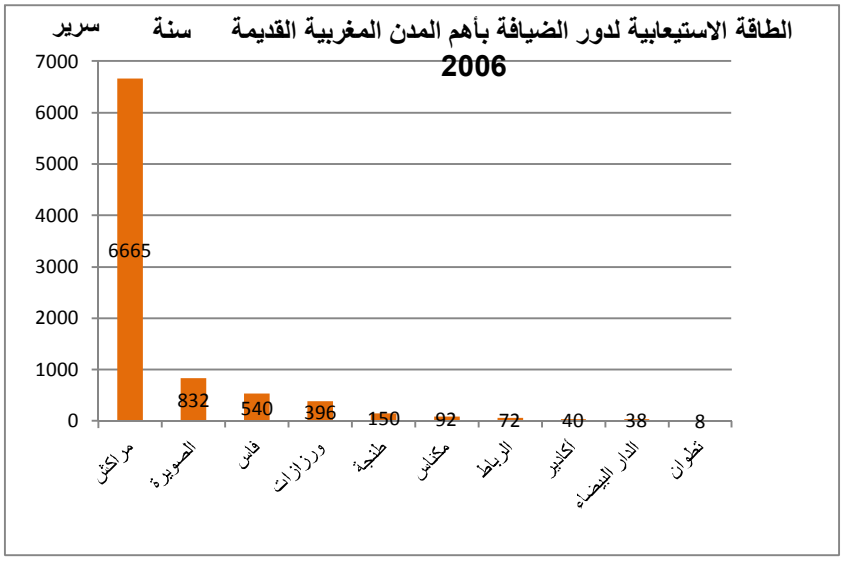

المصدر:

Royaume du Maroc – Banque Mondiale, *Stratégie de développement des ville*

- اقتناء العديد من المباني القديمة التي هاجر أصحابها المغرب في فترات تاريخية متباعدة ـ إبان وبعد انتهاء الاستعمار ـ من طرف أبناء وحفدة مالكيها الأوليين، وفي ذلك

نوع من الحنين للجذور ونوستالجيا إثبات الهوية، وقد انتشرت هذه الظاهرة كثيرا بأحياء الملاح[12] في مدن عديدة من أهمها مدينة الصويرة.

- تفاقم ظاهرة الفقر[13] وعدم قدرة الساكنة على ترميم مساكنها بسبب العوز المادي الذي يعانونه. إضافة إلى كون العديد من المباني آيلة للسقوط بفعل تقادمها.
- إشكالية القانون العقاري للعديد من المباني التاريخية ذات الوظيفة السكنية، بسبب كونها وقف إسلامي تابع لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامي، وسومتها الكرائية ضعيفة جدا نظرا لقدم فترة كرائها، مما يجعل إعادة ترميمها مسألة معقدة، خاصة حين تنظر المؤسسة الوصية على هذه المباني للأمر من زاوية الربح والخسارة.

الصورة رقم 1: مدينة المولى إدريس الأكبر[14]
(تصوير عبد الرحمان الدكاري 2010)

الصورة رقم 2: مدينة وليلي الأثرية[15]

- مؤثرات من هذا القبيل تجعلنا أمام حقيقتين متناقضتين:
- الأولى مفادها أن المدينة القديمة ما تزال تشكل عنصر جذب و استلهام للمستثمرين، و بخاصة الأجانب منهم، كما أن ارتفاع سعر العقار يعد مظهرا ايجابيا يعكس حيوية هذا المجال، إذ يجعله محط اهتمام المستثمرين و موضوع المشاريع اقتصادية تستلهم مشروعيتها من التراث نفسه ، و هي عبارة عن مباني سياحية تتخصص في إيواء السياح ، و تساهم في تحقيق عائدات مالية مهمة ، وتساهم بفعل هذه الديناميكية الجديدة في إحياء مهن الصناعة التقليدية التي كاد بعضها يندثر، و إعادة إحياء حركة تجارة المصنوعات التقليدية، كما تساهم إلى جانب ذلك كله في الاستجابة للمخطط السياحي الذي وضعته الدولة و الخواص لأفق 2020[16] .

الحقيقة الثانية تتجلى في كون المدينة لم تعد فضاء لعيش المحليين، هجرها ساكنوها تحت ضغط الإغراء والإكراه،وأصبحت من خلال وظيفتها الجديدة مجالا غريبا عن محيطها، كما أن العائدات المالية المترتبة عن نشاطها السياحي المحدث، غالبا ما تعود أدراجها للبلد الأصلي للمستثمر، الذي غالبا ما يكون هو نفسه مصدر السياح.

المدن التراثية: هي عبارة عن آثار معماري متنوع خلفته الحضارات المتعاقبة، البعض منها ما تزال بقاياه ماثلة شاهدة على العصر مثل مدينة البصرة وأيير...الخ، والبعض الأخر مدفونا تحت الثرى إما كليا أو جزئيا، مثل مدينة سجلماسة[17] وغيرها، والكشف عنه في حاجة إلى إمكانيات مالية كبيرة وإلى إرادة سياسية لإعادة إحيائه.

كما تندرج ضمن هذه المعالم التراثية بنايات تحولت في الظرف الراهن إلى مزارات تكشف عن خصوصية مرحلة معينة من تاريخ المغرب، وتؤدي بالأساس وظيفة تراثية[18]. وتعتبر كل من مدينة وليلي الرومانية ومدينة شالة الرومانية والمرينية[19]من أكثر هذه المعالم شهرة، إلى جانب أخرى تؤرخ للفترة البرتغالية مثل قلعة أسفي وسقاية الجديدة، ومساكن الفترة الفرنسية بكل من البيضاء والقنيطرة ...الخ، وأصبح دورها اليوم يقتصر على التأثيث للأنشطة السياحية.

ويعاني هذا التراث من إكراهات مختلفة، منها ما هو مرتبط بضعف العناية وقلة الاهتمام، ومنها ما هو مرتبط بسوء تصرف السياح والإساءة إلى مكوناته المختلفة.

ويمكن إجمال مظاهر سوء العناية في كون هذه المعالم أصبحت عرضة لـ:

- الإهمال بسبب غياب علامات التشوير، وانتشار النباتات التي تغطي بعض أجزائها في فصل الربيع، وانتشار الزواحف السامة التي تهدد سلامة الزوار وصحتهم.
- الهدم بفعل عوامل التعرية وانجراف التربة، وصعوبة حمايتها من التقلبات المناخية المباغتة بحرِّها وقرِّها.
- التلوث الناتج عن المخلفات الصلبة التي تغطي جنبات هذه المعالم.
- التحريف المترتب عن الكتابات العشوائية التي يخطها بعض الزوار لتخليد ذكرى الزيارة، أو تجاوز هذا السلوك لنحت بعض الرموز أو الأسماء فوق النقوش والكتابات التاريخية، أو استعمال المواد الكيماوية اللزجة لنسخ بعض الكتابات.
- التشويه الذي يساهم في تغيير شكل المعالم من طرف الباحتين عن الكنوز.
- السرقة التي تستهدف بعض الأجزاء من البناية أو بعض التماثيل[20]أو حتى بعض المدافع النحاسية القديمة الكامنة في فتحات بعض القلاع.

- ضعف التأطير والبحث العلمي، والشاهد على ذلك كون اغلب المآثر لا تتوفر لا على محافظ ولا على قيمين يسهرون على إدارتها ومراقبتها وحمايتها[21]، مما يقلل من شأن إمكانية إنجاز أبحاث علمية والكشف عن العديد من الكنوز التي ما تزال تحت الثرى.

هذه العوامل مجتمعة، يمكن تفسيرها بضعف الوزارة التي أوكل إليها مهمة تدبير التراث، فوزارة الثقافة تعتبر من الوزارات ذات الميزانيات المنخفضة (233 مليون درهم سنة 2001 و 485 مليون درهم سنة 2009)[22]،و بالتالي فالتسيير يطغى على باقي الجوانب الأخرى من تجهيز و ترميم و حماية و تأهيل.كما أن بعض المعالم التراثية وإلى يومنا هذا، تؤطرها قوانين تعود للمرحلة الاستعمارية، مما يحد من إشعاعها.

المبيان رقم 3:

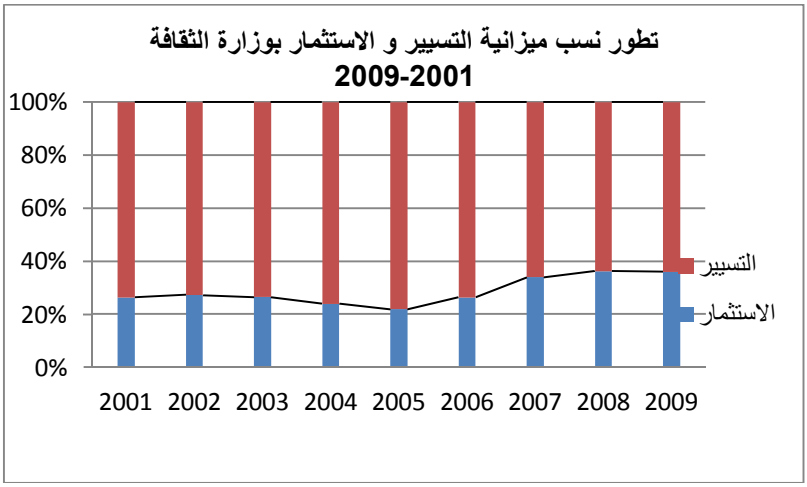

المصدر: وزارة الثقافة بالمغرب

- **القصبات والقصور**

تعتبر كل من القصور و القصبات من أهم المعالم التراثية التي تنتشر بالمجال الجنوبي للمغرب، و إذا كانت القصور إرثا صحراويا مشتركا لكل الدول المغاربية بشمال إفريقيا، فإن القصبات (باعتبارها أبراج كانت توضع على المحاور الطرقية لمراقبتها) يقتصر تواجدها فقط على المجال المغربي، و هما معا يجسدان تراثا معماريا يعبر عن قيم ثقافية سادت الجنوب، و تتميز بخصوصية معمارية أساسها الاعتماد على المواد المحلية في البناء من «تابية» و تراب مدكوك بين الألواح الخشبية المعروفة محليا بـ «التابوت»،وجذوع أشجار النخيل و سعفها و الأخشاب و غيرها.

فالقصور انتشرت بجنوب جبال الأطالس المغربية، و أصبحت تنعت بـ"المعمار الهندسي بدون مهندس" «Architecture sans architecte» و هي عبارة عن تجمعات سكنية مغلقة لها مدخل واحد في الغالب، و تحيط بها أسوار خارجية تتخللها مجموعة من الأبراج. مساكنها متلاصقة، وتأخذ شكلا عموديا في بعض الحالات، قد يتراوح عدد طوابقها بين أربعة وخمسة طوابق، سمتها الأساسية التكيف مع المتغيرات المناخية الحارة صيفا والباردة شتاء، وتمارس إلى جانب وظيفة السكن وظيفة إيواء الدواب وقطعان المواشي، ويخصص فيها حيز لخزن المئونة.

الصورة رقم 3 – قصر أكدال[23]
(تصوير عبد الرحمان الدكاري 2007)

الصورة رقم 4 – أسوار مدينة مكناس التاريخية[24]
(تصوير عبد الرحمان الدكاري 2007)

تتوزع بها الأزقة و الدروب بشكل هندسي يراعي وجهات الرياح و تحركها، فهي تعمل على تحويل الرياح الحارة بعد اختراق ضلال هذه الأزقة إلى نسيم ينعش الساكنة، بعد أن تكون قد وضعت كل حمولتها من الرمال فوق عالية السطوح، و تعتبر الفضاءات الظليلة نتاج انتشار الأزقة المسقوفة التي تتخللها بين الفينة و الأخرى فتحات تسمح بمرور الضوء، و هذا ما يساهم في خلق منيخ محلي «Microclimat»، يساهم أيضا في انتشار العتمة تحت هذه الأجزاء، الشيء الذي يحد من حركية الذباب[25] بالمناطق الصحراوية المأهولة بالسكان.

إبداعها الهندسي وجماليته، لا يقل أهمية عن الأدوار الاجتماعية الجوهرية التي تساهم في إشاعة ثقافة الاحترام بين الساكنة والتعايش والانسجام، إلاّ أن تجانس المباني فيما بينها لا يعكس الفرو قات السوسيو اقتصادية الموجودة فعلا بين ساكنتها.

على خلاف ذلك، نجد القصبات و التي هي من حيث الظاهر شبيهة بقصور أوربا القروسطية[26]، عبارة عن بنايات شاهقة و محصنة و مغلقة و لها وظائف متعددة

منها ما هو عسكري و منها ما هو إداري و مجتمعي، حيث كانت تخصص في بعض الحالات لسكن الأسر متعددة النواة، و لسكن الحكام و الولاة و أبناء السلاطين، كما كانت تضطلع بدور مراقبة تنقلات السكان و القوافل و تحركات الجيوش. وانتشرت على محاور طرق القوافل التجارية والممرات التي كان الجند يسلكها. بعضها عبارة عن قصبات معزولة تتخذ من المواضع الاستراتيجية مكانا لها، والبعض الآخر مندمج مع القصور المحاذية.

عرفت القصبات انتشارا ملحوظا في أرجاء الجنوب المغربي والأطلس الكبير منذ أن أصبحت تجارة القوافل الصحراوية عابرة للمجال المغربي، وتزايدت أهميتها خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين مع تنامي الضغوطات الاستعمارية، ومع تزايد اعتماد المخزن وسلطات الحماية على القواد الكبار في إطار ما كان يعرف بالنظام القيادي[27] وسياسة الاعتبار إزاء الأعيان، ومن أهمها قصبات القايد الكلاوي[28].

لقد أصبح هذا التراث المعماري في الظرف الراهن يعاني من إكراهات متعددة تحول دون العناية به وإحيائه،وتجعل استمرارية المحافظة عليه مسألة في حاجة إلى إمكانيات مالية ضخمة وقرارات سياسية عليا.

فالقصور بدأت تعرف نزيفا بشريا متزايدا، بعد أن هجرها ساكنوها إلى الهوامش المحاذية القريبة من المحاور الطرقية الحديثة، خاصة و أن الأنوية القديمة التي كانت تشغل التلال و الربوات التي تحمي الساكنة من الفيضانات المباغتة و تلك المتواجدة عند قدم المنحدرات القريبة من الأراضي الفلاحية، لم تعد لتستجيب لحاجيات و طموحات السكان،و أصبح الكل يفضل الاستقرار في الحيز الذي يتوفر إلى جانب الطريق على الماء الشروب و خطوط الكهرباء و الهاتف[29] ، و يفضلون البناء بالمواد الصلبة من اسمنت وأجور، كما أن أشكالها الهندسية عرفت تغيرات عديدة من قبيل اعتماد الشرفات والنوافذ المحيطة بالمسكن و المطلة على الواجهات الخارجية.

في حين أن قصورا أخرى تحولت إلى مزارات سياحية مهمة بفضل تمتعيها بصفة تراث محمي عالميا، و فضاء لتصويرالعديد من الأفلام السنيمائية[30]، كما أصبح الأجانب يقبلون على شراء المساكن بالقصور و تحويلها إلى دور للضيافة، و هذا الأمر ينطبق أيضا على القصبات التي اقتناها الأجانب وحولوها إلى فنادق من نوع راق بعد ترميمها، مستعملين في ذلك كل ما هو محلي ومن صنع تقليدي[31]، وأصبحت بحكم هذا التحول عنصرا محركا للاقتصاد المحلي.

وما تزال العديد من الفضاءات مهجورة ومهملة وتحتاج إلى قرار سياسي لإعادة ترميمها[32]، في حين رممت أخرى وتحولت إلى متاحف تلعب وظيفة سياحية وسينمائية في وقت واحد[33].

- **المخازن الجماعية للحبوب**

معمار متميز بالجنوب المغربي، كانت وظيفته تقتصر على تخزين و ادخار المتلكات كيفما كان نوعها، من مواد غذائية و حلي ذهبية و فضية وعقود و نفائس مختلفة، و تعرف محليا بـ «أكادير» «les Igoudares» و قد تم إحصاء حوالي 340 مخزن جماعي في السنوات الأخيرة بمجالي الأطلسين الكبير و الصغير.

حاليا لم تعد للوظيفة الممارسة في السابق أي دور إجرائي في ظل التحولات الاقتصادية والمجتمعية وظهور مؤسسات أخرى للادخار، وكذا بفعل استتباب الأمن.

يتميز« الأكادير» عن غيره من المعمار التراثي بكون مواضعه كانت تختار بعناية فائقة، إذ كان من الصعب الوصول إليه، و كان يُشيد فوق الأعراف الشاهقة و الأكمات الوعرة، أو بالكهوف و بوسط الحافات شبه العمودية، و هو لذلك كله يمكن اعتباره مبنى محمي طبيعيا، و يصعب الاهتداء إليه، إلي جانب تمتعه بحماية الساكنة والحرس الخاص به، واقتحامه من طرف اللصوص و قطاع الطرق كانت مجازفة خطيرة للغاية.

و إلى جانب أسلوبها الهندسي الفريد و المتميز الذي يجمع بين غرابة التصاميم وتعدد الأشكال، كانت للمخازن الجماعية وظيفة اجتماعية تتمثل في توحيد مكونات القبيلة و تنظيم فروعها و فخداتها، وملجأ للساكنة في حالة القلاقل و إبان الصراعات، و وظيفة اقتصادية تتمثل في حماية غذاء الساكنة إبان سنوات القحط و حين انتشار الجراد،و وظيفة قانونية تتجلى في حجم و نوعية الترسانة القانونية التي كانت تنظم وتحدد بدقة متناهية طريقة الخزن وطبيعة المخزون ونوعية المستفيدين و عددهم وأشكال الولوج للداخل...الخ ، و تسمى هذه القوانين محليا بـ «إزرفان»، و هي قوانين مستمدة من الأعراف المحلية، تجمع بين اللغتين العربية و الأمازيغية و مرسومة بخط عربي.

الصورة رقم 5 - أكادير "إغرم نشوظيف "[34]
(تصوير عبد الرحمان الدكاري (2007))

الصورة رقم 6-7 - أكادير إينومار[35]
(تصوير عبد الرحمان الدكاري (2008))

لم تعد هذه البنايات في الوقت الحالي تمارس الوظائف التي كانت موكولة إليها في السابق، لكن ونظرا لتميزهاوقيمتها العلمية والمعرفية فقد تحولت إلى مزارات يقصدها السياح الأوروبيون بالدرجة الأولى، وبخاصة السياح الألمان. لذلك فهي تساهم في تحريك أنواع عديدة من السياحة، كالسياحة الثقافية والسياحة الايكولوجية والريفية،وكلها تمارس مشيا على الأقدام، مما يجعلها تتخندق في خانة سياحة الجولات الاستكشافية.

إلا أن هذا الإرث النادر يعاني من:

- صعوبة الترميم وفق نفس الضوابط التي كانت تتحكم سابقا في شكله وهندسته ووظيفته.
- العزلة الجغرافية والطبوغرافية وصعوبة بلوغه، وإن كان هذا العنصر في حقيقة الأمر هو أساس الإغراءوالإثارة وسر استقطاب السياح.
- ضعف الترويج له من طرف المؤسسات المسؤولة عن السياحة، فباستثناء الدراسات والأبحاث التي تنجز من طرف معاهد متخصصة و بشراكة مع جامعات أجنبية في الغالب فإن التعريف به يبقى محدودا.

2- اقتصاد التراث مظهر من مظاهر إحياء و تثمين الموروث المعماري

تعتبر سياسة أقطاب اقتصاد التراث (Pôles d'économie du patrimoine) من أهم التدابير التي يمكن المراهنة عليها لتثمين التراث من خلال المحافظة عليه والتعريف به، وعليه سأقسم هذه الفقرة إلى محورين اثنين:

أولا: التعريف بمميزات سياسة أقطاب اقتصاد التراث وجدوى اعتمادها لتثمين الموروث المعماري وما تتضمنه من قيم.

ثانيا: التطرق للدور الذي يمكن أن تسهم به في خلق مناخ ملائم للتنمية بمختلف أشكالها، وذلك باعتماد السياحة كقناة لتحقيق هذا الرهان.

2-1 أقطاب اقتصاد التراث مفهوم يهدف جعل التراث في صلب الاهتمامات التنموية

يعتبر التراث بالمغرب من خلال التصورات التي تم تحديدها في الحوار الوطني لسياسة الإعداد عنصرا يمكن المراهنة عليه للنهوض بالمنظومة الثقافية في شموليتها، بما في ذلك استغلال التراث المبني، إذ تمت الإشارة إلى «...تميز الظرفية الدولية الراهنة بتحولات عميقة جعلت كل شعوب ودول العالم أمام تحديات كبيرة منشأن عدم رفعها أن يفقدها شخصيتها ويقوض دعائم حضارتها ويتهدد بقاءها كأمم متميزة، مما يفرض عليها تعبئة طاقاتها الذاتية من خلال استغلال تراثها من الموارد الطبيعية والموروث المعماري والمعارف والمهارات المحلية والقيم الاجتماعية والروحية والثقافية من أجل صيانة هويتها .وحماية ثوابتها ومقدساتها لتقوية مناعتها أمام تيار العولمة ومواجهة المنافسة الخارجية على شتى الأصعدة، وتأمين حاجيات الأجيالالحالية وضمان سبل العيش للأجيال المقبلة»[36]

و من أهم المقاربات التي جعلت من التراث إحدى الركائز الأساسية لخلق تنمية مستدامة يمكن الإشارة إلى أقطاب اقتصاد التراث، و هي سياسة تبنتها فرنسا منذ 1994، تهدف إلى تجاوز النظرة التقليدية و الأحادية المتمثلة في استثمار التراث لأغراض سياحية، إلى محاولة جعله أكثر ملائمة مع نوعية التحولات التي يعرفها القطاع، و ذلك بخلق سياحة مندمجة مع التراث تعمل على توظيفه في الأنشطة الاقتصادية و ليس فقط جعله معطى للفرجة، و الدفع به في اتجاه إحداث مشاريع متناغمة مع الهوية المحلية وتطلعات الساكنة، وجعل الموروث أحد عناصر جذب المستثمرين و حاملي المشاريع و الوافدين المحتملين على المجال.

ولتحقيق هذه الأهداف على المستوى المعماري لابد من:

- تحديد مجال التراث المعمار المعني بدقة، و جعل هويتة التاريخية و العلمية محركه الأساسي، و جعل باقي الأنشطة الأخرى تحوم حوله، و هذا لا ينفي بالضرورة إمكانية إقامة مشاريع مماثلة بنفس الفضاء لها مرجعية تراثية غير المشار إليها، خاصة و أن

التداخل يمكن أن يبرز مظاهر الغنى التي يمكن أن يتمتع بها مجال ما في حالة تواجد مآثر تراثية متعددة و مختلفة الحقب .

- تحديد الأجهزة المسؤولة عن الدراسة و التدبير و المصاحبة و التتبع ، و يمكن أن تتشكل من جماعات إدارية متقاربة و ذات خصوصية مشتركة، على أن تنتظم في إطار جمعيات تشكل أقطاب اقتصاد التراث[37].

و لإنجاح هذه الأقطاب (PEP) التي جاءت بمبادرة من مندوبية إعداد التراب والعمل الجهوي[38](DATAR)، جعلت السلطات الفرنسية ـ التي تعتبر رائدة في هذا المجال ـ كل البرامج و السياسات القبلية في خدمتها خاصة :

المنتزهات الطبيعية الجهوية(PNR)سنة1967[39]

مناطق حماية التراث المعماري الحضري (ZPPAU) سنة 1982-1983[40]

مدن وبلدات الفن والتاريخ (VPAH) سنة 1985[41]

ولجعل هذه المشاريع التنموية أكثر فعالية على المستوى الإجرائي، وضعت فرنسا وحدة جغرافية جديدة تجسدت في البلدات (Les Pays) سنة 1995[42]، وهي فضاءات بمثابة وحدة عيش، و حوض للعمل،و تجمع بشري يضم ساكنة لها روابط مشتركة إن على المستوى التاريخي أو التراثي، كما تعتبر بمثابة مجال تنموي له مركز مرجعي حضري يمارس إشعاعا على محيطه، ومبنية أساسا على شعور الساكنة بالانتماء.

في المقابل، و بالنظر إلى طبيعة المؤسسات التي أوكلت إليها مهمة تدبير الشأن المحلي على المستوى الوطني المغربي، يتبين أن الجماعة المحلية، الحضرية و القروية، باعتبارها الخلية الأساسية للتنمية، و بحكم الاختصاصات الواسعة التييخولها لها الميثاق الجماعى[43]،تمثل الإطار المؤسساتي الأنسب لبلورة مفهوم هذه الأقطاب وجعل التراث من المرتكزات الأساسية لمخطط التنمية الجماعية، عن طريق تفعيل كل الضوابط التي ينص عليها الفصل 30 من الميثاق الجماعي[44]، وخلق إطار جغرافي مهمته التنسيق بين مجموعة من الجماعات المحلية ذات التراث المشترك لبلورة مشاريع مشتركة تروم تحقيق التنمية.

2-2 الأساليب التنموية مفاهيم متعددة للرقي بالمجتمعات و تطويرها

تشكل التنمية بمختلف مسمياتها غاية كل دول العالم وبخاصة دول الجنوب. وقد أثبتت العديد من التجارب التنموية التي راهنت عليها هذه الدول دائما فشلها نظرا

لاعتمادها على دعم الدول المتقدمة و المؤسسات الدولية، و محاكاة النماذج و التجارب الناجحةو محاولة استيرادها جاهزة، لكن و أمام فشل العديد من التجارب السابقة، تحول الاهتمام نحو آليات جديدة لتحقيق التنمية تؤطرها: « رؤية التنمية الإنسانية التي أصبحت تهتم أكثر ب " الرأسمال البشري " في الاقتصاد، و بـ " الموارد البشرية " في التسيير . كما تطالب أكثر فأكثر ب " الحكامة الجيدة " على صعيد المؤسسات والمجتمع »[45]،و تضع الإنسان في محور التنمية، مما يجعل من هذا الأخير وسيلة وغاية في نفس الآن. وهو منظور جديد يتجاوز اختزال التنمية في ما يتحقق من نسب النمو وقيم كمية للتقدم الاقتصادي. وبذلك أصبحت تنمية الإنسان بواسطة الإنسان من اجل الإنسان هي الرهان الذي تطمح له كل الدول.

لقد أصبح مفهوم التنمية البشرية يفرض نفسه في الخطابات الاقتصادية والسياسية، وأصبح تبنيه في العديد من الدول يأخذ أبعادا متفاوتة ، كإشباع الحاجيات الأساسية للسكان، والتنمية الاجتماعية، وتكوين الرأسمال البشري،و رفع مستوى معيشة السكان وتحسين ظروف عيشهم، ويطرح تحت شعارات تزاوج بين ما هو سياسي وما هو سوسيو اقتصادي، و تحت مسميات منها التنمية الشاملة أو التنمية المجتمعية.

و تختلف مسميات التنمية بين التنمية المحلية التي هي «منهجية شمولية لتحريك و تآزر الفاعلين المحليين من أجل استثمار الإمكانيات المادية و البشرية لمجال معين، و في إطار علاقة تفاوض مع مراكز القرار الاقتصاديو الاجتماعي و السياسي التابعة له»[46]، وعن التنمية المستدامة التي أقرتها قمة الأرض في مؤتمر «ريو ديجانيرو[47]»الهادفة إلى تحقيق نماء متوازن وعادل يقلل من الفوارق الاقتصادية بين مختلف الفئات المجتمعية، ويحافظ على بيئة طبيعية ونظيفة، ويأخذ في الاعتبار حقوق الأجيال القادمة في خيرات مجالاتهم . و هي من هذا المنطلق بمثابة تدبير معقلن للموارد التي يتوفر عليها مجال ما بشكل يسمح بالمحافظة على مصالح الأجيال القادمة مع الاستجابة للحاجيات الحالية.

أما التنمية المحلية حين تأخذ طريقها نحو التطبيق، غالبا ما تبقى حبيسة مجالات جغرافية محددة، و حبيسة التوفيق بين متطلبات الساكنة المحلية و إملاءات المركز، أما التنمية المستدامة فهي نظرة مفرطة نحو المستقبل أكثر منها ممارسة تحتم تدبير الواقع المعيش و الآني. ويزداد الأمر تعقيدا حين تكون هذه المجالات في حالة أزمة، وتأهيلها يستوجب التركيز على الحاضر قبل كل شيء. أما التنمية البشرية فتعتبر

الساكنة الثروة الحقيقية للمجال ـ جماعة أو منطقة أو إقليم أو جهة أو دولة ـ، وتعتبر الوظيفة الأساس للتنمية هي خلق شروط مواتية للسكان لتحسين مستوياتهم المعيشية، وتتمثل هذه الشروط في:

- تمتع الأفراد بصحة جيدة و بحياة مديدة .
- التمتع بحق الوصول إلى المعرفة .
- التمكن من الحصول على دخل يؤمن لهم ظروف عيش مواتية.

وإذا كانت هذه الشروط تمثل أسس ومرتكزات مفهوم التنمية البشرية فهناك أيضا خيارات أخرى تتكامل معها، مثل الحرية وحقوق الإنسان والأمن وتثبيت الهوية التاريخية والتراثية...الخ. وبصفة عامة، كل الشروط التي يمكن أن تضمن كرامة الفرد وبالتالي كرامة المجتمع.

2-3 البدائل التنموية المرتكزة على السياحة لتثمين التراث

إجمالا فالأهداف المشار إليها سالفا يمكن تلخيصها في مجموعة من المبادئ أو الأسس التي تراهن السياسات التنموية على تحقيقها وهي كالتالي:

* الأساس الجغرافي أو الترابي: المتمثل في محاربة التباينات بين المركز و المحيط – محليا و جهويا ووطنيا–و توفير نفس الحظوظ للأفراد أينما و جدوا و الاستجابة لحاجياتهم.

* الأساس المجتمعي: الرامي إلى تحقيق نوع من المساواة الاجتماعية، والاستجابة لمتطلبات الفئات الأقل حظوة داخل المجتمع.

* الأساس الاقتصادي ذو البعد التنموي – خاصة و أنه لا يمكن تصور سياسة تنموية بدون مرامي اقتصادية– ويتجسد في التنمية النابعة من الداخل (endogène Développement) والتنمية المستدامة (Développement durable) البعيدة كل البعد عن التنمية المفروضة من أعلى، و عن التبعية بكل أشكالها، و تحقيق التنمية المكنة من منطق الاعتماد على المؤهلات المحلية.

* الأساس الايكولوجي: من منظور المحا فظة على المنظومات الإحيائية ، ومحاربة الاضطرابات البيئية، و ضمان إعادة إنتاج الثروات الطبيعية على المدى المتوسط و البعيد.

* الأساس السياسي: المتلخص في الاستقلالية المجالية، لمحاربة التركيز المجالي للأنشطة ومركزية اتخاذ القرارات، وضمان تحقيق كل ذلك في ظل مراعاة الخصوصيات الثقافية و الحق في الاختلاف .

وهي كلها أهداف تصب في تحسين الأحوال المعيشية للسكان و تحقيق الرفاه المجتمعي، بعيدا عن المفاهيم الاقتصادية الصرفة، و هو ما تطمح السياحة تحقيقه في بعدها المستدام.

2-4 السياحة أية مساهمة في تثمين التراث؟

إن السياحة سواء كانت ثقافية بالمعنى العام أو ايكولوجية أو غيرها فهي تهدف إلى تحقيق نفس المرامي و الغايات المرتبطة بمظاهر التثقيف و الترفيه، و المساهمة في ضخ عائدات مالية مهمة في المجالات التي تحتضنها، مما جعل الكثيرين ينعتونها بالسياحة المستدامة،و إلى درجة أصبح معها مفهوم السياحة المستدامة عنوانا كبيرا يستوعب كل أنواع و فروع السياحة التي لها ارتباط بإرث الساكنة المحلية و تراثها.

المبيان رقم 4 :

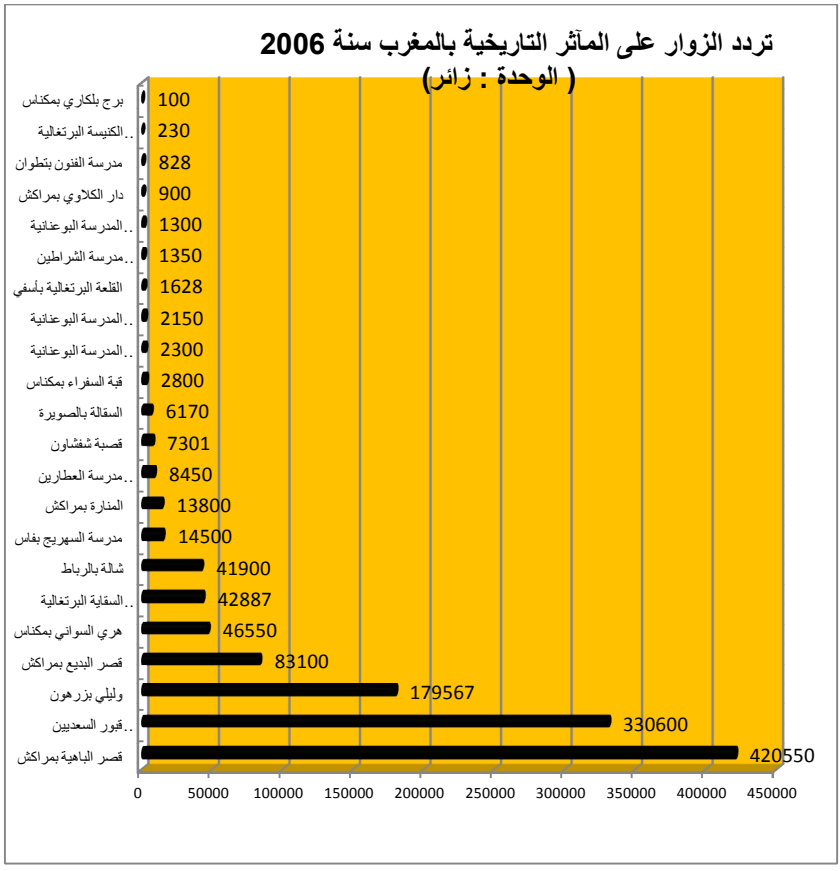

المصدر: وزارة الثقافة بالمغرب

فمن خلال منشورات المنظمة العالمية للسياحة[48]حول أهداف السياحة، نجد أن هناك ثلاثة مبادئ أساسية تتمحور كلها حول:

- الاستدامة الايكولوجية التي تهدف إلى المحافظة على الأوساط البيئية وعلى توازناتها.
- الاستدامة السوسيو ثقافية التي تضمن من جهة تنمية الأفراد، ومن جهة أخرى، تمكين المجتمع من المحا فظة على مقوماته الحضارية و التراثية، في ظل احترام الشخصية المحلية الثقافية و المجتمعية.
- الاستدامة الاقتصادية التي تضمن تنمية اقتصادية ناجعة، بطرق تستجيب لحاجيات الأجيال الحالية والمستقبلية.

يمكن القول إذا أن الأهداف في عموميتها تبقى هي نفسها، وتتكرر بأساليب مختلفة سواء حين نتكلم عن التنمية أو السياحة باعتبارها من الأدوات الأساسية لتثمين التراث.

لقد أكدت منشورات المنظمة العالمية للسياحة على «أن تخطيط السياحة في إطار الإعداد الشمولي للمجال هو أساس التنمية المندمجة و المضمونة و المستدامة لهذا القطاع»[49].

وبالنظر إلى ما يمكن للسياحة أن تقدمه للمعمار والتراث، نجد أن هامش الفعل يبقى واسعا، ويشمل في مجمله كل ما ترمي سياسات التنمية تحقيقه. و إذا تفحصنا أيضا واقع مجتمعاتنا الحالية ، سنجد أنها لم تعد مجتمعات مغلقة كما كان الحال في السابق، و لم تعد تقتصر على الاقتصاد المعيشي المغلق ، بل أصبحت منفتحة أمام كل المؤثرات المحلية و الخارجية . و يشير فليبونو «Phlipponeau» إلى « أن تحسن عيش المجموعات ... ليس مرتبطا فقط بالتحولات الفلاحية، لأن هذه المجموعات لم تعد تعيش في مجتمعات مغلقة، فهي لا تنتج كل ما تحتاج إليه، ...كما أن ساكنتها تعرف بدورها حركية تتزايد باستمرار »[50]، و يمكن إجمال أهم ما يمكن للسياحة أن تساهم به في الرقي بتراث المجالات التي تحتضنها في النقط التالية:

- خلق مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة، وتحريك سوق الشغل بالقطاعات الموازية.
- تحريك مختلف الصناعات المحلية المرتبطة بالبناء والفنادق والمطاعم والحرف التقليدية.
- الرفع من الطلب على مختلف المواد المحلية، و ضخ حركية مالية في القطاع .

- تنمية الاقتصاديات المحلية، و تسريع وتيرة نموها، و خلق استفادة معممة من خلال العامل المضاعف.
- تحريك قطاع المواصلات و كل البنيات المرتبطة بالتواصل.
- دفع الدولة لتقديم الدعم وإحداث بنيات تحتية متنوعة، وتحسين الخدمات، والاعتناء بالمجالات المحاذية للمآثر التراثية وكل الفضاءات المصنفة كذلك.
- إعادة الاعتبار للمجالات الهامشية و إدماجها في النسيج الاقتصادي.
- إحداث مرافق للتسلية والترفيه يمكن أن تستفيد منها ساكنة المجالات التي تتوفر بها معالم تراثية.
- المحا فظة على البيئة و حث المسؤولين على إيلائها الأهمية التي تحفظ توا زناتها.
- خلق تواصل بين الساكنة وباقي شعوب العالم، والعمل على فك عزلة بعض المجالات التي تعاني من الظاهرة.
- تحقيق دخل ذاتي إضافي للمؤسسات الحكومية و الجمعوية.

إن هذه الأهداف، وغيرها كثير، يجب ألا تجعلنا نؤمن و بشكل مطلق بأن السياحة من منظور اقتصاد التراث تبقى الحل الأمثل لتجاوز أزمات بعض المجالات، خاصة و أنها كباقي القطاعات الأخرى يمكن أن تكون لها نتائج عكسية ، أو فقط غير مرغوب فيها.

و لكي تكون أكثر ملاءمة لمنظور سياسة أقطاب اقتصاد التراث و ما قد يترتب عن ذلك من تنمية لابد أن تراعي الشروط التالية المتمثلة في الاستجابة لحاجيات الساكنة المحلية الآنية، و الأخذ بعين الاعتبار البعد المستقبلي عن طريق المحافظة على الموروث بمختلف تجلياته ،و كذا تحمل مسؤولية إعداد المجالات السياحية و إحداث المشاريع التي ترمي العناية بالتراث من لدن الفاعلين المحليين (خواص و إداريين)، مع الاقتناع بضرورة التأطير الخارجي، إضافة إلى ضرورة تطوير أنماط و أساليب الإنتاج المحلية، وجعل الأنشطة المحدثة تحترم الخصوصيات الثقافية و المجتمعية للساكنة، و كذا جعل الاستغلال المعقلن للوسط من منظور المحافظة على الثروات والموارد من أهم دعامات الفعل التنموي.

خلاصة:

إن المقاربة المعتمدة في هذا المقال، حاولت معالجة الموضوع من زاوية مغايرة، تمحورت أساسا حول السياحة باعتبارها نشاط اقتصادي يلعب أدوارا متباينة في تنمية المجتمعات، ويساهم في تثمين التراث من خلال إحيائه و جعله أداة لحركية اقتصادية مبنية على مفهوم اقتصاد التراث.

كما أنها حاولت معالجة الموضوع مجاليا من زاوية دراسة واقع هذا التراث "مصادر القوة و الضعف" من خلال النماذج التراثية المعمارية الأكثر إشعاعا و أهمية بالمغرب: المدينة القديمة، و القصور و القصبات، و المخازن الجماعية.

ومن هذا المنطلق نستنتج أن سياسة أقطاب اقتصاد التراث في جوهرها استراتيجية مخالفة للنظرة التقليدية لتحقيق التنمية التي كانت تؤمن بمجموعة من المعتقدات و تعتبرها راسخة، والتي حددها موران «Morin E» في: «الإيمان بالارتقاء الاجتماعي و الثقافي، و الاعتقاد بعدم نفاذية الموارد الطبيعية، و الإيمان بالعقلانية الاقتصادية كميكانيزم منظم لكل ما هو مجتمعي ولعلاقات المجتمع مع محيطه البيئي. وأخيرا الاعتقاد بأن هناك علاقة وطيدة بين النمو الاقتصادي والتنمية»[51]، فهي - أي سياسة أقطاب اقتصاد التراث-تجعل من السياحة المستدامة أحد دعاماتها،و تراهن على ضرورة خلق نمط تنموي يصبح فيه النمو الاقتصادي وسيلة بدل أن يكون هدفا، وتعطى الأولوية لتنمية الأفراد كبديل عن تنمية الأشياء، و تجعل الذاكرة و الهوية و الانتماء أدوات لخلق رواج اقتصادي، منطلقها ومنتهاها تنمية المجتمعات بالاعتماد على تراثها.

الهوامش

1: لويس عوض (1983)، « ثقافتنا في مفترق الطرق»، الطبعة الثانية دار الآداب، بيروت، ص 57. وأبو القاسم سعد الله (2009)، «الشعر الشعبي الجزائري. من الإصلاح إلى الثورة» الطبعة الأولى طبع دار مزوار بالواد، ص4.

2: فاروق خورشيد(1992)، «الموروث الشعبي»، الطبعة الأولى، دار الشروق. بيروت، ص ص 12-13.

وطيب تيزيني(2008)، «مفهوم التراث العالمي: مدخل باتجاه التأسيس". مجلة عالم الفكر، العدد الرابع.

3: ميثاق أتينا (1931)الصادر عن معهد التعاون للجمعية الدولية، يهدف للمحافظة على التراث الفني والأثري والمعالم المهمة كتراث عالمي لكل الإنسانية. ميثاق البندقية (1964) للحفاظ وترميم المواقع التراثية. هناك أيضا العديد من الاتفاقيات والتوصيات الأخرى كاتفاقية لاهاي وباريس : تهدفان لضمان استمرارية التراث واستدامته للأجيال اللاحقة.

4: نموذج دعوة المنظمات الدولية لحماية تماثيل بودا بباميان بأفغانستان التي فجرتها حركة طالبان سنة 2001

5: اتفاقيات اليونسكو التي قننت المحافظة على التراث العالمي : سنة 1972 اتفاقية المحافظة على الموروث العالمي، الثقافي و الطبيعي (Convention pour la protection du patrimoine mondial, culturel et naturel)

– سنة 2003 اتفاقية إنقاذ التراث الثقافي اللامادي (Convention pour la sauvegarde du patrimoine culturel immatériel)

– سنة 2005 اتفاقية الحماية و الرقي بتنوع الإبداع الثقافي (Convention sur la protection et la promotion de la diversité des expressions culturelles)

6: إشارة إلى المحيط الأطلنطي حاليا

7: يطلق على الغرف التي تغطي الزقاق أو الدرب في جل المدن المغربية القديمة لفض« المصرية» و الممر المسقوف تحتها «صابة»

8: الأحياء العصرية وغير القانونية ودور الصفيح

9: 12 من أصل 34 مدينة مغربية قديمة تعاني من نزيف ديموغرافي ملحوظ.

10: على سبيل الذكر لا الحصر فمدينة فاس القديمة كان بها سعر المتر المربع سنة 1996 يقدر بحوالي 2300 درهم« حوالي 220.8دولار» ليصل سنة 2009 إلى قيمة تتراوح بين 10000 و 20000 درهم « ما بين 920 و 1900 دولار » ، ليتجاوز 30000 درهم «حوالي 2800 دولار » في السنة الموالية، و تجدر الإشارة إلى أن هذا السعر قد تراجع حاليا بأكثر من 33٪ بسبب الأزمة المالية التي عصفت باقتصاديات الدول الأوروبية.

11: عبارة عن دور تقليدية فسيحة تنتشر بالمدن القديمة، لها نوافذ مفتوحة على فناء داخلي به نافورة ماء أو حديقة صغيرة.

12: أحياء كان يقطنها اليهود المغاربة.

13: 11.65٪ من ساكنة المدن القديمة تعاني من الفقر حسب:

«Diagnostic de l'économie du patrimoine culturel au Maroc : Sa situation présente et les possibilités d'exploitation et de promotion des ressources qu'il recèle» MDG Achèvement. FUND, Octobre 2010.p 25.

14: مدينة بجبل زرهون، بها ضريح المولى إدريس بن عبد الله (المولى إدريس الأول أو الأكبر) أول مؤسس للدولة الإسلامية بالمغرب الأقصى (172 هـ 789 م).

15: مدينة يعود تاريخ تأسيسها للمرحلة البونيقية، ازدهرت في الفترة الممتدة ما بين 25 ق م و 40 م، اتخذ منها جوبا و بطليموس (ملوك أمازيغ حكموا المغرب خلال فترة الاحتلال الروماني) بعد سنة 40 م عاصمة لموريتانية الطنجية، و تظهر مدينة المولى إدريس في عمق الصورة.

16: تتمثل الخطوط الكبرى للإستراتيجية السياحية 2011 ـ 2020، في أنها :

- ستحدث ست وجهات سياحية جديدة إلى جانب تلك التي برمجت في مخطط 2010
- إضافة 200 ألف سرير
- خلق 470 ألف منصب شغل
- توظيف 100 مليار من الاستثمارات
- رفع العائدات السياحية من 60 مليار درهم، حاليا، إلى 140 مليار درهم، سنة 2020
- جلب حوالي 20 مليون من السياح و جعل المغرب ضمن الوجهات السياحية العشرين الأولى في العالم.

17: سجلماسة مدينة شيدت سنة 140هـ 757 م على يد الخوارج الصفرية ببلاد المغرب/ البصرة كانت تعرف أيضا بالحمراء و هي مدينة تجارية ازدهرت خلال حكم الدولة

الإدريسية ما بين 796 – 803 م الموافق لـ 180 – 197 هـ على مقربة من مدينة وزان الحالية / أبير (مدينة الوالدية حاليا) قصبة أسسها البرتغاليون في القرن 15.

18 : يقدر عدد هذه المعالم التي تصنفها وزارة الثقافة تراثا وطنيا في الوقت الراهن 216 معلمة و موقع، و عددها يتزايد سنويا.

19 :إشارة إلى دولة المرينيين التي حكمت المغرب في الفترة الممتدة ما بين 1244م و 1465 م.

20: سنة 1981 تعرضت مدينة وليلي الأثرية الرومانية لسرقة تمثال من الرخام الوردي لإله الخمر باخوس.

21: جميع المواقع تفتقر لمحافظ باستثناء مدينتي وليلي و شالة اللتان تتوفران على محافظ للآثار كما عيين مؤخرا محافظ لموقعي بناصا و تاموسيدا .

22 : Diagnostic de l'économie du patrimoine culturel au Maroc, op. cit,p 11.

: بمنطقة أسيف ملول – إملشيل، بالأطلس الكبير الشرقي على ارتفاع يفوق 3000م و تظهر 23وسط الصورة قصبة أكدال.

24: تبرز الصورة ضهريج السواني الذي بناه المولى إسماعيل 1672 م – 1727 م

25: محاضرات ألقاها الأستاذ محمد آيت حمزة من المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بكل من وارزازات بتاريخ 21-01-2012 خلال الندوة العلمية تحت عنوان :« درعة و تافيلالت: الثقافة و التاريخ و التنمية : أية استراتيجية مندمجة؟ » و بجامعة القاضي عياض بقلعة السراغنة خلال اليوم الدراسي بتاريخ 08-04-2012 تحت عنوان :« التراث المعماري المغربي بالجنوب ألواحي».

26: إشارة إلى فترة القرون الوسطى في أوروبا حيث انتشرت ظاهرة بناء القلاع « Les châteaux »

27: نظام يعتمد على القواد الذين يتم تعيينهم من طرف السلطان، و يتمتعون بسلطات مطلقة ، و كانت تمنح لهم صلاحية جمع الضرائب و إصدار الأحكام القضائية في المنازعات.

28: القايد التهامي المزواري الكلاوي، قائد قبائل الأطلس الكبير و كل الجنوب المغربي من 1912 إلى 1956.

29: يعتبر المحور المار عبر مدينة بومالن دادس بإقليم وارزازات على طول 35 كلم من أهم التجمعات السكنية الصحراوية الممتدة على طول جنبات الطريق المعبد ، و أصبح ينعت بـ « ميغالوبوليس دادس»

30: قصرايت بن حدو بواحات وارزازات الذي يتردد عليه في المتوسط حوالي 400 سائح يوميا و هو نفس عدد سكانه، و به صورت سلسلة جيمس بوند الشهيرة.

31: فندق دار الأحلام بسكورة كان في الأصل قصبة، و هو من أفخم الفنادق بالمنطقة (حوالي 800 دولار لليلة مبيت واحدة).

32: قصبة الباشا الكلاوي بآيت أورير.

33: قصبة تاوريرت بوارزازات

34: غرب دوار أولغازي في اتجاه آيت عبدي بمنطقة إملشيل بالأطلس الكبير الشرقي، شيد منذ حوالي 340 سنة.

35: بدوار أمشكيكين بالقرب من مدينة شتوكة آيت باها بسوس و عمره حوالي 763 سنة . الصورة الأولى : الأكادير من الداخل و يظهر وسط الصورة آخر أمناء هذا المخزن ، و الصورة الثانية موضع البناية

36: الحوار الوطني حول إعداد التراب 2000– ص 20

37: استطاعت فرنسا اعتماد على هذه المقاربة إحداث 41 قطب اقتصادي كشكل من أشكال إحداث مشاريع و برامج ترابية تتخذ من التراث منطلقا لها، بمجالات ترابية محددة جغرافيا، لها موارد تراثية متنوعة تؤهلها للعب دور المحرك الاقتصادي لخدمة التنمية .

38 : La Délégation interministérielle à l'Aménagement du Territoire et à l'Attractivité Régionale

39: بهدف حماية وتنمية المجالات القروية الغنية بتراثها الطبيعي والثقافي المعرض للخطر (Parc naturel régional)

40:خولت للجماعات المحلية إمكانية المساهمة في التعريف بتراثها وتدبيره بمعية الدولة انطلاقا من تطوير قوانين اللامركزية بفرنسا

(zones de protection du patrimoine architectural et urbain)

41: أسندت وزارة الثقافة تدبير المدن الحاملة لعلامة الجودة (LABEL) وبلدات الفن والتاريخ للجماعات المحلية التي ترغب في الانخراط في مسلسل تنشيط وتثمين التراث. (Ville et Pays d'art et d'histoire)

42: يحيل مفهوم البلدة على حيز ترابي حامل لمشروع يتميز بتجانس جغرافي واقتصادي وثقافي واجتماعي.

43: الصادر سنة 1976

44: ينص الفصل 30 من الميثاق الجماعي لسنة 1976 على : استغلال الموارد البشرية والمادية المتوفرة- خلق شراكة متينة وفعالة مع الفاعلين الاقتصاديين و الاجتماعيين- إنشاء مرافق اقتصادية واجتماعية - التنسيق بين مختلف المتدخلين على الصعيد الجماعي- تشجيع الاستثمار والمبادرات الخاصة- تحسيس وتوعية السكان - اعتماد المقاربة التشاركية ودلك من أجل تحقيق تنمية شاملة ومندمجة ومستديمة.

45- جواد العمراني. (2004)، «الإنسان و التنمية، نقد التنمية: من الاغتراب الاقتصادي إلى محورية الإنسان و القيم »، مجلة معالم و آفاق، العدد السادس، ص .ص 7-17، ص 8.

46 : Houée P. (1992), «Le développement local rural entre directives et initiatives », Revu Géographie sociale, p.p. 293-301, p 294.

47-3 : 14 يونيو 1992

48 : O.M.T. (1999), Document intitulé : «Développement d'un tourisme durable.Guide à l'intention des planificateurs locaux ».

49 : O.M.T. (1999), Idem.

50 : Phlipponeau M (1982), «Géographie et action : introduction à la géographie appliquée». Edition Armand Colin, Paris .p 221.

[51]- Morin E. (1977),Le développement de la crise de développement, in le mythe du développement, (Sous-direction de Candido Mendès). Paris, Seuil,(p.p.241-260) .

قراءات في التجربة التنموية الصينية

أسرار النجاح ودروس مستفادة

د. زرقين عبود

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي

abze_86@yahoo.fr

الملخص:

تعد التجربة التنموية الصينية واحدة من أهم التجارب العملاقة في القرن الحالِي، فقد تركت بصماتها القوية على مسيرة العالم بعد أن أحدثت تحولات جذرية وعميقة في حياة شعب وصل تعداده إلى حوالِي خمس سكان العالم.

وبعد مرور 30 عاما على الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وانفتاح الصين على الاقتصاد العالمي، أصبح للصين تجربتها الفريدة التي قدمت بريقا من الأمل لدول النامية، بوصفها نموذج تنمية استطاع أن ينمو باستقلالِية وبغير انعزالية. وعليه فإن هذه الورقة البحثية تهدف إلى مناقشة وتحليل التجربة التنموية الصينية، واستنباط أهم عناصر نجاحها. وذلك من خلال استعراض طبيعة النموذج الصيني، وجوانب من الإصلاحات الاقتصادية في الصين، زيادة على الإستراتيجية التي اتبعتها الصين من أجل تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وإمكانية الاستفادة من هذه التجربة التنموية الكبيرة.

الكلمات المفتاحية: الصين، التنمية، إصلاح اقتصادي، استثمار أجنبي، تنمية الصادرات

Abstract

The development experience of China and one of the most important experiences in this century giant , has left its mark on the strong rally that brought the world after the radical and profound transformations in the lives of people and access to a population of about one fifth of the world's population.

After 30 years of economic and social reforms and opening up of China to the global economy , China has become a unique experience

that provided a glimmer of hope for the developing countries , as a development model able to grow independently and without isolationism. Therefore, this paper aims to discuss and analyze the development experience of China , and the development of the most important elements of success. , Through the review of the nature of the Chinese model , and aspects of the economic reforms in China , an increase on the strategy pursued by China in order to achieve economic and social development , and the possibility to take advantage of this large development experience .

Key words: China , development , economic reform , foreign investment , export development

تمهيد:

تعتبر التجربة التنموية الصينية واحدة من التجارب التي أدهشت المجتمع الدولي ،حيث لفتت انجازات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الـ30 عاما من تطبيق لسياسة الإصلاحات الاقتصادية ،والانفتاح الكثير من العلماء والباحثين داخل وخارج الصين واتخاذها كنموذج للدراسة والمناقشة .حيث أن التجربة التنموية الصينية هي رؤية جديدة تختلف عن الرؤية التي تذهب باتجاه الانفتاح على العالم الخارجي ولاسيما العالم الغربي، وأحداث إصلاحات اقتصادية تكون كفيلة بتحقيق الاكتفاء الذاتي للصين ومن ثم تحقيق مستويات من الرفاهية مرضية للمواطن الصيني.

وتعد التجربة التنموية الصينية التي قادها الزعيم الصيني "**دينج شياو بينج**" منذ عام 1978، واستمر على نهجه من جاء بعده، تجربة فريدة من نوعها وهي محط إعجاب العالم واستطاعت هذه التجربة من خلال نجاحاتها أن ترتقي بالصين إلى مكانة متقدمة بين الدول على الصعيد العالمي.

وحققت التجربة الصينية تحولات كبيرة في الاقتصاد الصيني، ولنا أن نستدل على نجاح هذه التجربة من خلال معدلات النمو الاقتصادي العالِية المتحققة، والتي انعكس بشكل ايجابي في ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي في الصين. مما أدى بالنتيجة إلى تحسن ملحوظ في مستوى دخل الفرد في الصين. ومن نتائج هذه التجربة ارتفاع معدل الاستثمارات الأجنبية في الصين، وكذلك زيادة مساهمة الصين في حجم التجارة العالمية.

حيث تحول الاقتصاد الصيني من اقتصاد زراعي بالدرجة الأولى، إلى اقتصاد أساسي في التجارة العالمية.

مشكلة الدراسة: وتأسيسا على ماسبق فإن مشكلة الدراسة الحالية، تنحصر في عرض وتحليل التجربة التنموية الصينية الفريدة من نوعها من أجل استنباط أهم عناصر نجاح تلك التجربة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واستخلاص مدى إمكانية استفادة الاقتصاديات العربية من بعض جوانب هذه التجربة في ضوء التحديات الاقتصادية العالمية الراهنة.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من أنها تلقي الضوء على تجربة سبق وأن تم الرهان على جدواها من قبل الكثير من الدول وخاصة كونها كانت تعتبر من الدول النامية، ولكنها مع الزمن برهنت على الإمكانيات الكامنة في عمق هذا الهدوء الذي تعيشه الصين وتخطت جميع العراقيل واستمرارها في تحقيق أهدافها.كما تبرز أهمية الدراسة في مقدار الاستفادة من هذه التجربة التنموية بالنسبة للاقتصاديات العربية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى استعراض أسباب نجاح التجربة التنموية الصينية في تحقيقها لمعدلات نمو اقتصادية عالِية، انعكس بشكل ايجابي في ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي في الصين، وتحسن ملحوظ في مستوى الدخل الفردي الصيني. وارتفاع معدل الاستثمارات الأجنبية. زيادة على المساهمة الكبيرة في حجم التجارة العالمية للاقتصاد الصيني.

منهج الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، فيما يتعلق باستحضار البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة والعمل على دراستها وتحليلها. معتمدا في ذلك على العديد من الأدوات العلمية، مراجع ومصادر علمية ذات الصلة بالموضوع.

تقسيمات الدراسة: بناء على ماسبق وتحقيقا لأهداف الدراسة قمنا بتقسيم موضوعاتها إلى أربع محاور رئيسية على النحو التالِي:

المحور الأول– طبيعة النموذج الصيني

المحور الثاني– الإصلاحات الاقتصادية في الصين

المحور الثالث – إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الصين

المحور الرابع – الاستفادة من التجربة التنموية الصينية

المحور الأول – طبيعة النموذج الصيني

وفي محاولة لفهم طبيعة النموذج الصيني ومقوماته ومراحل تطوره، سوف نتناول أولا المقومات الأساسية للنموذج الصيني، ثم نتعرض للثقافة السياسية الصينية كأحد المتغيرات الإستراتيجية في عملية التنمية والإصلاح في الصين ثم للأهداف الإستراتيجية لهذا النموذج.

1–المقومات الأساسية للنموذج الصيني

تبلور النظام السياسي الصيني في ظل "**ماوتسي تونج** " عبر مرحلة من النضال الشيوعي لاكتساب الجماهير، ومقاومة الاحتلال اِلىاباني، ومواجهة الكومنتاج (الحزب الوطني) الذي سيطر علىه الإقطاع ومنذ إعلان قيام الجمهورية الصينية الشعبية عام 1949 برزت مقومات النظام السياسي الصيني والتي تمثلت في[1]:

- الإيديولوجية الماركسية اللينينية وفكر ماوتسي تونج.
- الحزب الشيوعي الصيني كمعبر عن هذه الإيديولوجية ومطور لها.
- القيادة السياسية التي برعت في تجسيد عناصر النظام السياسي ومقوماته.
- جيش التحرير الشعبي الذي قاد نضالا تطور من خلال التفاعل مع الجماهير في النضال ضد اِلىاابان وابتكر أسالِيب نضالِية تختلف عن وضع الجيوش التقليدية في الدول المستقرة.

وتميز التطور التاريخي الصيني بسمات خاصة أثرت في تطور النظام السياسي في عهد "**ماوتسي تونج**"، أهمها[2]:

أ–استمرارية التراث الحضاري الصيني، فالصين تكاد تكون الدولة الوحيدة في العالم استطاعت أن تحافظ على تراثها الثقافي دون تأثر خارجي فعال، وهنا يجب توضيح

حقيقتين رئيسيتين ،**الأولى** ،أن التأثر بالعالم الخارجي لم يغير من ثقافة وسلوك وعقائد المجتمع ككل ، ولكن كان هناك تأثر جزئي في فترات تاريخية معينة ،لم يؤدي لمحو الذاتية الحضارية أو الثقافية للمجتمع ،أما الحقيقة **الثانية** تمثلت في تفاعل الإطار الحضاري مع الإطار السياسي ،الأمر الذي أدى إلى تحول الإطار الحضاري إلى دولة، وظلت الدولة الصينية قائمة رغم ما أصابها من ضعف واقتطاع بعض أجزائها، ولكن الكتلة الرئيسية المكونة للدولة (الحضارة) ظلت متماسكة.

ب– تعتبر الصين الدولة الوحيدة التي لم يستطع الاستعمار الأوروبي أن يستوطن فيها ،فرغم اقتطاع الاستعمار البريطاني والفرنسي والألماني لأجزاء من الساحل الشرقي ،إلا انه لم يستطع أن ينفذ إلى قلب الصين وقد دفع اعتقاد الصين باعتبار ذاتها مركز الكون والدولة الوسطى الكونية ،وان جيرانها –برابرة– إلى إقامة سور الصين العظيم عام 221 قبل الميلاد الأمر الذي أدى إلى الحفاظ على وحدتها وتماسكها وساعد على تنمية الروح النضالية العنيفة في مواجهة الغزاة ،وهو ما استفاد منه "**ماوتسي تونج**" في مواجهة الغزو الياباني ،وهذا يدل على عمق اثر البعد التاريخي والحضاري في المجتمع الصيني

ج–الطابع الدوري لنظام الحكم في الصين، فقد كان النظام السياسي الصيني دائم التغير فيما عرف بـ "دورات الحكم".

وينظر السياسيون والمفكرون الصينيون إلى تعاقب القيادات الشيوعية الصينية، بأنها بمثابة أجيال في القيادة، يتمثل الجيل الأول في "ماوتسي تونج" والثاني "دنج شياو بنج" والثالث "جيانج زيمين" والرابع "هو جنتاو"، ومن هنا يمكن القول أن المفهوم الفكري للتعاقب في الأجيال في الفكر الصيني المعاصر، ليس إلا تعبيرا عن الطابع الدوري الأسري في الفكر الصيني التقليدي.

2–الثقافة السياسية الصينية:

يعد المتغير الثقافي أحد المحددات الإستراتيجية لعملية التنمية والإصلاح في الصين، بما تشمله الثقافة السياسية من مجموعة من القيم والمعتقدات المتعلقة بالعملية

السياسية يمكن أن تساهم في عملية التنمية، إذا كانت تنطوي على تشجيع المشاركة والحوار والتسامح الديني والاستعداد للتفاوض وقبول الحلول الوسط.[3]

وبالنظر إلى الثقافة الصينية، فإنها تعد من أقدم الثقافات و الحضارات على مر التاريخ، وتتميز الحضارة الصينية عن غيرها من الحضارات القديمة بالاستمرار والاستقرار. أما على المستوى الثقافة السياسية فقد شهدت الصين دولة المؤسسات السياسية منذ 1500سنة قبل الميلاد في عهد أسرة "شانج Shang" ، وقد شكلت هذه الثقافة العريقة الشخصية القومية للمجتمع الصيني وما تتسم به من تقاليد مميزة .[4] وتعد الكونفوشيوسية والماوية أحد أهم وركائز الثقافة السياسية الصينية.

2-1- تعاليم كونفوشيوس في الثقافة الصينية:

تعتبر " الكونفوشيوسية" confucianism الفلسفة الأخلاقية ذات النظرة الاجتماعية والكونية للحضارة الصينية، وتمثل جوهر فكر الثقافة السياسية الصينية. ويري الكثيرون أن "كونفوشيوس" هو الصين وأن أفضل طريقة لفهم تفكير الشعب الصيني هو فهم أفكار كونفوشيوس.[5]

ويمكن القول أن الثقافة الكونفوشيوسية التقليدية قد انعكست على تكوين المجتمع الصيني و بلورة الاتجاهات السياسية لدي الأفراد والتي استمرت في الكثير من جوانبها إلى وقتنا الحالي.

ويمكن تلخيص أهم سمات وخصائص الثقافة الكونفوشيوسية التقليدية في النقاط التالية :[6]

*- الاهتمام بالعلاقات الإنسانية والتمسك بالأخلاق إلى الحد الذي تعلو فيه المشاعر الإنسانية فوق قانون البلاد، وتعتبر أداء الواجب الأخلاقي على نطاق الأسرة أو العشيرة من احترام القوانين.

*- ما يضفي الشرعية على السلطة بشكل أساسي ليس القدر الذي تسمح به من المشاركة والحرية، وإنما درجة استقامتها وانجازها.

*– الطاعة العمياء للسلطة، حيث تعتبر الطاعة العمياء لسلطة رب الأسرة الصورة المصغرة التي يتربي عليها الطفل الصيني حسب الثقافة التقليدية، وهو ما يؤدي إلى الإذعان إلى السلطة العليا في المستقبل، فالشخصية الصينية التقليدية تجمع بين القهر والديكتاتورية، فالشخص الصيني ديكتاتورا بالنسبة لزوجته وأطفاله وخارج بيته يظهر الجانب الأخر من شخصيته التي تتسم بالطاعة العمياء والإذعان وعندئذ يصبح مقهورا.

*–الاهتمام بالانسجام والسعي وراء الاستقرار، ويربط الكثيرون بين حالة الاستقرار والسلام النفسي وبين طبيعة الحياة القائمة على الزراعة، والتي تتسم بالإنتاج والاستهلاك الذاتي في مسقط رؤوسهم لذلك يؤمن الصينيون دائما بمبدأ الوسط، ولا يسعون إلى التطرف وتتسم سياسة المجتمع بالاعتدال والحفاظ على الهدوء والاستقرار.

2-2-الإيديولوجية الثورية في عهد ماوتسي تونج

احدث الزعيم الصيني "ماوتسي تونج" تغيرات جذرية في المجتمع الصيني خلال ستون عاما أمضاها بين العمل السري والكفاح المسلح والعمل العام وبوفاته عام 1976 ترك وراءه دولة مستقرة تملك سلاح ردع نووي، دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي ودعت عصر المجاعات والحروب الأهلية .

فقد تمكن "ماوتسي تونج" من خلال شخصيته القيادية من بسط نفوذه وسيطرته على صفوف الفلاحين الذين شكلوا قوة الدفع الحقيقية لمسيرته بالإضافة لذلك شكلت الأحوال المعيشية والاقتصادية دافع أقوى من جانبهم للخضوع والطاعة حيث كانت نسبة 55 % من الفلاحين بلا ارض يملكونها و 20 % يفلحون مساحات لا تتناسب مع تعدادهم ،وكانت نسبة 81 % من الأراضي الصالحة الزراعة متركزة في أيدي 13 % فقط من الملاك والمزارعين ،وفي بعض المناطق من وادي نهر "اِلىانجستي" وصل الأمر إلى امتلاك نسبة 3 % من السكان لحوالِى 80 % من الأراضي الزراعية .لذلك يمكن القول أن جذور الفكر الاشتراكي في الصين ظهرت في فترة كانت الصين أحوج ما يكون إلى سماع الشعارات الاشتراكية من عدالة توزيع الدخل والمساواة التي نادى بها "ماوتسي تونج"[7].

وبعد قيام جمهورية الصين الشعبية عام 1949 لم يسعى "ماوتسي تونج" إلى محاكاة النموذج السوفيتي إدراكا منه لطبيعة الظروف المختلفة للشعبين الروسي والصيني. فقد رفض إقامة الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة وشجع قيام الصناعات كثيفة العمالة لاستيعاب أكبر عدد ممكن من القوى العاملة.

وحاول "ماوتسي تونج" الموائمة بين الثقافة الكونفوشيوسية بما تحمله من تراث ثقافي وفكري عميق وبين الماركسية، حيث أصبح التاريخ في نظر "ماوتسي تونج"صراعا طبقيا لا يتنهي، ورأى أن التغيرات التي تحدث في المجتمع تؤدي إلى تطور التناقضات فيه بين القوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج. لذلك فقد حدد الأهداف العليا للشيوعية في اختفاء الطبقات، وبالتبعية سلطة الدولة والأحزاب السياسية، والتي لن يصبح لوجودها ضرورة، وبذلك سينتقل المجتمع إلى مرحلة الرقي والازدهار.

ومن أهم المبادئ الاشتراكية التي تبناها "**ماوتسي تونج**"مبدأين[8]، **الأول** مبدأ "ديكتاتورية الشعب الديمقراطية" موضحا أن الديمقراطية هي لخدمة أبناء الشعب، بينما الديكتاتورية موجهة إلى أعداء الشعب داخل الصين وخارجها، والثاني مبدأ"المركزية الديمقراطية " والذي يعتبر من أهم ملامح الاشتراكية الصينية، والذي يرمي إلى الجمع بين الديمقراطية في مناقشة القضايا على مستوى القاعدة داخل الحزب الشيوعي، وبين التمتع باتخاذ القرار المركزي على مستوى القيادات العليا بالحزب.

وكان على الجميع الالتزام بهذين المبدأين، ونتج عن ذلك تعاظم سلطة "**ماوتسي تونج**" داخل الحزب والدولة وانتشر الفكر الماوي داخل ربوع الصين، واقر المؤتمر الوطني التاسع للحزب الذي انعقد عام 1969 تعديلات هامة على لائحة الحزب بموجبها أصبحت أفكار "**ماوتسي تونج** " تمثل أعلى مراحل الماركسية.

2-3-مرحلة ما بعد "ماوتسي تونج"

انتهت المرحلة الثالثة في حياة الحزب الشيوعي الصيني برحيل الزعيم "ماوتسي تونج " في 9 ديسمبر 1976 وبدا ظهور الآراء التي تنادي بضرورة إتباع سياسة التعديل

والإصلاح وتطوير الفكر الماوتسي تونج حسب الظروف التاريخية الجديدة فيما شكل انتصار للتيار البرجماتي بقيادة "دينج شياو بنج" والذي أعطى الأولوية للتطوير الاقتصادي والتقدم التكنولوجي على حساب التطوير الإيديولوجي [9].

وقد أولت القيادة الصينية بزعامة "دينج شياو بنج" اهتماما خاصا بالإصلاحات الاقتصادية والحد من سيطرة الحزب على الإدارات والمؤسسات الاقتصادية، وإدخال عناصر اقتصاد السوق من فتح الأسواق وتحرير الأسعار في محاولة لتحقيق التوازن بين السيطرة السياسية المركزية والمبادرات الفردية واقتصاد السوق.

وبدا "دينج شياو بنج " التمهيد لإستراتيجية التنمية بعمل إصلاحات اقتصادية واسعة تحت شعار "الخيار الجديد" [10]مؤكدا ضرورة خروج الصين من عزلتها التي فرضتها علىها الإيديولوجية الماوية، والانفتاح على أسواق العالم والاستفادة من التكنولوجيا في تحديث الصناعة وتطويرها.

وفي جانب الإصلاح السياسي ، تمحورت فلسفة "دينج شياو بنج" في إخضاع الإصلاح السياسي لمقتضيات الإصلاح الاقتصادي ،حيث أن الشروط اللازمة للتنمية والتقدم الاقتصادي هي نفسها اللازمة للتنمية السياسية ،فبدون ديمقراطية لن يكون هناك تحديث اشتراكي، وقد قام "دينج شياو بنج " ببعض الإصلاحات السياسية لتدعيم مسيرة الإصلاحات الاقتصادية التي بدأها ،حيث تركزت على إدخال بعض التعديلات الدستورية ،وإتاحة الفرصة أمام العناصر الإصلاحية الشابة لتولي المناصب على مستوى الحزب والدولة وتنظيم الانتخابات المحلية وإطلاق حرية الصحافة.

وتعتبر البرجماتية [11] (الواقعية) من أهم ملامح ثقافة السياسية الصينية في عهد "دينج شياو بنج" وهي صفة قديمة اتصف بها الصينيون حيث أسهمت الواقعية الصينية في التركيز على عملية الإصلاح الاقتصادي برغم تعارضها مع المبادئ الاشتراكية المتوارثة. الأمر الذي مكن " دينج شياو بنج" من إرساء قواعد اقتصاد السوق الاشتراكي مستخدما الوسائل الرأسمالية دون عائق إيديولوجي، مع أحكام سيطرة الحزب على الحياة السياسية والحزبية في الصين.

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن الثقافة السياسية الصينية تملك جذور عميقة تضرب في أعماق التاريخ وهي ليست معادية للديمقراطية ولكنها ثقافة تتسم بمرونة عالِية وقبول للطاعة واحترام للزعامة، يمكن أن تحتوي الثقافات الوافدة عليها بالشكل الذي يسهم ايجابيا نحو دفع مسيرة التنمية، ولا يمثل عائقا أمام تطبيق سياسات إصلاحية ذات خصائص رأسمالية، والوقوف خلف القيادة السياسية الممثلة في الحزب الشيوعي الصيني بما يضمن الاستقرار في الجبهة الداخلية، وهو ما يعد الضمان والأساس الذي يرتكز عليه نجاح أي تجربة تنموية.

من هنا يمكن القول أن الثقافة السياسية الصينية كانت من أهم ركائز الإستراتيجية التنموية في الصين.

المحور الثاني–الإصلاحات الاقتصادية في الصين

بدأت الإصلاحات الاقتصادية في الصين منذ أوائل الثمانينات من القرن العشرين ،تحديدا في سبتمبر عام 1982 عقب انعقاد المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي، والذي اقر بالأخذ بأليات اقتصاد السوق بجانب أسلوب التخطيط المركزي في الاقتصاد، وتطبيق بعض المبادئ الرأسمالية بعد أن ظلت الصين ما يقرب ثلاثة عقود (1949 – 1978) في رداء الاشتراكية حتى فقد هذا المفهوم مصداقيته ،ولم يعد يفي بمتطلبات القيادة الصينية في المرحلة التي تحاول فيها الصين صياغة مفهوم جديد ذو طابع صيني يجمع بين المفهوم الصيني للاشتراكية ومفهوم الغربي للرأسمالية[12].

وتركزت المرحلة الأولى من الإصلاحات على الريف الصيني وتنمية الاقتصاد الزراعي، باعتباره العمود الفقري لهيكل الاقتصاد الصيني، وإنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة في الساحل الجنوبي للصين، وكان هدف الإصلاحيين الجدد بقيادة " دينج شياو بنج" بعث الحياة في الاقتصاد الصيني الراكد، والعمل على رفع مستوى المعيشة للشعب الصيني. لذلك بدا الإصلاح في المناطق السهلة والآمنة نسبيا بتدرج حذر، بالتركيز على أقاليم معينة وفي حالة ثبات نجاحها تعمم على أماكن أخرى، بالإضافة إلى

التركيز على اختيار قطاع رائد يمكن من خلاله الانتقال بالإصلاح لقطاعات راكدة أخرى[13].

وتمثل القطاع الرائد في المرحلة الأولى للإصلاح في قطاع الزراعة، حيث انصب الاهتمام منذ البداية على إنعاش الاقتصاد الريفي، وقدم الحزب الشيوعي خلال هذه المرحلة العديد من الحوافز المادية. كما خفض من الرقابة التي كانت تمارس في الماضي، والتي أعاقت تقدم الاقتصاد الصيني في المجال الزراعي وانطلق الإصلاح في الريف والقرى الصينية وأقدمت الحكومة على تعديل هيكل الصناعة الريفية وتطوير المؤسسات الريفية. الأمر الذي حفز الفلاحين على الإنتاج وتم إنشاء عدد كبير من المصانع الملحقة بالمزارع، تم من خلالها استيعاب إعداد كبيرة من العاملين، الأمر الذي أدى إلى تقليل أعداد العاطلين في هذا القطاع.

وأقدمت الصين على إلغاء الكومونات[14] ،وأصبح الفلاح الصيني يمتلك الأرض التي يزرعها ويسيطر على وسائل الإنتاج الرئيسية بصورة شرعية .ونتج عن حل الكومونات ايجابيات وسلبيات ،حيث أدى إلى تشجيع الفلاحين على التخصص في كافة المجالات الإنتاج الزراعي والصناعي والريفي ،بالإضافة إلى ظهور المشروعات الصغيرة والمتوسطة ،وفي الجانب المقابل أدى إلى هجرة العمالة من الريف إلى المدن والمناطق الحضرية ،الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبة البطالة في الحضر ،مما دعا الحكومة إلى وضع قيود على الهجرة لتلافي احتمال حدوث المزيد من البطالة في المدن[15] .

وعلى ضوء النظام الجديد تم توزيع الأراضي الجماعية على الفلاحين على أساس العائلات بعقود تأجير طويلة الأمد (كانت المدة في البداية 15 سنة، ثم امتدت إلى 30 سنة)، في مقابل تعهد الفلاحين بتسليم حصة محددة من الحبوب إلى الحكومة كضريبة سنوية ثابتة، وأن يبيعوا جزءا من محاصيلهم الزراعية للحكومة حسب ما ينص العقد، والأهم من ذلك أنه في ظل هذا النظام من حق الفلاحين اختيار الطرق الزراعية وأنواع المزروعات في أراضيهم، وحق الاستثمار فيها وغير ذلك من الحقوق الأخرى. وبتطبيق هذا النظام حظيت سوق المنتجات الزراعية بمزيد من الحرية وإمكانية التطور في بداية

الثمانينات، الأمر الذي وفر للفلاحين نصيبا أكبر في أسعار المحاصيل الزراعية وفوائدها مقارنة مع ما كان سابقا. وفي الوقت ذاته رفعت الحكومة سعر شراء المنتجات الزراعية، وخاصة أسعار القطن والمحاصيل غير الحبوب، الأمر الذي انعكس على زيادة الإيرادات الحقيقية للفلاحين زيادة ملحوظة خلال سنوات متواصلة بعد إصدار هذا القرار.

وقد لعبت الإصلاحات في القطاع الزراعي، وتعميم الحرية في سوق المنتجات الزراعية وتخفيف السيطرة الحكومية على أسعارها دور جوهري في زيادة الإنتاج الزراعي في الصين، وسجلت الصين رقما قياسيا في إنتاجها الزراعي عام 1984 بمقدار 500 مليار كيلوجرام من الحبوب.[16] وبذلك تحولات الصين من أكبر دولة مستوردة للحبوب في العالم إلى دولة مصدرة للفائض من الحبوب.

بالإضافة إلى ذلك نتج عن الإصلاح في القطاع الزراعي توسع كبير للمؤسسات الصناعية الموجودة في الأرياف، وأدت زيادة إيرادات الفلاحين إلى تطور هذه الوحدات الصناعية الريفية التي استوعبت نسبة كبيرة من الأيدي العاملة الفائضة من الزراعة، الأمر الذي انعكس بالإيجاب على عملية التصنيع في الصين حيث استوعبت الصناعات غير الزراعية في الريف خمس سكان الريف حتى منتصف الثمانينات.

وقد تطور دور المؤسسات الريفية في الصين ونمت بشكل سريع الأمر الذي انعكس على القطاعات الاقتصادية الأخرى، وزودها بقوة دافعة لزيادة قدرتها الإنتاجية.

تأسيسا على ما سبق يمكن استخلاص نتائج الإصلاحات في الريف الصيني في نهاية المرحلة الأولى للإصلاحات بعد انتهاء الخطة الخمسية السادسة (1980–1985)[17]، في الأتي:

- نمو الأنشطة غير الزراعية التي تقوم بها المؤسسات الريفية غير الزراعية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الدخل الريفي بمعدل سنوي قدرة 12.50% خلال سنوات المرحلة، وانعكس هذا بشكل ايجابي على نمو الطلب على السلع الاستهلاكية والخدمات، وأدي إلى التوسع في إنتاج السلع الاستهلاكية.

- أصبح تحسن مستوي المعيشة في الريف الصيني مصدرا قويا لتوليد المدخرات التي تحولت إلى استثمارات عبر مختلف قنوات النظم المالية غير الرسمية، ومن ثم أصبحت المؤسسات الريفية في نهاية المرحلة الأولى عصب الاقتصاد الوطني الصيني وجزء مهم منه، فقد تجاوزت قيمة الصادرات الخارجية المؤسسة الريفية 4 مليار دولار عام 1985.
- نقل قدر من الصلاحيات للسلطات المحلية وزيادة مساحة اللامركزية إلى حد ما فيظل ظهور أشكال جديدة من الملكية الخاصة، الأمر الذي ساهم في ظهور التخصص في الإنتاج وبروز المؤسسات الخاصة كشكل من أشكال الملكية المكملة لقطاع الدولة المسيطر، ومن ثم اندماج الاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي.
- إقامة مناطق الاقتصاد الريفي والمدن الساحلية وافتتاح المناطق الاقتصادية الخاصة الأربع التي أصبحت من أهم النوافذ الاقتصادية للصين على العالم الخارجي عام 1984، بهدف زيادة الصادرات وجذب رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا الحديثة.
- تقبل الصينيون التحديث قبولا كاملا باعتباره تغييرا اقتصاديا واجتماعيا، وأصبح الاهتمام بالنمو الاقتصادي القضية الرئيسية التي تشغل الصينيين وتزامن ذلك مع ارتفاع نسب الأداء الاقتصادي، وارتفع معدل النمو الاقتصادي من 5.8%عام 1978 إلى 9.9%عام 1985.

2-1-الانفتاح على العالم الخارجي

شهد عام 1992 نجاح القيادة الصينية في تعميق سياسة الإصلاحات، وتبني القيادة السياسية مفهوم " اقتصاد السوق الاشتراكي" في إطار ما وصفه الزعيم "دينج شياو بنج" ثورة الإصلاح السياسي و الاقتصادي في العهد الجديد ، وقد اتسمت تلك الثورة الإصلاحية بعدة سمات أهمها الأخذ بآليات الاقتصاد الكلي من حيث الضرائب والقروض و التبادل الخارجي ، وتعديل نظام الأسعار في مجالات التجارة الخارجية، ونشيط القطاع الصناعي و زيادة قدرته التصديرية و التنافسية عالميا ، وإلغاء الكومونات

الزراعية و السماح للفلاحين باستغلال أراضيهم ، و حرية التجارة في المواد الزراعية بالتوازي مع نظام شراء المنتجات من الدولة.

وفي الوقت نفسه انتهجت الحكومة الصينية سياسة الانفتاح على العالم الخارجي، ودفع الإصلاحات الداخلية والانفتاح على العالم الخارجي بعضهما البعض إلى الأمام، وانعكس هذا بالإيجاب على دفع النمو السريع للاقتصاد الصيني.

2-2-التحول من الاقتصاد الموجه للداخل إلى اقتصاد موجه للتصدير

شرعت القيادة السياسية الصينية في أواخر سبعينات القرن العشرين إصلاح الأنظمة الاقتصادية الداخلية وانتهاج سياسة الانفتاح على العالم الخارجي في نفس الوقت، واعتبرت الانفتاح عنصرا هاما في استراتيجيه التنمية الاقتصادية، واستوعبت الصين تجربة الاقتصاد الموجه للتصدير في اليابان والنمور الآسيوية الأربعة (هونج كونج وسنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية) في شرق آسيا لدفع النمو السريع للاقتصاد.

وبدأت الصين تنتهج إستراتيجية موجهة للتصدير ضمن سياسة الانفتاح، مرتكزة على تفوق الصين النسبي في مجال الصناعات كثيفة العمل، وأخذ الانفتاح مسار تقدم تدريجي، ففي أوائل ثمانينات القرن العشرين بدأت الصين تتبني قاعدة للانفتاح تتكون من أربع مدن ساحلية. يرجع السبب الأساسي في ذلك إلى أن الصين دولة ذات مساحة شاسعة، وظلت لفترة طويلة تطبق نظام الاقتصاد المخطط، ولن تستطيع أن تعيد تشكيل السوق الداخلية وتطبيق الانفتاح على العالم الخارجي ومواكبة الأسواق الدولية في فترة قصيرة[18].

وبدءا من عام 1980 أقامت الصين مناطق اقتصادية خاصة بهدف أن تصبح هذه المناطق بمثابة نوافذ لتطوير الاقتصاد الصيني، ومحركا لتطوير النظام الاقتصادي، ومن ثم اندماجه في الاقتصاد العالمي من خلال التصدير. ويصف العالم الصيني " جيشانج وى " هذه المناطق بأنها مصفاة بين النظام الاشتراكي في الصين والعالم الرأسمالِى، كما أنها تلعب دورا في ظل الاقتصاد الاشتراكي والتخطيط المركزي، وأنها تستوعب الأشياء الايجابية وتطرد الجوانب السلبية للثقافة الغربية.

ووافقت الحكومة على إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة عام 1980 في مدينة " شنجن Shenzhen" و" زوهاى Zhuhai" و " شانتو Shantou" في مقاطعة "قوانغودونغ Guangdong"، وكسمين Xiamn" في مقاطعة" فوجيانFujian " و"جزيرة هاينان Hainan Island "

وقد توالى بعد ذلك إقامة المناطق الاقتصادية الخاصة بعد النجاح الذي تحقق في مناطق البدء، ففي عام 1984 أقامت الصين أربعة عشر مدينة ساحلية وجعلتها مناطق اقتصادية خاصة مفتوحة على العالم الخارجي. وتعتمد فكرة إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة على اللامركزية الاقتصادية، وهو الأساس الذي منحت بموجبة تلك المناطق الحق في إدارة اقتصادية مستقلة وحرية في التعامل مع الأقالِيم المجاورة، وتبني سياسات لجذب الاستثمارات الأجنبية[19].

و تشكلت بذلك منظومة للانفتاح الشامل للمناطق الساحلية الصينية على العالم الخارجي، ودفع انفتاح هذه المناطق التطور السريع لاقتصادها، بالإضافة إلى تأثيره كقوة دافعة للإصلاح والانفتاح وإعادة هيكلة وبناء النظام الاقتصادي في الصين .

وبعد دخول تسعينات القرن العشرين طرحت الحكومة الصينية إستراتيجية المناطق الأربع "للانفتاح على العالم الخارجي ،ووسعت الانفتاح في هذه المرحلة إلى حد ابعد حيث شمل التركيز على تطوير المناطق الساحلية من خليج "بوهاي" وخليج"بيبو" ، تطوير المناطق الحدودية في "شينجيانغ" ومنغوليا الداخلية و"هيلونغيانجغ" لتعزيز التبادل الاقتصادي والتجاري مع دول الكومنولث ،وتطوير المناطق الحدودية في "يونان" و"قوانغشي" لفتح طرق تجارية لجنوب وجنوب شرق آسيا ،تطوير المناطق مجرى نهر" اِلىانجستي" بهدف دفع التنمية والانفتاح الشامل في مناطق مجرى نهر "اِلىانجستي" باتخاذ تنمية وانفتاح "بودونغ" في "شنغهاي" كقاطرة رئيسية لربط الشرق بالغرب والجنوب بالشمال ،والمناطق على طول القطاع الواقع داخل الصين من الجسر البري

الكبير الذي يربط آسيا بأوروبا وهو السكة الحديدية من المواني في الشرق إلى ممر "آلتاي" الجبلي في "شينجيانغ" .[20]

وفي تسعينات القرن العشرين طبقت المناطق الصينية المختلفة الانفتاح على العالم الخارجي على مستويين حيث تم بناء مناطق ضفتي نهر "اِلى‌انجستي" لتصبح منطقة مفتوحة كبيرة تدريجيا بعد المناطق الساحلية الصينية وساعد ذلك على وجود اكبر منطقة كثيفة للصناعات في مجرى نهر "اِلى‌انجستي" تحت دفع قاطرة التنمية والانفتاح في منطقة "بودونغ" الجديدة في "شنغهاي" من ناحية أخري أسرعت الدولة بخطى انفتاح المقاطعات والمناطق الداخلية الذاتية الحكم ،واعتبرت أربع مدن لعواصم المقاطعات الحدودية والساحلية الأربع ،مناطق اقتصادية خاصة ومنحتها نفس السياسات التفضيلية للمدن الساحلية الصينية .

وهكذا شكلت الصين في منتصف تسعينات القرن العشرين منظومة جديدة شاملة ومتعددة المستويات وواسعة المجالات للانفتاح على العالم الخارجي، واستجابت إستراتيجية التقدم التدريجي لسياسة الانفتاح على العالم الخارجي بداية من المناطق الاقتصادية الخاصة، واستجابتها لمتطلبات القدرة الإدارية للحكومة والأنظمة الداخلية خلال عملية تحول الصين من الانغلاق إلى الانفتاح على العالم الخارجي، وتحقق انتقال سياسة الانفتاح على العالم الخارجي الجزئي إلى الانفتاح في كل البلاد بلا عوائق.

ولعبت المناطق الاقتصادية الخاصة دور "النافذة" و"الحقل التجريبي" خلال عملية الإصلاح والانفتاح، وأصبحت قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير في الصين، وفي نفس الوقت قاعدة لبناء الصناعات الحديثة وخاصة الصناعة الإنتاجية.

2-3-الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين

منذ تطبيق الإصلاح والانفتاح في أواخر سبعينات القرن العشرين تتخذ الحكومة الصينية سلسلة من الإجراءات التفصيلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يعد عنصر هام لسياسة الانفتاح الصينية، حيث يجلب الاستثمار الأجنبي المباشر التكنولوجيا

المتقدمة والموارد الرأسمالية والخبرات وتجارب الإدارة التي تم جمعها خلال مئات السنين من التطور والأسواق الخارجية والضغط التنافسي، ويعد كل هذا عنصر أساسي هام جدا لتطور الاقتصاد الصيني.

وحقق الاقتصاد الصيني انجازات ضخمة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، ومنذ عام 1993 ظلت الصين تحتل المركز الأول بين الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عشر سنوات متتالية، وفي عام 2002 تجاوزت الولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت أكبر دولة في العالم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي منتصف تسعينات القرن العشرين ظهر اتجاها جديد للاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، و هو زيادة استثمار الاتحادات المالية الدولية الكبرى و الشركات متعددة الجنسيات بسرعة ملحوظة .كما زادت نسبة هذه الشركات من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يدخل الصين ، حيث تجاوز عدد هذه الشركات 400 شركة عام 2003، و أقامت هذه الشركات 400 مركزا لأنواع مختلفة من البحوث و التنمية في الاقتصاد الصيني ، الأمر الذي انعكس بالإيجاب على زيادة المحتوى التكنولوجي لمشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، و زيادة عدد المشروعات كثيفة رأسمال والتكنولوجيا، وأدى ذلك إلى ارتفاع مكانة الصين بشكل ملحوظ في تقسيم الصناعات الدولية. ونتج عن تجمع الاستثمار الأجنبي في دلتا نهر "اِلىانجستي" ودلتا نهر "اللؤلؤ" تحول لهذه المناطق إلى مجموعات صناعة تكنولوجيا المعلومات Information Technology التي أصبح لها تأثير بالغ في الأسواق العالمية، و أصبحت الصين في عام 2003 ثاني أكبر دولة منتجة لتكنولوجيا المعلومات بعد الولايات المتحدة الأمريكية[21].

وقد اتخذا الاستثمار الأجنبي المباشر في بداية الإصلاحات شكل الاستثمار الصيني والأجنبي المشترك وبعد ذلك ازداد الاستثمار الأجنبي المستقل تدريجيا، ومع بداية الألفية الجديدة أصبح الاستثمار المستقل الشكل الرئيسي للاستثمارات الأجنبية في الصين، حيث وصل عدد الشركات التي تم الموافقة على إنشائها بالاستثمار الأجنبي

المستقل 65% من إجمالي عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبلغت القيمة التعاقدية للاستثمار الأجنبي المستقل 69%من إجمالي القيمة التعاقدية للاستثمار الأجنبي[22]. بالإضافة إلى ذلك استقدمت الصين أشكال أخرى للاستثمار الأجنبي أهمها، الاشتراك في إصلاح الشركات الصينية العمومية المملوكة للدولة، وحددت الحكومة الصينية إجراءات توضيح حق الملكية في إصلاح نظام الشركات المملوكة للدولة. فيمكن أن يتخذ الإصلاح طريقة " إصلاح الشركة الأصلية " حسب الطرق المختلفة لتوضيح حق الملكية، وهي القيام بتوضيح حق الملكية وتقسيم الأسهم وإقامة نظام الشركة في ظل المحافظة على عدم تغيير هيكل حق الملكية القائم تقريبا، ويمكن أن يتخذ الإصلاح طريقة " إصلاح الشركة باستيعاب الاستثمار وهي إصلاح الشركة الأصلية المملوكة للدولة لتصبح شركة ذات أنظمة مختلطة الملكية أو شركة قابضة للمستثمرين الجدد أو شركة باستثمار مستقل عن طريق إدخال رأسمال جديد من داخل الصين وخارجها.

وتعد منطقة شرق آسيا أهم مصدر لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين، وذلك للاستفادة من التكلفة المنخفضة للعناصر الإنتاجية الرئيسية، مثل الأيدي العاملة وغيرها، وتتركز أغلب مجالات الاستثمار الأجنبي في الأنشطة الإنتاجية كثيفة العمل، ويتم بعد ذلك تصدير هذه المنتجات إلى الأسواق التقليدية للمستثمر الأجنبي. ولذلك تشكلت ظاهرة "التجارة المثلثية Tringular Trad"، نتيجة لانتقال الاستثمار الأجنبي من شرق آسيا إلى الصين ، حيث يستورد بر الصين الرئيسي قطع الغيار من كوريا الجنوبية و اليابان و تايوان الصينية و غيرها ، ثم يتم تجميعها في الصين ويعاد تصديرها إلى أسواق الولايات المتحدة و أوروبا و غيرها.

وقد أدي ذلك إلى تحول الفائض التجاري لهذه الاقتصاديات في شرق آسيا في تجارتها مع الولايات المتحدة إلى فائض تجاري للصين في تجارتها مع الولايات المتحدة، وفي عام 2002 تجاوزت الصين اليابان، وأصبحت أكبر دولة تحقق فائضا تجاريا مع

الولايات المتحدة.[23] ويوضح الجدول التالي تدفقات الاستثمار الأجنبي في العالم أعوام 2004، 2005، 2006.

جدول رقم 01: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم من (2004-2006)

الدولة	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ـــ مليون دولار		
	2004	2005	2006
العالم	642143	945795	1305852
شرق آسيا	106314	116253	125774
الصين	60630	72406	69468
هونج كونج، الصين	34032	33618	42892
ماكاو، الصين	484	1322	739
تايوان	1898	1625	7424

المصدر: نسرين احمد عباس، مرجع سابق، ص. 71

نستخلص من **الجدول رقم (1)** أن الصين استحوذت على 13.07%من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العالم عام 2004، محتلة بذلك المرتبة الأولى في الدول المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر في هذا العام، واستطاعت الصين أن تكون في مصاف الدول الأولى المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر في غضون ثلاثة عشر عاما، بعد أن كانت تحتل المرتبة الثالثة عشر عام 1990 بنسبة 1.80 %من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للعالم في هذا العام.

ويتركز الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين بشكل أساسي على الصناعة الإنتاجية، و يرجع ذلك بصفة أساسية إلى تفوق الصين النسبي في الصناعات الإنتاجية لانخفاض تكلفة العناصر الإنتاجية الرئيسية و القدرة النسبية على التنسيق بين الصناعات المختلفة، بالإضافة إلى أن الصين ظلت تتحكم في تدفق الاستثمار الأجنبي إلى صناعة الخدمات لفترة طويلة.

ويوضح **الجدول رقم (2)** هيكل الصناعات التي يستثمر فيها الاستثمار الأجنبي المباشر حتى عام 2002، فنجد أن الصناعة الإنتاجية تستحوذ على نسبة 73% من

إجمالي عدد الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر و نسبة 63 % من إجمالي القيمة التعاقدية للاستثمار الأجنبي المباشر ، بالإضافة إلى ذلك نستخلص من الجدول ، أن الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات يتركز بشكل أساسي على العقارات الثابتة، كما نلاحظ تضاؤل نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة الأولى، حيث تمثل هذه النسبة أقل من 2 % من إجمالي قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين حتى نهاية العام 2002.

الجدول رقم (2): التوزيع النسبي للاستثمار الأجنبي المباشر في الصين حتى عام 2002

الصناعة	عدد المشروعات	النسبة %	القيمة التعاقدية للاستثمار الأجنبي المباشر (مائة مليون دولار)	النسبة (%)
الإجمالي	424196	100	828.59	100
الزراعة والتشجير وتربية المواشي والدواجن والأسماك	12217	2.88	157.59	1.90
الصناعة	310279	73	5242.86	63
الهندسة المعمارية	9644	2.27	225.72	2.73
النقل والمواصلات والبريد والبرق والاتصالات	4729	1.11	187.99	2.27
تجارة البيع بالجملة والتجزئة	21358	5.03	264.57	3.20
صناعة الخدمة العامة للعقارات الثابتة	45490	10.72	181.81	21.87
الصحة والرياضة والخدمة الترفيهية والاجتماعية	1119	0.26	51.64	0.62
التربية والتعليم والثقافة والفن والإذاعة والتلفزيون والسينما	1412	0.33	23.04	0.28
البحوث العلمية وصناعة الخدمات التكنولوجية الشاملة	2933	0.69	33.12	0.40
الصناعات الأخرى	15015	3.54	283.25	3.42

المصدر: نسرين احمد عباس، مرجع سابق، ص. 73

وقد ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير و مؤثر في نمو التجارة الخارجية للصين، ففي عام 1995 كانت نسبة مساهمة المشروعات الاستثمار الأجنبي في التجارة الخارجية للصين 39.1% من إجمالي التجارة الخارجية الصينية ، وفي جانب الصادرات ارتفعت نسبة إنتاج مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر من الصادرات من أقل من 1%من اجمالي الصادرات الصينية عام 1984 إلى 28.5 % عام 1993، واستمرت هذه النسبة في الارتفاع إلى أن وصلت إلى 48% عام 2000، وفي عام 2005 تجاوزت هذه النسبية 50 % من اجمالي الصادرات الصينية، بالإضافة لذلك نجد أنه في عام 2002 كانت قيمة صادرات مشروعات الاستثمار الأجنبي 169.937مليون دولار أمريكي ارتفعت هذه القيمة إلى 33846.6 مليون دولار أمريكي عام 2004.[24]

المحور الثالث–إستراتيجية التنمية في الصين

اتبعت الصين إستراتيجية مزدوجة لتنمية الاقتصادية، يتمثل الجزء الأول من هذه الإستراتيجية في الاستفادة من أحد أكبر مواردها الطبيعية وهو عنصر العمل عن طريق تشجيع الصناعات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل والتي تؤدي إلى خلق الوظائف، وبالتالي يتحقق الاستغلال الأمثل لهذا العنصر، ويركز الجزء الباقي منها على دعم هدف تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال إنتاج وتصدير منتجات عالية التكنولوجيا، وبالفعل أصبحت الصين في عام 2004 من أكبر الدول الصناعية المصدرة لمنتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ولقد ارتكزت إستراتيجية التنمية الاقتصادية الصينية على عدد من السياسات، وقد حاولت الصين الاستفادة من تجربة الدول حديثة العهد بالتصنيع في شرق آسيا ضمن في هذا المجال، حيث تشابهت السياسات الصينية في تنمية الصادرات مع تلك السياسات التي اتبعتها هذه الدول. وتدل خبرة دول شرق أسيا أن: الدعم الحكومي لتنمية الصادرات يولد وفورات Externalities هامة، كما أن التدخل الحكومي هام للمفاضلة بين حوافز الصادرات خلال فترة التحول إلى اقتصاد أقل تشوها، ويكون التدخل الحكومي المدروس وسيلة هامة لتحريك نمو الصادرات.

لقد حاولت الصين إنشاء العديد من الهياكل المؤسسية المماثلة لتلك الموجودة في بعض الدول. ويمكن القول أن هناك ثلاثة عوامل أساسية ساهموا بشكل فعال في نجاح استراتيجيه التنمية في الصين:

تبني الحكومة المركزية استراتيجيه واضحة لدعم تنمية الصادرات، المشاركة الفعالة للسلطات المحلية، ووجود مستثمرين من هونج كونج وتايوان بحثا عن مصدر العمالة الرخيصة.

وفي بداية تنفيذ سياسة الانفتاح على العالم الخارجي، بدأت السلطات المركزية في الصين تطبيق عددا من السياسات لترويج ما يطلق عليه ثقافة التصدير وتمثلت أهم هذه السياسات في: [25]

- استهداف المناطق الجغرافية
- استهداف قطاعات في الاقتصاد
- سياسة تحرير الاستثمار الأجنبي
- سياسة تمويل الصادرات

1) سياسة استهداف المناطق الجغرافية

استهدفت الصين عددا من المناطق الاقتصادية الخاصة التي تمارس فيها الأنشطة الاقتصادية – مثل التصنيع، الأنشطة البنكية، التصدير والاستيراد، الاستثمار الأجنبي – في بيئة أكثر حرية من المتاحة في مجال الاقتصاد الصيني، حيث ساعدت كنقطة ارتكاز للاستثمارات المحلية والأجنبية – التي كانت أغلبها في البداية تتدفق من هونج كونج وتايوان–، وأتاحت هذه الاستثمارات للصين تنمية روابط مع السوق العالمي.

ومن أهم الميزات التي تميزت بها المناطق الاقتصادية الخاصة ميزتان:

الأولى: الاستقلالية الإدارية في مجالات الاستثمار، التسعير، الضرائب، السكان، العمالة، سياسات إدارة الأراضي، وبالتالي أغلب الاستثمارات الأجنبية تتم الموافقة عليها بواسطة السلطات المحلية.

الثانية: تعرض المناطق الاقتصادية الخاصة حوافز للمستثمرين غير موجودة في مقاطعات داخل الصين. فعلى سبيل المثال، كل المدخلات المستوردة للمنتجات التي يتم تصديرها أو بيعها في المناطق الاقتصادية الخاصة تكون معفاة من الجمارك، بالإضافة لذلك يوجد في المناطق الاقتصادية الخاصة نظام للإعفاءات الضريبية للمشروعات الأجنبية حسب حجم الاستثمار، وطبيعة التكنولوجية المستخدمة.

وفي التسعينات استحوذت المناطق الاقتصادية الخاصة على 83 % من اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين، وأنتجت مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الاقتصادية الخاصة ما يقرب من 50% من منتجات الصادرات الصينية. بالإضافة لذلك خلال التسعينات نما الناتج الصناعي في مقاطعتي Fugian وGuangdongبمعدلات سنوية تتراوح بين 16 % و 14.7 % على التوالي مقارنة بمعدل نمو 6.9% في باقي الاقتصاد.[26]

2) سياسة استهداف قطاعات في الاقتصاد

اتبعت الصين سياسة استهداف قطاعات محددة في الاقتصاد بالتوازي مع سياسة استهداف المناطق الجغرافية. ويتم اختيار القطاعات المستهدفة على المستوي المركزي، وشملت هذه القطاعات منتجات الصناعة الخفيفة، المنسوجات، الآلات، والسلع الالكترونية. ومن أهم أدوات هذه السياسة، أداتين:

- **الأولى**: شبكات إنتاج الصادرات
- **الثانية**: زيادة حصص استرداد الصرف الأجنبي لمشروعات القطاعات المستهدفة.

وركزت الخطة الخمسية السابعة (1986–1990) على خلق شبكات إنتاج للصادرات، من خلال تنمية قواعد إنتاج سلع التصدير والمصانع المتخصصة في تصنيع الصادرات. وكانت الفكرة ترتكز على ربط الشركات الرائدة في القطاعات المستهدفة إلى الشبكة في إطار عنقود صناعي وتشجيعها من خلال الإعانات لتحديث التكنولوجيا

المستخدمة في الإنتاج، وضمان العرض من المواد الخام والطاقة اللازمة للإنتاج، وتفضيلية في نقل الإنتاج، وأسعار مميزة لشراء منتجات المصانع في تلك الصناعات المستهدفة.

ويتمثل الهدف الأساسي من هذه الشبكات في التوسع في حجم وجودة منتجات المصانع داخل الشبكة، وكانت صناعات الأجهزة الإلكترونية والآلات كقطاع يستفيد من هذا النظام، حيث استهدفت الحكومة هذا القطاع بإعطائه دفعة قوية لتنمية الصادرات المنتجات الالكترونية والآلات.

في عام 1985 أيد المجلس الوطني الصيني قرار محدد يدعو لزيادة صادرات السلع الالكترونية والآلات، وعلى الرغم من أن وثائق هذه الخطة غير متاحة، إلا أن هذا القرار يتضح من خلال المعدلات التفضيلية لاسترداد الصرف الأجنبي في هذا القطاع، بالإضافة لذلك أعطت الحكومة قروض بمعدلات فائدة تفضيلية للمشروعات في هذا القطاع بجانب إعفاءات من الرسوم الجمركية على وارداته من المواد الأولية والسلع الوسيطة، وأقامت نظام إنتاج تصدير لصادرات الإلكترونيات والآلات. ولسنوات عديدة طوال النصف الثاني من الثمانينات كان البرنامج الكامل لتنمية صادرات الإلكترونيات والآلات تحت الإشراف المباشر للمكتب الخاص بالمجلس الوطني لإدارة صادرات إلكترونيات والآلات. بالإضافة لذلك تم خلق شبكات لإنتاج الصادرات في قطاعات منتجات الصناعات الخفيفة والمنسوجات. كما تم خلق نظام ائتمان تصدير خاص لدعم تلك القطاعات المستهدفة.

3) سياسة تحرير الاستثمار الأجنبي

حققت الحكومة الصينية مكاسب عديدة من تنفيذ عدد من سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الأخرى في الصين، الأمر الذي جعل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للصين أحد أهم العوامل المؤثرة في أداء الصادرات الصينية، ويوضح الجدول التالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للصين للفترة 1979–2006.

جدول (3): تدفقات الاستثمار الأجنبي للصين خلال الفترة (1979–2005)

السنة	صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للصين (مليون دولار أمريكي)	اجمالي الصادرات (بليون دولار أمريكي)
1979	0.8	15
1981	265	24
1984	1.258	29
1986	1.875	35
1989	3.393	57
1992	11.156	94
1995	35.849	168
1998	43.751	207
2001	44.241	299
2003	47.077	485
2005	79.127	837

المصدر: نسرين احمد عباس، مرجع سابق، ص. 128

وتتلخص أهم أسباب تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين في ثلاثة أسباب:

الأول: السياسات والإجراءات التي اتبعتها ونفذتها الحكومة الصينية لتشجيع وتسهيل الاستثمار الأجنبي وكان نتيجة ذلك تنوع مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات الصناعات عالية التكنولوجيا، والسلع الاستهلاكية، والخدمات والمواد الخام.

الثاني: مرونة سياسات التوظيف، الأجور، والتسعير للمشروعات المشتركة فيما عدا بعض فئات المنتجات التي كانت تحدد الدولة أسعارها، توجد مرونة للمشروعات المشتركة في تحديد أسعار منتجات مشروعاتها سواء التي تباع في السوق المحلى أو في الخارج.

الثالث: الحوافز التي منحتها الحكومة الصينية للمشروعات ذات التوجه التصديري، والمشروعات التي تستخدم تكنولوجيا متقدمة منذ منتصف الثمانينات.

4) سياسة تمويل الصادرات

ساهمت سياسة تمويل الصادرات – من خلال بنك الصين في أداء الصادرات الصينية.حيث أنه في بداية الثمانينات كان بنك الصين هو البنك الوحيد المسموح له بتداول الصرف الأجنبي و التعامل في المدفوعات البنكية وكانت هناك تسهيلات محددة للمصدرين – بجانب التسهيلات المقدمة من البنوك المتخصصة مثل البنك التجاري الصناعي في الصين ،وتعد شركات التجارة الخارجية FTCS المستفيد الرئيسي من ائتمان التجارة ،الذي يتيحه بنك الصين، حيث زادت القروض الموجهة إلى شركات التجارة الخارجية بشكل مستمر منذ عام 1984– الذي قدرت فيه بما يعادل 100.8 و 120 بليون يوان في عامي 1988و 1989 على التوالى ، و صلت نسبة الائتمان الذي حصلت علىه شركات التجارة الخارجية في عام 1991 إلى 85 % من اجمالي ائتمان التجارة [27].

لقد ساعدت تسهيلات الصادرات الكبيرة–والتي تساوي أكثر من نصف قيمة الصادرات في أواخر الثمانينات–على عزل شركات إنتاج الصادرات جزئيا من أن تسحق في أزمة الائتمان المحلي في نهاية فترة الثمانينات، وقد يوضح هذا سبب استمرار النمو القوي للصادرات في الفترة التي كان فيها أداء الاقتصاد المحلي أضعف مقارنة بأغلب الفترات في عقد الثمانينات.

وفي الخطة الخمسية (1986–1990) رصدت الحكومة 2 بليون يوان لتنمية صادرات صناعات الأجهزة الالىكترونية والآلات كخطوة واضحة لتنمية الصادرات في قطاعات إستراتيجية، وفي عام 1992 وافق المجلس الوطني الصيني على خلق نظام ائتمان لتقديم قروض بالعملة الأجنبية لتمويل بيع الأجهزة الالكترونية والآلات، قدرت بحد أدني مليون دولار في العملية الواحدة، وفي الخطة الخمسية (1991–1995) تم رصد 100مليون دولار سنويا لهذا النظام[28].

وتجدر الإشارة إلى أن هناك عنصر جوهري ساهم في نجاح الصين في الأسواق العالمية يتمثل في روابط الصين مع هونج كونج وهو ما يطلق عليه " Hong kong Connection". تلك الروابط لم تسهم فقط في تدفق رأس المال إلى الصين، ولكن أيضا ساهمت في نقل تكنولوجيا جديدة، وأساليب إدارية، وروابط هامة بالسوق العالمي.

لقد صاحب تحول الصين إلى إستراتيجية التوجه الخارجي زيادة ملحوظة في الناتج المحلي الاجمالي في الصين، واجمالي حصيلة الصادرات الصينية ويوضح الجدول التالي تطور الناتج المحلي الاجمالي في الصين خلال الفترة (1979–2005).

جدول رقم (4): تطور الناتج المحلي الاجمالي والصادرات في الصين خلال الفترة (1979–2005)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (بليون دولار أمريكي)	معدل نمو الناتج (%)	اجمالي حصيلة الصادرات (بليون دولار أمريكي)	معدل نمو الصادرات (%)	الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (%)
1979	176	8	15	22	7
1982	202	9	25	2	13
1985	305	14	30	1	10
1987	268	12	44	8	12
1990	355	4	68	5	1
1992	418	14	94	11	21
1996	806	10	172	1-	23
1999	1083	8	221	15	20
2002	1454	9	365	29	23
2005	2234	10	837	24	24

المصدر: نسرين احمد عباس، مرجع سابق، ص. 133

نلاحظ من الجدول أعلاه زيادة الناتج المحلي الاجمالي في الصين من 176بليون دولار عام 1979 إلى 2234 بليون دولار عام 2005، بمتوسط معدل سنوي حوالى 9.7% خلال الفترة (1979–2005)، بالإضافة إلى زيادة اجمالي حصيلة الصادرات خلال نفس الفترة وزيادة نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الاجمالي من 7 % في عام 1979 إلى 34% في عام 2005، واستمرت النسبة في الزيادة لتصل إلى 39% عام 2007.

المحور الرابع–الاستفادة من التجربة التنموية الصينية

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن إستراتيجية التنمية الصينية ارتكزت على مجموعة من السياسات المترابطة ساهمت بشكل فعال في إعادة هيكلة الاقتصاد الصيني والصناعة الصينية. هل يمكن الاستفادة من التجربة التنموية الصينية على مستوى دول العربية؟

تعد قضية التنمية في البلدان العربية من القضايا الشائكة التي تثير كثيراً من نقاط الخلاف بين العديد من المحللين والمراقبين وعادة ما يثار صراع أو اختلاف وجهات النظر:

الأولى: ترى أن التنمية الاقتصادية بمثابة عملية مستمرة تهدف على إحداث نمو اقتصادي وإحداث تحولات هيكلية في أوجه القصور على المستويات السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، وتحسين مضطرد لنوعية الحياة المعنوية والمادية لأفراد المجتمع وجماعاته .وطبقاً لذلك فمعظم البلدان العربية فشلت في تحقيق تنمية لإقتصادياتها، لأنها لم تستطيع تحقيق نمو متواصل في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، لارتباط ذلك بشكل أساسي بالبنية الهيكلية للاقتصادياتها.

الثانية: ترى أن بعض البلدان العربية قد نجحت في تحقيق تقدم تنموي مهم في ضوء إمكانياتها وظروفها الخاصة، مستندة في ذلك على نجاح هذه الدول في الاستفادة من

العائدات النفطية (دول الخليج مثلا)، خلال السنوات الماضية في تحقيق مذهل في مستوى معيشة الفرد العربي على كافة المستويات.

رغم أن لكل من وجهتين النظر ما يبرزها ،إلا أنه بإمكاننا القول أن البلدان العربية مازالت تعاني من تعثر عملية التنمية الحقيقية بها والتي من أبرز متطلباتها ،أن يرتكز اقتصاد هذه الدول على قاعدة اقتصادية متنوعة لتحقيق الثبات والاستقرار الاقتصادي، وتمكنه من التخطيط السليم لمستقبلة، وهو لم يتحقق حتى الآن، خاصة استمرار العديد من العقبات التي تحول دون تحقيق التنمية المنشودة التي من أبرزها ما يلي:

أ–أن بعض اقتصاديات الدول العربية أحادية الدخل والإنتاج، بمعنى أنها تعتمد على سلعة واحدة في تكوين الناتج المحلي وتغذية النشاط الإنتاجي، إلا وهي النفط فعلى سبيل المثال تمثل العائدات النفطية لدول الخليج العربي (حوالى 151 مليار دولار) وهي النسبة الغالية من الناتج المحلي الاجمالي الذي تجاوز 280 مليار دولار خلال العام 2000م[29] و تمكن الخطوة في كون أسعار النفط العالمية تشهد تذبذباً، نتيجة للتفاعل المستمر بين عوامل العرض والطلب، ما يجعل اقتصاديات هذه الدول تعتمد على عوامل خارج نطاق سيطرتها إلى حد بعيد.

ب–استمرار ضعف القطاعات الإنتاجية غير النفطية، بالرغم من الجهود المستمر لتطويرها، فعلى سبيل المثال لم تزد نسبة مساهمة القطاع الصناعي في اجمالي الناتج المحلي في بعض الدول العربية عن 10.5%، ومساهمة القطاع الزراعي 4.9 ٪ من الاجمالي الناتج المحلي.[30]

ج–استمرار هيمنة القطاع الحكومي على مجمل الأداء الاقتصادي وتتراجع دور القطاع الخاص، بالرغم من الخطوات الجادة التي بشأن تشجيع القطاع الخاص، في بعض الدول العربية.

د–استمرار إرتفاع معدلات البطالة بين اقتصاديات الدول العربية، نتيجة للارتفاع في معدلات النمو السكاني وزيادة الداخلين الجدد إلى سوق العمل.

ويمكن من خلال المقارنة بين النموذج التنموي الصيني ونموذج التنمية في الاقتصاديات العربية، اكتشاف بعض مظاهر الاختلاف منها:

*–يتميز الاقتصاد الصيني بوجود فائض ضخم من العمالة الوطنية في ضوء حجم السكان الضخم والبالغ 1.3مليار نسمة. إضافة إلى انخفاض تكلفتها النسبية. وهو الأمر الذي يمثل ميزة للاقتصاد الصيني يساعدها على تخفيض تكلفة منتجاتها. وبالتالي رفع القدرة التنافسية في الأسواق العالمية. ومن ثم زيادة الصادرات الصينية، في المقابل تعاني بعض الاقتصاديات العربية من انخفاض العمالة الوطنية المؤهلة، ومن ثم الاعتماد على العمالة الوافدة والتي تمثل هاجساً أمنياً وسياسياً واقتصادياً مستمراً.

*–تتسم القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد الصيني بالتنوع الكبير، حيث تلعب جميع القطاعات الاقتصادية (زراعة – الصناعة – تجارة – سياحة.... الخ)، دوراً مهماً في الدخل الوطني، وبصفة خاصة قطاع الصناعة التحويلية والتكنولوجية، وفي الوقت التي تتسم فيه اقتصاديات بعض الدول العربية، بأنها أحادية الإنتاج حيث تعتمد بصفة أساسية على إنتاج وتصدير النفط.

*–ومن أهم عوامل نجاح النموذج التنموي الصيني ارتفاع نسبة الاستثمار الأجنبي، إضافة إلى ارتفاع معدل الاستثمار المحلي الصيني الذي بلغ 39 ٪ من الناتج المحلي الصيني الاجمالي عام 1998م[31]، نجد أن معظم الدول العربية مازالت تضع العراقيل أمام رؤوس الأموال الأجنبية، بالرغم من أهمية هذه الاستثمارات في رفع القدر الإنتاجية للدولة، وترشيح قواعد اقتصادها إذا ما تم التعامل معها وفق شروط وقواعد محددة مثلما يحدث في الصين.

*–في الوقت الذي مازال يهيمن فيه القطاع الحكومي على مجمل النشاط الاقتصادي في معظم الدول العربية، نجد أن هناك توجهاً متزايداً في الصين لإحلال القطاع الخاص محل الدولة في إدارة الأنشطة الاقتصادية المعولمة، لأجل تخفيف من الأعباء الملقاة على كاهل الدولة ويجعل من القطاع الخاص شريكاً أساسياً في عملية التنمية.

الخـــاتمـة

استهدفت هذه الدراسة التعرف على التجربة التنموية الصينية ،والمحددات الرئيسية لهذا التجربة التنموية الفريدة التي استطاعة أن تنمو باستقلالية وبغير انعزالية، حيث صاغت الصين منظومتها الخاصة بالتنمية الاقتصادية ،واختارت نموذج التنمية الخاص بها في حذر شديد ورفضت أن تقلد النموذج الغربي ،وارتفع ترتيب الاقتصاد الصيني بين الاقتصاديات العالمية ليصل إلى المركز السادس في جدول الاقتصاديات الكبرى في العالم ،في غضون ثلاثين سنة هي عمر الإصلاحات وانفتاح الصين على الاقتصاد العالمي .فقد تناولت الدراسة تحليل المراحل التي مرت بها التنمية في الصين ،والثقافة السياسية الصينية، كأحد المحددات الإستراتيجية لعملية التنمية والإصلاح في الصين و تحول الاقتصاد الصيني من اقتصاد زراعي ،إلى اقتصاد أساسي في التجارة العالمية.

وخلصت الدراسة إلى أن الحكومة الصينية نفذت استراتيجية تنموية، ارتكزت تلك الإستراتيجية على مجموعة من السياسات المترابطة ساهمت بشكل فعال في إعداد تشكيل هيكل الصناعة الصينية بشكل خاص والاقتصاد الصيني بشكل عام، جعلت من الصين من اكبر الدول المصدرة لمنتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وختاما وعلى ضوء استعراض للتجربة التنموية الصينية ، أن العبرة من هذه التجربة التنموية الكبيرة ، هو إمكانية قيام تنمية اقتصادية شاملة معتمدة على الذات، إذا ما توفرت الإرادة لذلك وإذا ما توفرت القيادة الرشيدة التي تعمل على تحقيق التعاون مع الشعب ،فلن يقف حجم السكان الهائل عائق أمام التنمية ، بل العكس فقد تم استغلاله بشكل جيد بحيث قفزت الصين إلى مصاف الدول المتقدمة خلال فترة قصيرة ،

وفي هذا درس مهم جداً لكل الدول النامية ذات الموارد المحدودة وحجم السكان الكبير في إن يستفادوا من هذه التجربة التنموية العظيمة ، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة الاستقلال الاقتصادي والاعتماد على الذات ،وإلغاء التبعية التي كانت العامل الأساسي في نهضة الصين ونهضة أي دولة تحاول القيام بالتنمية الناجحة.

هوامش ومراجع الدراسة

1–راجع : نسرين احمد عباس، النموذج الصيني في تنمية الصادرات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال،جامعة حلوان،2008 ،ص47–60

2–راجع : S.Jonathan,The Search For Modern China,W.W.Norton & Company,New York,1990,pp480-520

3–وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،ابو ظبي،2000 ،ص ص.92–94

4–جلال محمد، " الخصائص الإيديولوجية للمجتمع الصيني قبل ماو "، السياسة الدولية،جانفي1970،ص.227

5–عزة جلال هاشم، الثقافة السياسية الصينية، السياسة الدولية، العدد132، افريل 1998، ص ص.81–83

6– نسرين احمد عباس، مرجع سابق ،ص ص.52–53

7-H.Dwight,"Mao Tse-Tung's Goals and Chinese Economic Performance",Current Scene,Vol.1x,January,1971,pp.9-15

8-G.Herrlee,The Chinese Thought From Confucious to Mao Tse-Tang, Mentor book,the New American Library,New York,1953,pp.63-67

9–حنان ماهرعارف،عملية التغير السياسي السياسية، في الصين،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم جامعة القاهرة،1989،ص ص.279–281

10-B.John,Understanding China.Qguide Te Chinq4s Econo;ymHistory Qnd Politicql Structurem Hill and Wing,New York,1997, pp.50-54

11-G.Thene,"Culture In Greater China",The China Guarterly,1993, No.136,Dec,p908
12-.Sachs, and wing woo, "Understanding China 's Economic Grpwth", NBER Working Paper Series No.5965 ,NBE R,Cambridge,1997,pp.2-6
13-C.Harrison,Promoting Township and village Enterprises as A Growth Strategy in China,in Manuel Guitian and Robert Mundell,IMF, Washington,1996,pp.168-189
14- منذ منتصف الخمسينات تم تطبيق نظام الإنتاج الجماعي (نظام الفرق الإنتاجية والكومونات الشعبية) في الأرياف الصينية، وتم إلغاء القرية، وحل الكومون الواسع الكبير محل القرية
15-نسرين أحمد عباس، مرجع سابق ، ص.59
16-نسرين أحمد عباس، مرجع سابق، ص.60
17-World Bank,"World Development Report 1996,From Plan to Market",oxford University Press,New York,1996
18-S.Demurger and G.Chang,"Geography,Economic Policy,and Regional Development in China NBER Series,No.8897,2002,pp.15-24
19-R.Thomas,"Progress Without Privatization,The Reform of China's State Industries,Lynne Rienner, Boulder,1994,pp.37-52
20- نسرين أحمد عباس، مرجع سابق ،ص.66.
21-UNCTD,"World Investment Report",2004,pp.18-20
22-Ibid.p.45
23-IMF,"World Economic Outlook",2004,p.19
24-UNCTD,"World Investment Report",2006,pp.251-262
25-راجع :-نسرين أحمد عباس، مرجع سابق ، ص .123
26-CSY,China Statistical Yearbook,Beijing,2002,p.401
27-World Bank,China Foreign Trade Reform, World Bank Country Study,Washington,1994,p.125
28-World Bank,"China Foreign Trade Reform", W.B.C.S, Washhington, 1994, p.128
29- راجع : التجربة الصينية في التنمية الاقتصادية والصناعة، على الموقع http://vb.maharty.com/showthread.php?t=706
30، 31- التجربة الصينية في التنمية الاقتصادية والصناعة، نفس المرجع

هياكل التمويل الأصغر الجواري والتنمية الإقليمية:

مدخل لتحريك الأقاليم الريفية المغاربية

أ.د. رحيم حسين

مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج – الجزائر

rahim_hocine@yahoo.fr

« Il n'y a pas de territoire sans avenir,il n'y a que des territoires sans projet »

Raymond Lacombe

الملخص:

الجوارية هي نظام متكامل مجسد في شبكة من الهياكل المختلفة الطبيعة والأهداف: هياكل اقتصادية، هياكل اجتماعية وثقافية،.. وتعد هياكل التمويل الأصغر أحد أهم هذه الأنماط، باعتبارها تمثل آليات أساسية لتيسير الوصول إلى مصادر تمويل المشروعات الصغرى وتنشيط الاستثمار المحلي، بما في ذلك الحرف والورشات المنزلية. فما أهمية مثل هذه الهياكل التمويلية في تحريك الأقاليم الريفية؟

كلمات أساسية: الجوارية، التمويل الأصغر، الأقاليم الريفية، الدول المغاربية.

Résumé :

Structures de microfinance de proximité et développement territorial
Approche pour dynamiser les territoires ruraux maghrébins

La proximité est un système complexe concrétisé par un réseau de structures bien diversifiées, tant en termes de nature qu'en termes d'objectifs : structures économiques, structures socioculturelles, .. Les structures de microfinance se considèrent comme l'un des types les plus important de cette proximité, elles offrent un accès plus facile aux sources de financement et, en conséquence, poussent l'investissement local dont la petite industrie, l'artisanat et les ateliers domestiques de femmes et des hommes. Dans ce contexte : Quelle est l'importance de telles structures dans la dynamisation des territoires ruraux ?

Mots clés : proximité, microfinance, territoires ruraux, pays maghrébins.

مقدمة:

تمثل الجوارية أحد المتجهات الأساسية للتنمية الإقليمية، تتجسد من خلال إقامة هياكل محلية متنوعة الأنماط والأهداف، حيث إنها تقوم على فكرة الاقتراب الجغرافي من المجتمعات المحلية، وذلك بغرض تحقيق العدالة في توزيع الفرص من ناحية، وإدماج هذه المجتمعات في مسار التنمية وخلق الظروف المناسبة لديناميكية الأقاليم من ناحية ثانية.

ثمة هياكل جوارية عديدة ذات طابع اقتصادي، تندرج ضمن ما يعرف بالاقتصاد الجواري، غير أننا سنركز في هذا البحث على تلك المتعلقة بالتمويل، وعلى وجه التحديد مؤسسات التمويل الأصغر. كما إن اهتمامنا سينصب على الأقاليم الريفية بالبلدان المغاربية (مع التركيز على حالتي الجزائر والمغرب)، التي ظل أهاليها، ولو بمستويات مختلفة، يعانون من شتى أشكال الفقر والتهميش والحرمان، وهو ما يدل عنه عديد المؤشرات، على غرار معدل البطالة، معدل الفقر ومؤشرات التنمية البشرية (التعليم والصحة ومستوى المعيشة).

تنبع أهمية مؤسسات التمويل الأصغر الجوارية من كونها تعد أهم الآليات الداعمة للاستثمار المحلي. فلئن كانت المداخل القاعدية لتنمية المناطق الريفية، على غرار مدخل البنى التحتية، الصحة والتعليم، إدماج المرأة الريفية وغيرها تمثل بالفعل منطلقا هاما وضروريا، إلا أنها تبقى غير كافية ما لم تعزز بتوجه حقيقي نحو دعم الاستثمارات بهذه المناطق وتسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بشروط مناسبة وميسرة، ولاسيما منها تلك الاستثمارات الصغرى والصغيرة، بما في ذلك الحرف والصناعات الصغيرة والورش المنزلية، وهي الغالبة في تلك المناطق.

وعلى مستوى البلدان المغاربية (نأخذ في الاعتبار الجزائر والمغرب) فقد ظلت القروض المصغرة هي المجسد للتمويل الأصغر، كما إن الانتشار الجغرافي لمؤسسات القرض التقليدية هو المعتمد لتحقيق الجوارية التمويلية، مع ما يسجل من نقص في استفادة الأقاليم الريفية من هذا التمويل وهذه الجوارية، ولذلك تبرز أهمية فتح أفق هذا النمط من التمويل، وخاصة بالنسبة للريفيين.

يمكن صياغة مشكلة هذاالبحث في التساؤل الآتي: كيف يمكن جعل هياكل التمويل الأصغر مدخلا فعالا لخلق الحركية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الريفية المغاربية؟

يهدف هذا المقترح إلى إبراز دور نظام التمويل الأصغر باعتباره أحد المداخل الهامة في خلق ديناميكية مستمرة بالأقاليم الريفية، وسنحاول في هذا الإطار البحث في سبل توسيع نطاق هذا التمويل، إن من حيث الأساليب والآليات، أو من حيث مجالات التدخل، مع تقديم مقترحمصرف المضاربة الريفي الأصغر كآلية للتمويل الأصغر المباشر.

ستتم معالجة هذا الموضوع من خلال المحاور الآتية:

- الريف المغاربي: ريف على هامش التنمية
- نظام التمويل الأصغر والاستثمار الريفي: أبعاد التوافق ومجالات التدخل
- واقع التمويل الأصغر في الجزائر والمغرب من منظور التوزيع الإقليمي
- اقتراح آلية للتمويل الجواري الريفي قائمة التمويل الأصغر المباشر: مؤسسات المضاربة المحلية

1-الريف المغاربي: ريف على هامش التنمية

يشكل الفضاء الريفي المغاربي نحو 80% من المساحة الإجمالية للبلدان المغاربية الخمسة (5,78 مليون كلم^2)، يسكنه نحو نصف إجمالي السكان (البالغ 89,5 مليون نسمة: منتصف 2012). ولو ركزنا فقط على الجزائر والمغرب فتشير البيانات إلى أن البلديات الريفية في الجزائر تشكل 63,5%من المساحة الإجمالية (979 من أصل 1541) ويسكنها نحو 40% من مجموع السكان، وتشكل البلديات الريفية في المغرب 85,3% (1282 من أصل 1503 بلدية)، ويمثل سكان الأرياف نسبة 47,75% من إجمالي السكان. ويجدر التنبيه في هذا الصدد أن نسبة معتبرة حتى من سكان المدن هم من أصول ريفية اضطرت للنزوح بسبب ضيق ظروف المعاش في الأرياف (البنى التحتية، العمل، التمدرس والتكوين، الصحة، ..) وصعوبة وصولهم إلى فرص التنمية.

تعاني الأقاليم الريفية المغاربية في عمومها، ولو بدرجات متباينة نسبيا، من تهميش صارخ جعل من سكانها على هامش جهود التنمية، على الرغم من سياسات التنمية الريفية المعلنة من قبل الحكومات المتعاقبة لهذه الدول، مما ترك الريفيين يرزخون تحت وطأة الفقر والحرمان، وفرض عليهم خيار الانتقال القسري إلى المناطق الحضرية، وهو ما أدى إلى اختلال على مستوى التوزيع الديموغرافي والتنمية الإقليمية، حيث نجد تزايدا مطّردا لنسبة سكان المدن، إلى حد الاكتظاظ، على حساب تهجير

الأرياف. وبغرض تقديم صورة عن تطور عدد الريفيين، والمستغلين منهم في الزراعة، في كل من المغرب والجزائر نقدم الجدول التالي:

جدول 1: تطور السكان الريفيين والزراعيين في الجزائر والمغرب

	1970	1980	1990	2000	2009	2010	2011
الجزائر							
إجمالي السكان	13339	18811	25299	30534	34950	35468	35980
السكان الريفيين	8316	10620	12122	12271	11920	11883	11840
السكان الزراعيين	-	6654	6749	7376	7416	7407	7383
السكان الريفيين%	0.62	0.56	0.47	0.40	0.34	0.33	0.32
السكان الزراعيين%	-	0.62	0.55	0.60	0.62	0.62	0.62
المغرب							
إجمالي السكان	15310	19567	24781	28793	31636	31410	32273
السكان الريفيين	10032	11503	12789	13436	13410	13343	13281
السكان الزراعيين	-	10466	10408	9696	8394	8260	8129
السكان الريفيين%	0.65	0.58	0.51	0.46	0.42	0.42	0.41
السكان الزراعيين%	-	0.90	0.81	0.72	0.62	0.61	0.61

المصدر: استنادا إلى بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)

يمثل كل من مؤشر معدل البطالة ومؤشر الفقر الإنساني[1] ومؤشر التنمية البشرية أبرز المؤشرات الدالة عن مستوى الفقر وعدالة التنمية. ومن الجدير بالإشارة أن ظاهرة الفقر ظلت لصيقة بالدول النامية عموما، وبالمناطق الريفية فيها على وجه الخصوص، حتى إن مكافحة "الفقر الريفي" أضحت عنوانا للبرامج التنموية الدولية والإقليمية والمحلية، واحتلت مكان الصدارة ضمن الهدف الأول للألفية (تخفيض معدل الفقر إلى ما دون 15% في أفق 2015).

وفي ما يلي بعض المؤشرات الدالة الخاصة بالدول المغاربية:

	عدد السكان 2011 (مليون)	إجمالي الناتج المحلي 2011 (مليار دولار)	معدل نمو الناتج الداخلي الخام		معدل البطالة (%)		معدل الفقر(*) (%)
			2010	2011	2010	2011	2009-2010
الجزائر	35.98	188.7	3	2	10	9.8	22,6
المغرب	32.27	100.2	4	5	9.1	9.2	9
تونس	10.67	45.86	3	2-	13	18.9	3,8
ليبيا	6.423	62.36	-	-	19.5	-	-
موريتانيا	3.542	4.076	5	5	31.2	32.5	46,3

المصدر: استنادا إلى: – قاعدة بيانات البنك الدولي؛ البنك الإفريقي للتنمية؛

– الهيئات الإحصائية القطرية

(*) Données issues du rapport de la Commission économique pour l'Afrique, « Progrès de mise en œuvre du développement durable en Afrique du Nord », Mai 2012 ; www.uneca.org/sites/.../rio20-fr_22-review-report-afrique-nord.pdf

يدل "معدل الفقر" عن عدد السكان الذين يعيشون دون عتبة محددة. ونميز هنا بين عتبة الفقر المطلق وعتبة الفقر النسبي، حيث في العتبة الأولى يتم تحديد حد أدنى للدخل يعتبر الفرد الذي يحصل على أقل منه فقيرا، كتحديد 1 دولار للفرد ولليوم الذي وضعه البنك الدولي في 1995، أو تحديد 1,5 دولار لليوم وللفرد، أما في حال العتبة الثانية، أي عتبة الفقر النسبي، فيتم تحديد نسبة من متوسط الدخول في فترة ما وفي مجتمع ما، كنسبة 50% (فرنسا) أو 60% (الاتحاد الأوربي) من متوسط الدخل. والميزة الأساسية في هذا المؤشر تكمن في سهولة القياس وتحديد المستهدفين من مختلف البرامج الاجتماعية.

لقد أفضت الجهود المبذولة في كل من الجزائر والمغرب وتونس في إطار استئصال الفقرإلى تحسن عام وفق مؤشر الفقر الإنساني (HPI)، والمتضمن مؤشرات عدة كمعدل الوفيات، التعليم، الصحة، نسبة الربط بشبكة المياه والكهرباء والوصول إلى الخدمات المالية

وغيرها، غير أن هذا التحسن يبقى دون مستوى التعميم، إذ أن الكثير من الأرياف ما تزال شبه نائية ومعزولة. فإذا كان معدل الفقر في هذه البلدان هو في حدود 15%، فإن معظم هؤلاء الفقراء متواجدون بالمناطق الريفية. وفيما يلي تطور كل من مؤشر الناتج الوطني للفرد، مؤشر الفقر الإنساني ومؤشر التنمية البشرية بالبلدان المغاربية خلال الفترة 1995-2011:

جدول 2: مؤشر التنمية البشرية في البلدان المغاربية

	الناتج الوطني الخام للفرد ($ و.م)			مؤشر الفقر الإنساني % (HPI-1)			مؤشر التنمية البشرية (IHD على 187 دولة)			قيمة م.ت.ب IHD (بين 0 و1)	
	1995	2005	2010	1995	1998	2007	1998	2005	2011	2005	2011
الجزائر	**1580**	**2720**	**4450**	**27.1**	**24.8**	**17.5**	**107**	**84**	**96**	**0.667**	**0.698**
المغرب	**1090**	**1960**	**2850**	**40.2**	**38.4**	**31.1**	**124**	**114**	**130**	**0.552**	**0.582**
تونس	1830	3200	4160	23.3	21.9	15.6	101	85	94	0.667	0.698
ليبيا	-	6460	-	17.4	15.3	13.4	72	54	64	0.741	0.760
موريتانيا	610	590	1030	45.9	49.7	36.2	147	135	159	0.432	0.453

Source : extrait du « indicateurs sur le genre, la pauvreté et l'environnement sur les pays africains », Banque africaine de développement, 2012, p58

2- نظام التمويل الأصغر والاستثمار الريفي: أبعاد التوافق ومجالات التدخل

2-1- المالية الجزئية والتمويل الأصغر:

يشمل مدلول المالية الجزئية (La Microfinance)، أو المالية الصغرى، كل ما يتعلق بمالية صغار المستثمرين، ابتداء من الادخار الأصغر إلى التمويل الأصغر والتأمين الأصغر وتحويل الأموال. غير أنه كثيرا ما يترجم هذا المفهوم (La Microfinance) بالتمويل الأصغر، باعتباره العنصر الأساس والمستهدف أصلا من قيام هذه المالية. فالتمويل هو الأساس في توليد الدخل، ومن ثم الادخار والحاجة إلى التأمين وإجراء المبادلات والتحويلات المالية.

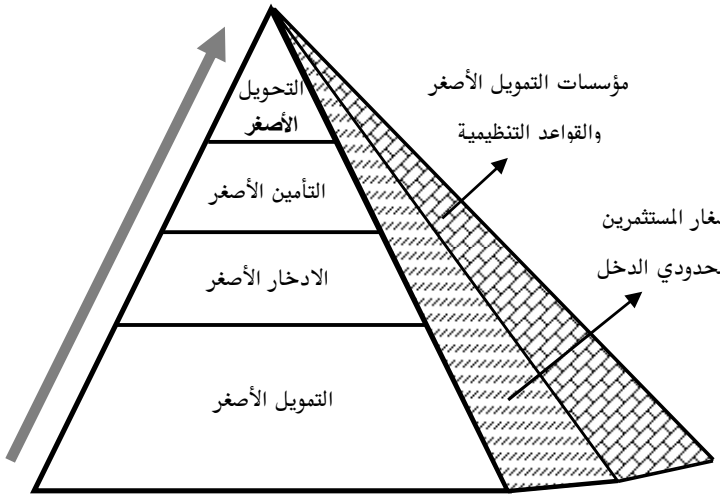

شكل 1: مكونات المالية الجزئية

تحتل الجوارية التمويلية مركز الصدارة ضمن المالية الجزئية، وهي تتجسد في مجموعة مؤسسات التمويل الأصغر المباشر وغير المباشر. ومع إن القروض المصغرة تكاد تحل محل التمويل الأصغر في أدبيات المالية الجزئية، إلا أنه لا ينبغي إغفال أهمية ودور مؤسسات التمويل المباشر، التي تعد في الحقيقة الأكثر ملاءمة وفعالية بالنسبة لصغار المستثمرين.

يتعلق التمويل الأصغر بتقديم مبالغ صغرى أو متناهية الصغر، قد تصل في مستواها الأدنى إلى 100 دولار أو حتى إلى 50 دولار، وهي موجهة لتمويل مشاريع استثمارية صغيرة الحجم، زراعية أو صناعية أو حرفية، ومن أمثلة ذلك شراء البذور بالنسبة للفلاح، أو شراء معدات ورشة حرفية أو شراء آلة خياطة لورشة منزلية.

هناك مجموعتان من صيغ التمويل الأصغر: صيغ التمويل المباشر وصيغ التمويل غير المباشر، وهو ما يبينه الشكل رقم2.

ومن أجل تحقيق جوارية تمويلية فعالة يتعين تشجيع وتعزيز تواجد مؤسسات التمويل بمختلف أنماطها، القائمة منها على الوساطة المالية (التمويل غير المباشر) والمعتمدة على مواردها الذاتية (التمويل المباشر)، وهو يتيح توسيع نطاق البدائل التمويلية، وبالتالي توسيع نطاق الاختيار بالنسبة لصغار المستمرين.

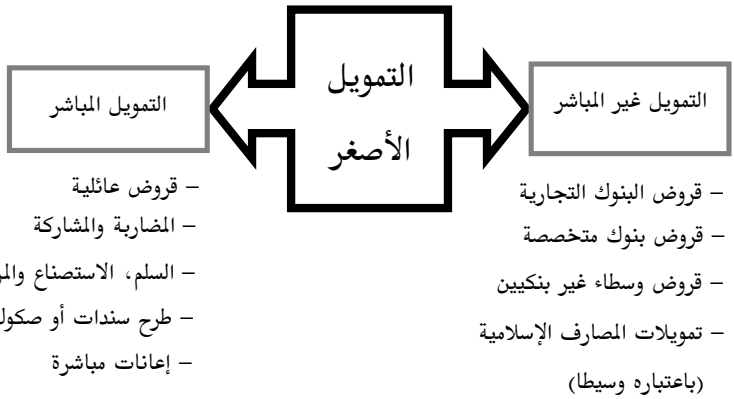

شكل 2: أنماط التمويل الأصغر

2-2- المالية الجزئية والجوارية:

تمثل الجوارية أحد المتجهات الأساسية للتنمية الإقليمية، تتجسد من خلال إقامة هياكل محلية متنوعة الأنماط والأهداف، حيث إنها تقوم على فكرة الاقتراب الجغرافي من المجتمعات المحلية (الجوارية الجغرافية)، وذلك بغرض تحقيق العدالة في توزيع الفرص من ناحية، وإدماج هذه المجتمعات في مسار التنمية وخلق الظروف المناسبة لديناميكية الأقاليم من ناحية ثانية.

ثمة مبررات عديدة تستدعي اهتماما أكبر بالجوارية على مستوى المناطق الريفية أبرزها:

- البعد الجغرافي والعزلة التي تميز في العادة المناطق الريفية؛
- الانتشار الواسع للفقر بهذه المناطق (الفقر الريفي) وضآلة فرص العمل؛
- هشاشة المرافق العامة وصعوبة الوصول إلى مختلف الخدمات الأساسية، الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية؛
- تنامي ظاهرة النزوح الريفي بما لها من آثار اختلالية على كافة الصعد.
- الحاجة الملحة للخدمات المالية، إن بالنسبة للأفراد أو بالنسبة للمؤسسات. غير أنه في البلدان النامية عموما حوالي 80% من السكان في المتوسط، وأحيانا 100% بالنسبة للمناطق الريفية، لا يجدون استجابة من قبل البنوك التجارية[2].

تتضمن الجوارية الاقتصادية مختلف الهياكل الاقتصادية التي من شأنها تحقيق التقارب المادي ما بين المتعاملين، تخفيض تكلفة المبادلات ورفع عناء التنقلات، وهي تشمل مختلف الهياكل الاقتصادية والمالية على غرار مؤسسات الإنتاج والتمويل، مراكز تجارية وأسواق جوارية، دور الصناعات والحرف التقليدية، مؤسسات التأمين والضمان الاجتماعي، الخ. فهي بذلك تدل عن شبكة من الهياكل المتكاملة.

تتجلى أهمية المالية الجزئية أكثر بالنسبة للريفيين، فأكثر الأنشطة في المناطق الريفية تتم دون ارتباط بصناديق الضمان الاجتماعي والتقاعد، مما يبرز الحاجة الملحة لمؤسسات الادخار المحلية، كما إن المعاملات الاقتصادية، كشراء المواد الأولية والتجهيزات، غالبا ما يتطلب تقديم شيكات أو إجراء تحويلات مالية، وكذلك الأمر عند تسويق المحاصيل أو المنتجات، وهو ما يستدعي مؤسسات مالية جوارية.

يشكل نظام المالية الجزئية (الصغرى) أهم مداخل تجسيد الجوارية الاقتصادية، حيث إنه المنطلق لتحريك الاستثمار المحلي وبعث المقاولاتية ودعم التشغيل الذاتي. فدعم الاستثمار المحلي يمثل في الواقع المدخل الاقتصادي العملي لمكافحة البطالة وكسر الحلقة المفرغة للفقر على مستوى الأرياف. غير أن الحكومات غالبا ما تنتهج المعالجة الاجتماعية لمكافحة البطالة والفقر، بدلا من المعالجة الاقتصادية، وكثيرا ما تغلّب هدف الاستقرار الاجتماعي على حساب الرشادة الاقتصادية.

2-3- التمويل الأصغر والاستثمار الريفي:

يعد بروز نظام التمويل الأصغر وانتشاره السريع مرافقا للتوجه العالمي نحو مكافحة الفقر. فلطالما قدم التمويل الأصغر على أنه أسلوبا قاعديا في مكافحة الفقر، لاسيما في ظل النتائج السلبية المتولدة عن اتجاهات العولمة، التي عمقت من شرخ الفارق الطبقي ما بين الأغنياء والفقراء، من خلال تعزيزها لمكانة الاقتصاد الرأسمالي على حساب الاقتصاد الاجتماعي من ناحية، وتقوية المركز المالي لكبار المستثمرين، المتواجدين عادة في المدن الكبرى، على حساب صغار المستثمرين، لاسيما منهم الريفيين.

وإذا كان المنطق يقضي بأن ينصب اهتمام السلطات العمومية ودعمها للتمويل الأصغر على مستوى المناطق الريفية، وباعتبار تركز الفقراء والبطالين فيها، مع ما يعانيه أهاليها من صعوبات الوصول إلى مصادر التمويل التقليدية، فإن الواقع المغاربي يدلنا عن لامبالاة بهذا الاعتبار، حيث ظل الحضريين الأكثر استفادة من هذا النمط من التمويل.

حسب إحدى الدراسات لمقياس المالية الجزئية 2010 بلغ حجم محفظة القروض المصغرة على المستوى العالمي 53.3 مليار يورو، 70% من إجمالي المستفيدين من هذه القروض (البالغ ما يناهز 150 مليون شخص) هم من مناطق ريفية. غير أن التوزيع الإقليمي لتطور هذه القروض يشير إلى ان حصة إفريقيا منها لم تتعدى 7%، مقابل 33% لأمريكا اللاتينية و34% لآسيا الشرقية، كما إن عدد المقترضين فيها لم يتجاوز 5% من مجموع المقترضين[3]. وينم ذلك في الواقع عن حقيقتين: نقص فعالية سياسة التمويل الأصغر من ناحية، وضعف مستوى المصرفية بهذه البلدان من ناحية ثانية.

هناك مجالات عدة يمكن أن يوجه إليها التمويل الأصغر بالمناطق الريفية، وهي مجالات الاستثمار الريفي الأساسية، والتي من أبرزها ما يلي:

- الأنشطة الفلاحية: وهي الأنشطة الأكثر انتشارا في الأرياف، وتتضمن زراعة الحبوب والخضر، الأشجار المثمرة، تربية المواشي وتربية النحل وغيرها.
- الحرف والصناعات التقليدية المنزلية، وتشمل تلك الأنشطة التي تتم على مستوى المنازل، كالنسيج والخياطة وصناعة الأواني الطينية والفخارية.
- المؤسسات الصغيرة الحجم (TPE) ذات الطابع الحرفي أو الخدمي أو الصناعي، وهي في الغالب تكون في شكل مؤسسات عائلية، تعتمد أساسا على كثافة اليد العاملة، ومن ضمنها ورشات الحدادة والنجارة وتصليح العتاد الفلاحي، مؤسسات الخدمات كالنقل والإطعام والتجارة وغيرها، كما نجد أيضا بعض الصناعات الصغيرة، بعضها يتم في إطار المناولة أو ما يعرف بالمقاولة من الباطن.
- المؤسسات المتوسطة الحجم ذات الطابع الصناعي والخدمي، ومن ضمنها المؤسسات الصناعية، الحمامات، الفنادق والمؤسسات السياحية.

انطلاقا من مجالات التدخل هذه يمكن تشجيع إقامة مؤسسات جوارية للتمويل الأصغر. ووفقا لهذا المدخل نتحدث عن مؤسسات تمويل جوارية متخصصة: قطاع الفلاحة، قطاع الصناعات والحرف التقليدية، قطاع الخدمات، الخ. ومثل هذه المؤسسات تتوافق وطبيعة الأنشطة الريفية ذات الاستثمارات الصغيرة الحجم.

وفي الواقع يمكن اعتبار اتجاهين للتوجه نحو بنوك ومؤسسات تمويل جوارية متخصصة: تخصص على أساس النشاط وتخصص على أساس أسلوب التمويل. وفي كلا الحالتين يمكن أن تكون مؤسسات التمويل الأصغر قائمة بذاتها، أو تكون فروعا لبنوك كبيرة ولكنها متخصصة في التمويل الأصغر وموطنة بمناطق ريفية. ففي حالة التخصص على أساس النشاط نجد: بنك التمويل الفلاحي، بنك الصناعات والحرف التقليدية، الخ. أما في حالة التخصص على أساس أسلوب التمويل فنجد: بنك القروض المصغرة، بنك المضاربة للتمويل الأصغر، بنك السّلَم والاستصناع، الخ.

وإذا ما اعتبرنا دمج الاتجاهين في التخصص، وهي الحالة الأكثر واقعية، نجد شبكة من مؤسسات التمويل الأصغر الجواري المتخصصة الممكن تواجدها في وسط ريفي كما يبين الشكل التالي:

شكل 3: شبكة مؤسسات التمويل الأصغر الجواري المتخصصة

غير أنه، وعلى الرغم من النجاح الذي حققته بعض هذه المؤسسات عموما في الوسط الريفي، إلا أن الملاحظ أن جلها كان مركزا على صغار المقاولين الحضريين[4]، ويعزى ذلك في الواقع إلى جملة من الصعوبات والتحديات والمخاطر المقترنة بالاستثمار الريفي عموما. ولو ركزنا فقط على تلك التي لها الأثر المباشر على مؤسسات التمويل نشير إلى ما يلي:

- التشتت الجغرافي والبعد يجعلان من الوصول إلى الخدمات المالية وتطوير شبكة إقليمية في الوسط الريفي مكلفا، خاصة في حالة كثافة سكانية منخفضة وعزلة كبيرة[5].
- قساوة الطبيعة (التضاريس) والمناخ، وخاصة بالمناطق الجبلية، كثيرا ما يكون عائقان ومكلفان للمستثمرين الريفيين.
- نقص المؤهلات في الوسط الريفي، أو بالأحرى ضعف رأس المال الاجتماعي، والذي يرجع لأسباب تتعلق بسياسات التنمية الريفية، يعيق تطور النشاط الاستثماري، ولاسيما المبادرات المبدعة، وهو ما يجعل الطلب في سوق التمويل محدودا.
- التطور التكنولوجي يكاد يقضي على الصناعات والحرف التقليدية، المنتشرة غالبا على مستوى الأرياف، وهو ما يمثل تحديا صعبا للاستثمار الريفي.
- ينتج عن ضيق الأسواق المحلية تحمل تكاليف تبادل إضافية، حيث أن ذلك يفرض على المؤسسات تكثيف النشاط الإشهاري والبحث عن قنوات تسويقية خارج الفضاء الريفي.
- صعوبة التضاريس، خاصة بالمناطق الجبلية، يقتضي تأهيلا خاصا من المستثمر قبل إقامة مؤسسته، كما يتحمل المستثمر تكاليف إضافية نتيجة البعد عن الأسواق، وهو ما ينعكس سلبا على أسعار المنتجات (أسعار أقل تنافسية).

3- واقع التمويل الأصغر في الجزائر والمغرب من منظور التوزيع الإقليمي

ثمة خصائص مشتركة للتمويل الأصغر بكل من المغرب والجزائر عموما:

– بسبب هيمنة أنظمة القرض بالبلدين انحصر التمويل الأصغر فيهما في القروض المصغرة، وهذا الوضع ليس إلا صورة عن تواضع مستوى سوق التمويل البديل بالبلدين[6]، باعتبار أن نظام التمويل الأصغر ما هو سوى اشتقاق عن نظام التمويل.

– من ضمن أبرز الصعاب التي تواجه تطور التمويل الأصغر بالبلدين مشكلة الانتشار الجعرافي (الجوارية)، فعالية الأنظمة المصرفية وإحجام بعض الفئات عن التعامل مع القروض المصغرة لأسباب دينية.

– هناك مساع لتطوير نظام التمويل الأصغر كآلية لمكافحة البطالة والفقر، إن من حيث رفع حجم هذا النوع من التمويل أومن حيث تنويع مؤسساته، على غرار وضع معدلات فائدة ميسرة، أو إلغائها بالنسبة لبعض القروض لتتحملها خزينة الدولة، كما هو الحال مؤخرا في الجزائر[7].

– على العموم هناك تجاهلا لمؤسسات التمويل الأصغر غير البنكية وأساليب التمويل البديلة، على الرغم من التوجه الجديد بالمغرب نحو دعم التمويل البديل، بما فيه التمويل الأصغر، والذي على ضوئه تم إطلاق مشروع مؤسسة متخصصة في التمويل الأصغر "كسب" خلال الربع الأول من سنة 2013.

– على الرغم من استهداف الفئات معدومة الدخل، أو المحرومين من ذوي الدخل غير المستقر، إلا أن الاعتبارات الإقليمية، ولاسيما تلك المتعلقة بتنمية الأقاليم الريفية، في سياسات تطوير نظم التمويل الأصغر تحتاج إلى توطيد من خلال نصوص تشريعية وتنظيمية واضحة.

سنحاول في هذا العنصر من البحث تقديم صورة عن الجوارية والتمويل الأصغر، مركزين على ما يتعلق بالأقاليم الريفية. وفي هذا الصدد نعطي صورة عامة حول واقع هذا التمويل في كل من البلدين (الجزائر والمغرب)، ثم نشير إلى هياكل القرض المصغر في الجزائر بصفة عامة، وإلى تجربة "المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة" (PPDRI) بوجه خاص، كما نشير، بالنسبة إلى المغرب، إلى تجربة "الأمانة"، باعتبارها المؤسسة الرائدة في مجال التمويل الأصغر بالمغرب، مركزين على دورها في الوسط الريفي المغربي.

3-1- تجربة التمويل الأصغر في الجزائر:

كانت بداية القروض المصغرة بالجزائر في سنة 1999 من خلال وكالة التنمية الاجتماعية (ADS)، التي أنشئت في سنة 1996[8]، حيث انطلقت في إطار الشبكة الاجتماعية (filet social) بهدف مكافحة الفقر ومساعدة الفئات الأكثر حرمانا، وتم في هذا الصدد إبرام اتفاقية مع البنك الوطني الجزائري (BNA). غير أن هذه البداية لم

ترق إلى مستوى الطموحات بسبب التعقيدات الإدارية، ولكنها كانت بداية هامة سمحت بالبحث عن آليات وتدابير أكثر فعالية.

إضافة إلى التمويل الأصغر الموجه للقطاع الفلاحي والتجديد الريفي، المنضوي في إطار سياسة التنمية الريفية، والذي سنركز عليه في هذا الجزء، هناك ثلاثة هياكل أساسية داعمة للقرض المصغر بالجزائر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) (أنشئت في 2004)، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) (أنشئت في 1996) والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)(أنشئ في 1994). ويجدر الذكر أن إنشاء هذه الهيئات جاء في إطار مكافحة البطالة ودعم التشغيل بوجه عام، فهي وإن كانت تمنح قروضا مصغرة، إلا أنه ليس من أولوياتها الجوارية والتنمية الريفية، أي أنها لها طابعا وطنيا.

يدار التمويل الأصغر في إطار هذه الهيئات الثلاث، والمتضمن القروض ومساعدات الدولة، من خلال نظامي التمويل الثنائي (صاحب المشروع–الوكالة) أو الثلاثي (صاحب المشروع–الوكالة–البنك)، والبنك هنا هو أحد البنوك االعمومية. وفي هذا الإطار يستفيد صاحب المشروع من مساعدة الدولة في حدود 30% من خلال "الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر"، المسند تسييره للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM). كما تم أيضا إنشاء "صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة" بغرض تغطية المخاطر الناجمة عن عدم سداد القروض البنكية[9].

عرفت تجربة القرض المصغر بالجزائر تطورا معتبرا، إن من حيث عدد المستفيدين منه وعدد المقاولات المنشأة وعدد مناصب الشغل المستحدثة، أو من حيث شموله لمختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث كان مدخلا هاما في دعم المقاولاتية، وأنشئت على إثره عديد الوحدات والورشات. وفي هذا الإطار تم إلى غاية سنة 2012، عبر جهاز القرض المصغر، استحداث أزيد من 600 ألف منصب عمل وتقديم أزيد من ثلاثة ملايير دولار من القروض. أما على مستوى كل هيكل فنشير إلى أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) سمحت، منذ إنشائها وإلى غاية 2012، بتمويل إنشاء 300 ألف مؤسسة مصغرة (32 الف منها في قطاع الصناعات التقليدية)، وتوليد 100 ألف منصب شغل (منها 18% نساء)، كما ساهم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) بخلق

19 ألف مؤسسة مصغرة (إلى غاية 2011)، وساهمت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) بتقديم أزيد من 530 ألف قرض بدون فوائد (إلى غاية 2013)[10].

ودعما لهذا المسار، ومواجهة لمشكل البطالة المتزايدة، لاسيما في أوساط الشباب بمختلف مستوياتهم، قررت الحكومة في أوت 2013 (المرسوم التنفيذي رقم 13–286 في 2013/8/1) تخفيض معدلات الفائدة الممنوحة بعنوان القرض المصغر من البنوك والمؤسسات المالية بنسبة 100%، بعدما كان 80%، أي أن الخزينة العمومية تتحمل الفائدة على القروض الصغرى كاملة.

وبالنظر إلى المكانة المحورية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر، وهي وكالة تقع تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، لها 49 تنسيقية موزعة على كل الولايات (2 منها بالعاصمة)، مدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر، نقدم في ما يلي بعض البيانات الخاصة بهذا الهيكل منذ إنشائه إلى غاية نهاية سبتمبر 2013:

جدول 3: مؤشرات خاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013-09
إجمالي عدد السلف بدون فوائد	3329	25550	42781	84880	145614	197570	305181	451608	530703
عدد مناصب الشغل المستحدثة	4994	38325	64171	127320	218421	295587	456917	677412	796055
عدد السلف بدون فوائد لشراء المادة الأولية (إلى سبتمبر 2013)									493 924
عدد السلف بدون فوائد إنشاء مشروع (إلى سبتمبر 2013)									36 779

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

من حيث توزيع القروض المتراكمة تشير بيانات الوكالة إلى أن 60,87% من المستفيدين هم نساء، و39,13% رجال، وأما التوزيع حسب القطاعات فهو كما يلي (إلى غاية سبتمبر 2013):

جدول 4: توزيع القروض حسب القطاعات للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (سبتمبر 2013)

	فلاحة	صناعة	بناء وأشغال عمومية	خدمات	صناعات تقليدية	تجارة
عدد القروض الممنوحة	85462	194574	45295	111693	93444	235
النسبة المئوية (%)	16,10	36,66	8,53	21,05	17,62	0,04

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

ومن الواضح من هذا التوزيع أن قطاعي الصناعة والخدمات هما الأكثر استفادة من قروض الوكالة، غير أن قطاعي الفلاحة والصناعات التقليدية، وهما المرتبطان أكثر بالمناطق الريفية، يستفيدان أيضا وبصفة أساسية من برنامج التجديد الريفي (PRR). وهذا الأخير أرسيت له آلية هامة تتمثل فيما يعرف بالمشروع الجواري للتنمية الريفية المدمجة. ونظرا لارتباطه المباشر بموضوعنا، أي الجوارية بالأقاليم الريفية، نحاول في ما يلي إبراز العناصر الأساسية لهذا البرنامج وأهم ما أنجز في إطاره.

يتعلق "المشروع الجواري للتنمية الريفية المدمجة"(PPDRI)، الذي تم إطلاقه في 2002، على وجه الأولوية بالمجتمعات الريفية التي تعيش في مناطق متباعدة ومعزولة: قد يتعلق الأمر بالأسر أو مجموعة من الأشخاص (تجمعات، جمعيات، تعاونيات)[11]. ويمثل هذا المشروع آلية للتدخل قصد تحريك الأقاليم الريفية وإدماج الريفيين عبر الجوارية والمشاركة، وهو يندرج في إطار برنامج دعم التجديد الريفي.

وتجدر الإشارة إلى أن سياسة التجديد الفلاحي والريفي هذه ترتكز على قاعدة ثلاثية الأبعاد كما يبين الشكل التالي:

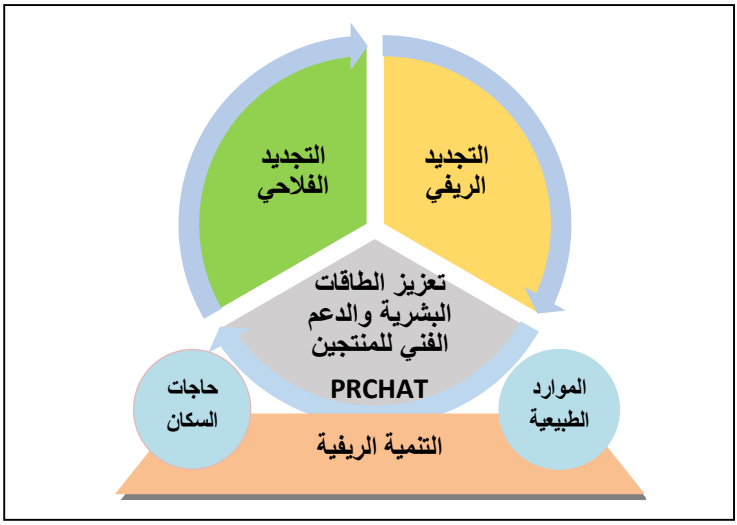

شكل 4: أبعاد سياسة التجديد الفلاحي والريفي بالجزائر

هناك أربعة محاور كبرى لهذه المشاريع الجوارية:

- **المحور الأول: عصرنة القرى والقصور**، والغاية منه تحسين ظروف المعيشة في الأوساط الريفية. وتتم عبر برامج ترميم القرى والقصور (القصور تسمية خاصة بالجنوب)، شبكات الطرقات المياه والكهرباء والغاز وغيرها.
- **المحور الثاني: تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي**، ويشمل مختلف الأنشطة بالفضاءات الريفية: الفلاحة، الصناعات التقليدية والحرفية، السياحة، المقاولات الصغيرة والمتوسطة وغير ذلك.
- **المحور الثالث: حماية وتثمين الموارد الطبيعية**، بما تتضمن من مساحات زراعية وغابات وجبال وموارد مائية وواحات وغيرها.
- **المحور الرابع: حماية وتثمين التراث الريفي المادي والمعنوي**، كالمنتجات المحلية، المباني والمعالم التراثية، المواقع الثقافية والتاريخية والتظاهرات الثقافية المحلية.

وتجدر الإشارة إلى أن تصميم وتنفيذ هذه المشاريع الجوارية الخاصة بالتنمية الريفية (PPDRI) يتمان باعتماد أسلوب اللامركزية، حيث إنها موزعة على الولايات،

وكل ولاية لها برنامجها الخاص بما يوافق طبيعتها وأولوياتها (عدد البلديات الريفية، طبيعة الأنشطة، ..). وفي هذا الصدد تم توقيع عقود نجاعة (contrats de performance) في حفل توقيع خلال الفترة 14-22 يناير 2009 ما بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (ممثلة في الأمين العام للوزارة) من جهة، والولايات (ممثلة في مديري المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات) من جهة ثانية، حيث حددت أهداف كل ولاية في أفق 2014. وللإشارة فإن عقود النجاعة هذه تتضمن عقدين: عقد التجديد الفلاحي وعقد التجديد الريفي. ويتم تقييم عقود النجاعة كل ثلاثة أشهر، كان آخرها (عند كتابة هذا البحث) الدورة التقييمية الثلاثية التاسعة عشر في نوفمبر 2013.

تشير الحصيلة الأخيرة (الثلاثي الأخير 2013) لتقييم عقود النجاعة الخاصة ببرنامج الدعم الريفي إلى ما يلي [12]:

شكل 5: وضعية المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة 2009-2013

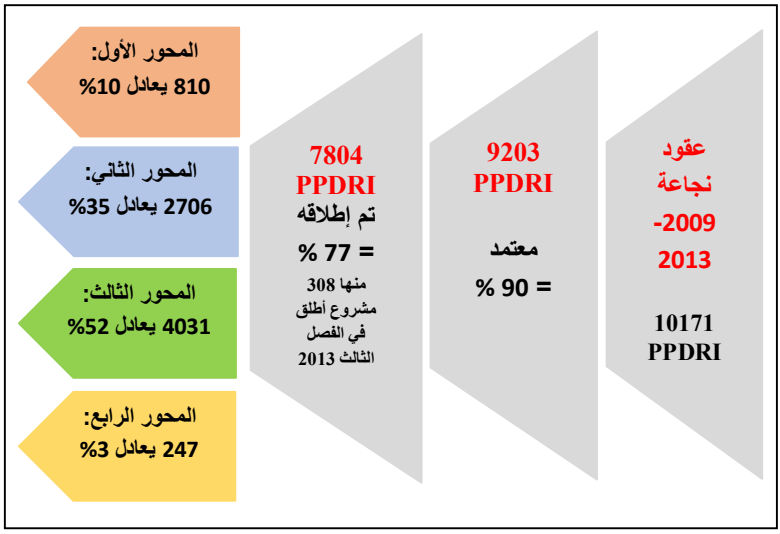

Source : Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, Evaluation de la mise en œuvre des programmes de Renouveau Rural, 19e Réunion d'évaluation des cadres, 10/11/2013, p12

وإلى غاية الثلاثي الثالث من سنة 2013 كان عدد المستفيدين من برنامج المشاريع الجوارية كما يلي:

جدول 5: المقدر والمحقق من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية– نوفمبر2013

المستفيد	المشاريع المنتهية إلى غاية 2013/11/10
بلديات	1426
أماكن	7626
أسر	1 031 000
سكان	5 400000

Source : Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, op. cit., p13

ومن المهم هنا أن نشير إلى التوزيع الإقليمي لهذه المشاريع، والمجسدة في عقود النجاعة، قصد إبراز مدى التوازن الإقليمي في سياسة التنمية الريفية. وفي هذا الصدد تدلنا بيانات الفترة 2009-2013 على ما يلي:

جدول 6: التوزيع الإقليمي للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية2009-2013

	عدد الولايات	عقود النجاعة 2009-2013		المشاريع التي تم إطلاقها	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
شمال	25	4668	%46	4029	%52
هضاب عليا	14	4096	%40	2929	%37
جنوب	9	1407	%14	846	%11
مجموع	48	10171	%100	7804	%100

Source : Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, op. cit., p15

ويتجلى من هذا التوزيع الإقليمي أن الشمال، الذي لا تتجاوز مساحته 4% من المساحة الإجمالية، يستحوذ على أكثر من نصف المشاريع الجوارية، في حين أن أقاليم

الهضاب العليا وأقاليم الجنوب، التي يفترض أن تستحوذ على القدر الأكبر من هذه المشاريع، باعتبار طبيعتها الريفية، حيث جلها مناطق ريفية، أقل حظا في هذا البرنامج. مع التذكير هنا أن حوالي 65% من السكان يقطنون بالشمال وحوالي 28% يقطنون بالهضاب العليا والباقي بالجنوب.

وهكذا، وعلى الرغم مما حققته هذه المشاريع الجوارية في مجال النهوض بالمجتمعات الريفية وخلق الديناميكية فيها، إلا أنه ينبغي مراجعة اتجاه عقود النجاعة هذه من منظور التوزيع الإقليمي. فثمة أماكن (Localités)ضمن أقاليم الهضاب العليا والجنوب، وجلها ريفية وفلاحية، تكاد لم تستفد تماما من هذه المشاريع، وظلت خارج نطاق الجوارية، وهو ما يعزز في الواقع الاختلال الحاصل في التوزيع الديمغرافي ويعمق من ظاهرة النزوح الريفي.

إن تقييم فعالية هذه السياسة التنموية، الموجهة أصلا للمناطق الريفية، يستدعي بالضرورة تمحيصا وصقلا يراعى فيه بالأساس الاعتبار الإقليمي، فمؤشر الجوارية هو أهم مؤشر لهذه الفعالية، وهو لا يُدل عنه بأرقام إجمالية صماء، وبالتالي لابد من مراجعة الوضعية بالرجوع إلى توزيع المشاريع على مستوى الولايات، ولكن ذلك ليس مجالنا هنا.

أما من حيث الجوارية التمويلية فنشير إلى أن عقود النجاعة تتيح للمستفيدين منها التمويل والمرافقة معا، ونتحدث هنا عن تمويل أصغر، وذلك في مجالي الفلاحة والمشاريع الريفية المختلفة (هناك صناديق متعددة باختلاف مجالات النشاط). وفي هذا الإطار أنشئت عدة وحدات فردية وعائلية مصغرة، مستفيدة من دعم البرنامج، ومن ضمن الأنشطة نذكر: غرس الأشجار المثمرة (الزيتون، النخيل، ..)، تربية المواشي والنحل، وغيرها من المشاريع الصغرى الريفية (الحرف والصناعات التقليدية على وجه الخصوص).

وعلى وجه العموم، وفي إطار تقييم فعالية آليات التمويل الأصغر، سواء في ظل الوكالات السالفة الذكر، أو في ظل المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، لابد من التركيز على المعالجة الاقتصادية، بدلا من الهيمنة الحالية للمعالجة الاجتماعية، هذا إلى جانب

فتح أفق التمويل من حيث مصادره وأساليبه، فحصر هذا التمويل في نطاق الدولة والبنوك العمومية تضييق لا مبرر له.

3-2- تجربة التمويل الأصغر في المغرب:

كانت بداية التمويل الأصغر بالمغرب في منتصف التسعينيات عن طريق الحكومة المغربية ومانحين دوليين، قبل أن تتم هيكلة هذا القطاع في صورة جمعيات متخصصة (القروض الصغرى الجمعوية). ويعد سوق التمويل الأصغر بالمغرب من ضمن أكبر الأسواق على المستوى العربي والإفريقي. فإلى غاية سنة 2012 خدم القطاع حوالي 800 000 الف زبون، بما يمثل 5 مليار درهم من القروض (447 مليون يورو)، واستحدث 6000 منصب شغل مباشر ومليون منصب شغل غير مباشر ولّد من طرف المستفيدين[13]. وتتولى التمويل الأصغر بالمغرب 13 جمعية متخصصة، وهناك فيدرالية وطنية لجمعيات القروض الصغرى (FNAM)، وهذه الجمعيات(AMC) تجسد مؤسسات التمويل الأصغر وفقا للتشريع المغربي، بما فيها فرع الجمعيةالسعوديةبابرزق جميل بالمغرب[14]. وإضافة إلى منحها للقروض الصغرى، يسمح أيضا لجمعيات القرض الأصغر بالقيام بمختلف الأنشطة ذات العلاقة كالتكوين وتقديم الاستشارات والمساعدات الفنية[15].

في ما يلي بيانات حول تطور سوق التمويل الأصغر بالمغرب 2003-2012:

تدلنا بيانات الجدول رقم 7 عن تطور معتبر في التمويل الأصغر، إن من حيث عدد الزبائن أو من حيث حجم القروض الإجمالي ومتوسط القرض. فما بين 2003 و2012 تضاعف عدد الزبائن النشطين تقريبا بثلاث مرات، كما تضاعف حجم إجمالي القروض بأكثر من 7 أضعاف، كما إن نسبة القروض الموجهة لمناطق ريفية هي في حدود 40%، وبلغت نسبة 45% و44% في سنتي 2008 و2010 على الترتيب.

جدول 7 : تطور سوق التمويل الأصغر بالمغرب 2003-2012

	2003	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد الزبائن النشطين	307,523	631,068	1,353,074	1,282,721	924,966	812,500	790.700	808.112
المبلغ الإجمالي للقروض (مليون درهم)	537	1555	5598	5689	4865	4742	4577	4601
متوسط القرض	1747	2464	4138	4436	5261	5836	5739	5694
حضري	50.22%	57.41%	55.35%	49.03%	57.39%	40%	63.6%(*)	-
شبه حضري	15.95%	10.77%	2.05%	5.35%	4.45%	16%	-	-
ريفي	33.66%	26.42%	42.61%	44.99%	38.04%	44%	36.4%(*)	-
نساء %	75.58%	65%	63.94%	64%	-	-	-	-
عدد المستخدمين	1339	2562	6700	6663	5534	4703	-	-
عدد الأعوان في الميدان	1057	2180	5150	5869	3736	3833	-	-
عدد الإطارات والموظفين خارج الميدان	282	382	1550	794	1798	870	-	-

Source : Divers bilans de la Fédération nationale des associations de microcrédit (FNAM)
(*) d'après la revue Aujourd'hui le Maroc, www.aujourdhui.ma, Le 16/10/2012 N° : 2787

تعد جمعية الأمانة لإنعاش المقاولات الصغرى[16]، المعروفة بتسمية "الأمانة" (Al Amana)، إحدى الجمعيات الرائدة في مجال القروض الصغرى بالمغرب، بل وعلى المستوى العربي والعالمي، فهي تعد من ضمن أفضل المائة مؤسسة تمويل أصغر في العالم، ومن ضمن الست مؤسسات التمويل الأصغر العربية في تصنيف *Mix*[1]، وتمثل نحو ربع إجمالي التمويل بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، كما إن امتداد شبكة فروعها، الممثلة في 502 نقطة خدمة (منها 37 متنقلة)، يشكل في الواقع تجسيدا للجوارية (227 مدينة و191 منطقة ريفية).

وباعتبار هذه المكانة الرائدة لجمعية "الأمانة" في مجال القروض الصغرى، نقدم في ما يلي تطور بعض المؤشرات ذات الصبغة "الإقليمية" الخاصة بهذه الجمعية خلال

[1] Microfinance Information Exchange

الأربع سنوات الأخيرة، كحالة عن الجوارية المتوقعة من مؤسسات التمويل الأصغر بوجه عام[17]:

جدول 8: تطور مؤشرات "الإقليمية" لجمعية الأمانة–المغرب 2009–ماي2013

	2009	2010	2011	2012	ماي 2013
عدد نقاط البيع/ريفي	191	191	193	189	187
عدد نقاط البيع/حضري	221	225	244	256	260
الشبابيك المتنقلة	29	29	29	56	56
إجمالي الشبكة	441	445	466	501	503
% نسبة عدد نقاط البيع/ريفي	**%43,3**	**%42,9**	**%41,4**	**%37,7**	**%37,2**
عدد القروض النشطة/ريفي	205695	117564	143674	145966	148102
عدد القروض النشطة/حضري	201506	222363	152780	161308	167496
% عدد القروض النشطة/ريفي	**%50,5**	**%34.5**	**%48,5**	**%47,5**	**%46,9**

Source : Données issues du tableau de bord d'Al Amana, AmaNews, Lettre d'information d'Al Amana, N°217/2013, p8

ومما يلاحظ من هذه البيانات أن التواجد في المناطق الريفية معتبر (في حدود 40%)، ومع ذلك يبقى أقل من المتوقع بالنظر إلى الغاية الأصلية للمالية الجزئية، المتمثلة في تمكين الفقراء، وهم الأكثر بالمناطق الريفية، ولذلك ظل مؤشر الريفية من أبرز مؤشرات الفعالية بالنسبة لمؤسسات التمويل الأصغر. وفي هذا الصدد من المهم العمل على تجسيد مدلول الجوارية بالأوساط الريفية من طرف تلك الجمعيات، وجمعية الأمانة كرائدة في هذا المجال.

4- اقتراح آلية للتمويل الجواري الريفي قائمة على التمويل الأصغر المباشر: مؤسسات المضاربة المحلية

يتضمن هذا المقترح تشجيع إنشاء مؤسسات مالية بالمناطق الريفية تتولى عمليات التمويل الأصغر المباشر لصغار الفلاحين والمستثمرين والورشات المنزلية وغيرها من المشروعات الصغيرة أو الصغرى، الفردية منها والجماعية، الموطنة في أوساط ريفية، من خلال أسلوب المضاربة. والمضاربة، كما هو معروف، عقد ما بين طرفين أحدهما يقدم المال، وهو في هذه الحالة مؤسسة أو مصرف المضاربة الريفي، وطرف يقدم الجهد والخبرة، ويسمى المضارب.

ويغض النظر عن شكل مؤسسة المضاربة هذه، سواء كانت بنكا محليا مستقلا، أو فرعا بنكيا، وبالتالي فهو يقبل الودائع ويقدم مختلف الخدمات المصرفية، أو تأسست هذه المؤسسة في صورة جمعية يسمح لها بممارسة التمويل الأصغر عن طريق المضاربة والمشاركة في المشروعات، فإن الغاية الأساسية هو ضمان تمويل تضامني لأفراد أو جماعات يصعب عليها الوصول إلى التمويل المصرفي التقليدي.

يستند مقترحنا هذا إلى المبررات الآتية:

- توسيع نطاق سوق التمويل الأصغر المنحصر في أسلوب القروض، الذي طالما ظل يشكل عائقا أمام عديد المبادرين والعائلات، ليس فحسب بسبب صعوبة توفير الضمانات المطلوبة مقابل الحصول على القروض، ولكن أساسا لاعتبارات دينية تركت الكثير مستنكفين عن الاقتراض البنكي على أساس الفائدة.
- التمويل المباشر من خلال صيغة المضاربة لا يشترط فيه توفير ضمانات كما هو الحال في القروض المصرفية، حيث إن مؤسسة المضاربة تكون شريكة للمستثمر في السراء والضراء، أي في الربح والخسارة.
- أسلوب المضاربة يتيح فرصا أكبر لنجاح المشروع الممول، خاصة في ظل توفير المرافقة والاستشارة من طرف المصرف، إذ أن صاحب المشروع مطالب بإرجاع

رأس المال مع نسبة من الربح متفق عليها مسبقا، كما إن المصرف مطالب بمتابعة سير المشروع عن كثب [18].

يمكن أن يتدخل مصرف المضاربة للتمويل الأصغر على مستوى شتى مجالات الأنشطة (تجارة، فلاحة، صناعة، حرف وصناعات تقليدية، ..). وحيث إن الأصل في المضاربة توفير رأس المال، فإن تدخلات المصرف يمكن أن تشمل مختلف مراحل المشروع: رأس مال الإنشاء، رأس مال التجديد والتوسع، ورأس مال إعادة النهوض.

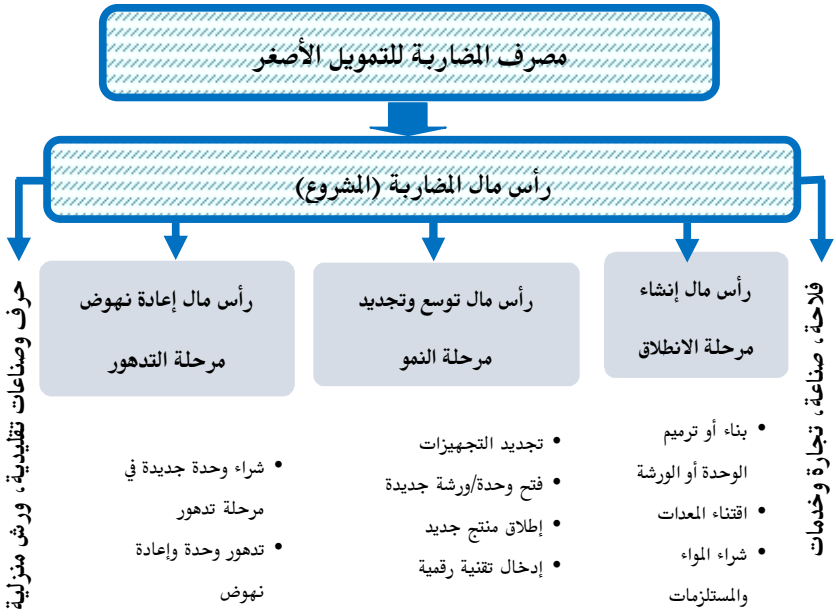

شكل 6: مجالات تدخل مصرف المضاربة للتمويل الأصغر

وفي الواقع نحن الآن بصدد مضاربة مقيدة من حيث النشاط، حيث إن المصرف يقدم التمويل لنشاط محدد، بغض النظر عن مرحلة حياة المشروع. والعلاقة ما بين صاحب الأموال والمضارب هي علاقة مباشرة مكرسة في عقد المضاربة، بما يتضمنه من بنود وتمويل مباشر لرأس مال النشاط. ولكن يمكن استفادة صاحب المشروع من الخبرة والمرافقة الفنية والإدارية من المصرف. وعلاقة الشراكة هذه تترجم في الحقيقة بالتحام بين المال والعمل مؤداها الحرص والكفاءة والنجاح.

إن تواجد مؤسسات تمويل أصغر مباشر في المجتمعات الريفية، على غرار مصرف المضاربة أو مصرف المشاركة، يجسد جوارية تمويلية مناسبة للوسط الريفي المغاربي، ليس فحسب من المنظور القيمي، ولكن أيضا من منظور متطلبات القروض المصرفية وصعوبة الوصول إليها من طرف الريفيين. وهذا الدور يمكن طبعا أن تؤديه جمعيات التمويل الأصغر أو أية هياكل أخرى في هذا المجال.

غير أنه لا ينبغي أن نغفل الإطار العام لممارسة هذا الأسلوب من التمويل، إذ لابد من إيجاد إطار تنظيمي وتشريعي لعمل مصرف المضاربة الأصغر، وهو أمر أساسي لتنظيم العلاقات وتقليل المخاطر. ولا يخفى في هذا الصدد أن أسلوبي المضاربة والمشاركة، المرتبطين أساسا بالصيرفة الإسلامية، ما يزالان مستنكف عنهما من قبل المصارف الإسلامية القائمة بسبب المخاطر المرتبطة بهما من ناحية، وغياب الإطار التشريعي المنظم لهما من ناحية ثانية. ولو أن المخاطر المرتبطة بالتمويل الأصغر تكون قليلة نسبيا، ولاسيما في تلك المجتمعات المحلية التي تسودها عموما شبكة من الضوابط والقيم.

وفي ذات السياق تجدر الإشارة إلى أن سوق التمويل الإسلامي الأصغر عموما ما يزال محدودا وبحاجة إلى جهود لتطويره. فوفقا لتقرير صادر عن مؤسسة Thomson Reuters لسنة 2013 فإن حصةأصول التمويل الإسلامي الأصغر (Microfinance)، والمقدرة بـ 628 مليون دولار، لا تمثل سوى 0,8% من حجم سوق التمويل الأصغر العالمي المقدر بـ 78 مليار دولار (2011)[19]، وهذا ما يستدعي جهودا معتبرة في سبيل تنمية هذا النمط من التمويل.

وفضلا عن هذا الوضع العام، تشير البيانات إلى تطور سوق التمويل الإسلامي بالدول المغاربية على وجه الخصوص ما يزال دون المستوى، مقارنة بدول منظمة التعاون الإسلامي، بل حتى مقارنة مع بعض الدول الأوروبية كالمملكة المتحدة، التي بلغت فيها قيمة الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية 19 مليار دولار، أي ما يعادل نسبة 2% من إجمالي هذه الأصول، في حين أن الدولالمغاربية الخمس مجتمعة تتشارك مع عدة دول أخرى من منظمة التعاون الإسلامي فيما نسبته 3.9% من إجمالي الأصول، في

الوقت الذي نجد فيه الأصول المالية الإسلامية في ماليزيا مثلا تمثل 12,3% وفي قطر 5,3%من إجمالي أصول المالية الإسلامية على مستوى منظمة التعاون الإسلامي[20].

وهكذا، ومن أجل قيام مصارف المضاربة للتمويل الأصغر بفعالية، تتعين مشاركة كل الأطراف الفاعلة في إيجاد المناخ الملائم لعمله، وتتمثل هذه الأطراف بالأساس في: الدولة، أصحاب الأموال، أصحاب المشاريع، المجتمع المحلي.

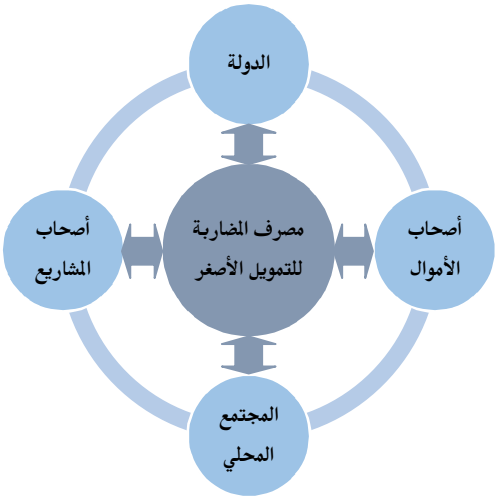

شكل 7 : الأطراف الداعمة لنجاح مصرف المضاربة للتمويل الأصغر

فالدولة لها السلطة لوضع التشريعات والتنظيمات وتنفيذ الأحكام من ناحية، وتقديم الدعم والتحفيز لمثل هذه المصارف، وأصحاب الأموال لابد من اقتحامهم للمخاطر في ظل تمويل تضامني، أما أصحاب المشاريع فعليهم بالجدية والانضباط، بينما يلعب المجتمع المحلي دور الوعاء بما يتضمنه من تكريس للقيم والأعراف النبيلة.

خاتمة:

مما تقدم من هذا البحث يمكن الخروج بالنتائج الآتية:

– يشكل دعم الاستثمار المحلي في المجتمعات الريفية المنطلق الحقيقي لمكافحة الفقر والبطالة في الوسط الريفي.

– تعد الهياكل الجوارية للتمويل الأصغر أحد المداخل الضرورية لتحريك الأقاليم الريفية وبعث الاستثمارات المحلية.

– هياكل التمويل الأصغر هي نظام جزئي ضمن شبكة من الهياكل الجوارية، تشكل في مجموعها نظاما متكاملا للجوارية.

– يمكن مصرف المضاربة للتمويل الأصغر، في حالة توفر إطار ملائم لعمله، أن يلعب دورا فاعلا في تنشيط الاستثمارات ودفع المقاولاتية الصغرى بالوسط الريفي.

– ما يزال الريف المغاربي في عمومه يعاني الفقر والحرمان، ويمكن تفعيل الجوارية التمويلية وآليات التمويل الأصغر المباشر أن يساعد في مكافحة هذا الوضع.

الهوامش

[1] يضم مؤشر الفقر البشري HPI، الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة للتنمية، HPI-1 وHPI-2. يحسب مؤشر الفقر البشري1 (HPI-1)، المكيف للبلدان الفقيرة، على أساس ثلاث متغيرات: مخاطر الموت قبل 40 سنة؛ معدل الأمية لدى البالغين؛ ظروف المعيشة، والتي تقاس بـ: الوصول إلى خدمات الصحة، الوصول إلى الماء الشروب، نقص التغذية لدى الأطفال الأقل من خمس سنوات. في حين يحسب مؤشر الفقر البشري2 (HPI-2)،المكيف للبلدان الغنية، على أساس التوفيق بين أربعة مؤشرات: مؤشر الحياة (مخاطر الموت قبل 60 سنة)؛ مؤشر التعليم (معدل عدم القراءة لدى البالغين)، مؤشر ظروف المعيشة؛ ومؤشر الحرمان (معدل البطالة منذ أكثر من 12 شهرا).

[2] Sébastien Boyé, Jérémy Hajdenberg, Christine Poursat,Le guide de la microfinance : Microcrédit et épargne pour le développement, Editions d'Organisation, Paris, 2006, p48

[3] Baromètre de la microfinance 2010. L'étude a été élaborée sur la base d'échantillon des 1193 IMF reportant au MIX Market en 2010 (Microfinance Information eXchange).

[4] Sébastien Boyé, Jérémy Hajdenberg, Christine Poursat, Le guide de la microfinance : Microcrédit et épargne pour le développement, Éditions d'Organisation, Paris, 2006, p24

[5] Une « Microfinance rurale » est-elle possible?, Synthèse de l'atelier Finances rurales de la Conférence internationale de Paris pour l'année du microcrédit, 21 juin 2005

[6] راجع: رحيم حسين، زنكري ميلود، "الصناعة المصرفية الإسلامية في دول المغرب العربي: الواقع والتحديات وسبل التطوير"، ورقة بحث مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي التاسع حول الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء – الأردن، 24 - 25 نيسان/ابريل 2013م

[7] المادة 7 من المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المؤرخ في 2011/03/22 والمعدل بالمرسوم الرئاسي رقم 13-173 المؤرخ في 2013/04/25، الذي تم فيه رفع مبلغ القرض المصغر بدون فوائد من 10000 دينار إلى 250000 دينار بالنسبة لعشر ولايات بالجنوب الجزائري.

[8] Décret exécutif N°96-232 du 29 juin 1996.

[9] راجع في هذا الصدد النصوص الأساسية المنظمة للقرض المصغر بالجزائر، وعلى وجه الخصوص:

- مرسوم رئاسي رقم 04-13 في 22 يناير 2004 والمتعلق بجهاز القرض المصغر.
- مرسوم تنفيذي رقم 04-15 في 22 يناير 2004 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 11-134 المؤرخ في 22 مارس 2011.
- مرسوم تنفيذي رقم 04-16 في 22 يناير 2004 والمتضمن إحداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة وتحديد قانونه الأساسي، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 05-02 المؤرخ في 3 يناير 2005.
- مرسوم رئاسي رقم 11-133 في 22 مارس 2011 يتعلق بجهاز القرض المصغر.
- مرسوم تنفيذي رقم 13-286 في 1 أغشت 2013 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 04-15 المؤرخ في 22 يناير 2004 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها.

[10] بيانات مستقاة من منشورات الوكالات المذكورة.

[11] Ministre Délégué Chargé du Développement Rural, http://www.mddr.gov.dz/ppdriStatic/lexique.htm

[12] Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, Evaluation de la mise en œuvre des programmes de Renouveau Rural, 19e Réunion d'évaluation des cadres, 10/11/2013

[13] D'après un article de Christelle Marot, « Au Maroc, la microfinance vise 3 millions de bénéficiaires », in : http://www.econostrum.info/Au-Maroc-la-microfinance-vise-3-millions-de-beneficiaires_a12157.html, Consulé le 06/12/2013.

[14] Voir siteweb : http://babrizqjameel.com

[15] ظهير رقم 1-99-16 المؤرخ في 5 فبراير 1999 المتضمن القانون 18-97 المتعلق بالقرض الأصغر

[16] تأسست جمعية "الأمانة" في 13 فبراير 1997 واعتمدت كجمعية قرض أصغر من طرف وزارة المالية في 31 مارس 2000.

[17] AmaNews, Lettre d'information d'Al Amana, N°217/2013

[18] المتابعة هنا لا تعني التدخل، لأن أصل المضاربة فصل رأس المال عن العمل، ولكن من حق البنك المطالبة بتقارير دورية وإجراء معاينات ميدانية للتحقق من حسن سير المشروع.

[19] State of the global Islamic economy, report Thomson Reuters 2013, p59

[20] Pour plus de détails voir:
- Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries, Islamic Finance in OIC Member Countries, Ankara, Turkey May 2012
-The Banker, Top 500 islamic Financial Institutions Research Findings, Financial Times Business, London, Nouvember 2011

الأشكال الحديثة للعمران بالمناطق الريفية المحيطة بالمدن ورهانات الغد ؟

حالة ظهير مدينة الصويرة (المغرب)

د. عبد المجيد هلال

جامعة القاضي عياض–مراكش

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

الملخص:

يناقش المقال جوانب من مسار التعمير بالمجال الريفي المجاور لمدينة الصويرة، من خلال تسليط الضوء على أشكال العمران الحديثة وانتشار البنايات الجديدة خلال السنوات الأخيرة.

ويشير المقال أيضا إلى الجوانب السلبية، التي ترتبت عن العمران غير المنظم وعن ضعف السيطرة على مسارات النمو العمراني، وضعف التحكم في التدبير العمراني وعن صعوبة مصاحبة التحولات الجارية في إطار تخطيط عمراني استباقي ووقائي، ليتناول المقال في الأخير الرهانات والتحديات الآنية والمستقبلية المطروحة على المجال الريفي المدروس.

Résumé :

Cet article traite de certains aspects du processus de l'urbanisation de la frange périphérique d'Essaouira, à travers l'analyse des nouvelles formes d'urbanisation et le mitage urbain au cours de ces dernières années.

L'article souligne également le caractère négatif de certains aspects qui découlent de l'urbanisation désorganisée et de la déficience de la gestion urbanistique. Ainsi, il est proposé de mettre en évidence les difficultés d'accompagnement des mutations en cours dans le cadre d'une planification urbanistique prédictive. Le présent papier analyse, également, les enjeux actuels et le devenir de la configuration globale du territoire rural étudié.

مقدمة:

يتغير واقع المجالات الريفية في المغرب يوما بعد يوم كما هو الحال في سواه من البلدان على مستوى العالم والبلدان المتوسطية على وجه الخصوص، إلا أن هذه التحولات لا تتم بنفس الإيقاع والميكانيزمات ولا تترتب عنها نفس النتائج والتحديات، فمنها ما يحمل في طياته انعكاسات سلبية على التوازن البيئي والموارد الطبيعية الهشة جراء تدخلات وأساليب استغلال غير معقلنة، ومنها ما يلعب دورا إيجابيا في سيرورة التنمية والتطور والاستغلال المعقلن للمجال.

في هذا السياق، عرفت الساكنة القروية بالمغرب تزايدا من 8 ملايين نسمة سنة 1960 إلى أكثر من 13 مليونا نسمة سنة 2004؛ أي ما يمثل حوالي 45% من مجموع سكان المغرب، وقد رافق هذا التزايد الديمغرافي عدة تحولات سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو العمراني، ومن تجلياتها البارزة تغيير وظائف استعمال المجال وتنامي أنشطة جديدة غير فلاحية ولا سيما بالمجالات المحيطة بالمدن. ولا شك أن المجالات الريفية المحيطة بمدينة الصويرة لم تخرج عن هذا الإطار على الرغم من موقعها بوسط شبه جاف وأراضي غير خصبة. الاستهلاك

ولا يختلف اثنان في كون التحولات الجارية بالمجال الريفي المحاذي للصويرة، والتي تشكل السياحة الريفية1 أبرز دعاماتها، لها العديد من المزايا كتثمين منتجات الرستاق2 الخاصة المتمثلة في الأركان، غير أنها تثير منذ الآن عدة تساؤلات حول أبعادها التنموية والبيئية والتي يمكن تناولها من جوانب وزوايا مختلفة. لذا، سنحاول من خلال هذا المقال دراسة وتحليل ظاهرة انتشار البنايات الجديدة وتأثيراتها المتعددة لتفادي الأخطار المتوقعة، ثم استشراف فرص وآفاق التدبير العمراني خاصة على مستوى تهيئة المجال الريفي بعيدا عن كل ما من شأنه أن يعرقل التنمية الريفية المستدامة بظهير مدينة الصويرة التي انخرطت في مسار العولمة والانفتاح على العالم الخارجي وتشكل حاليا قطبا سياحيا ساحليا مهما في جهة مراكش–تانسيفت–الحوز، وفي سبيل الإحاطة بجوانب الموضوع سوف يتم الجواب عن الأسئلة التالية:

– ما هي أهم التغيرات التي عرفها هذا المجال على المستوى العمراني؟

– هل استطاعت المناطق الريفية المجاورة للصويرة استيعاب وإدماج البنايات الجديدة بيئيا ومجاليا؟

– إلى أي حد يتحكم الفاعلون المحليون في تأطير النمو العمراني وما هي انعكاسات آليات التدبير العمراني على واقع المجال المدروس؟

– ما هي أهم الأدوار التي ينبغي أن يضطلع بها الفاعلون المحليون في سبيل الحفاظ على هوية المجال الريفي المدروس وتنميته بشكل لا يضعف إمكانيات التنمية في المستقبل؟

– هل مناطق التعمير الجديدة التي تحيط بمدينة الصويرة هي مجالات حضرية أم ريفية وإلى أي حد تلبي الحاجيات الأساسية؟

ولهذا الغرض تم الاعتماد على أدوات منهجية أساسها الملاحظة والمعاينة الميدانية واستقراء آراء الفاعلين والمتدخلين المحليين في مجال التهيئة والتعمير، وكذا البحث البيبليوغرافي والوثائقي والإحصائي، مدعمين تحاليلنا بمعطيات كمية وكيفية واقتراحات تخدم التنمية الريفية المستدامة لمجال الدراسة.

1– تقديم مجال الدراسة: المجال الريفي المحيط بمدينة الصويرة

يتكون الإطار المجالي الذي اعتمدناه في هذه الدراسة من المجالات الريفية التي تم إلحاقها بالمدار الحضري للصويرة، إضافة إلى الجماعات القروية المحيطة بمدينة الصويرة، وهذه الجماعات هي: أوناغة ومولاي بوزرقطون من الشمال، وإذا أوكرد من الشرق وسيدي كاوكي جنوبا. أما عدد سكان هذا المجال فقد قارب 30000 نسمة في سنة 2004 وفقا للإحصاء العام للسكان والسكنى، ومن المنتظر أن يرتفع هذا العدد خلال الإحصاء المرتقب في شتنبر من السنة الجارية.

يتميز هذا المجال بقلة الاستثمار في الميدان الفلاحي على غرار السهول والهضاب الأطلنتية المتواجدة شمالا، نظرا لكون التربة أقل خصوبة والتضاريس أكثر وعورة والأمطار أقل غزارة، كما أن استعمال سواحل المنطقة للأنشطة الزراعية المعيشية أو الأنشطة البحرية أقل أهمية. إلا أن الطبيعة وفرت لهذا المجال محيطا شجريا من نوع العرعار الذي يتطور فوق التوضعات الرملية القريبة من خط الساحل3 وشجر الأركان

(خريطة رقم 1) المنتمي إلى محمية المجال الحيوي لغابات الأركان المصنفة سنة 1998 من طرف اليونيسكو كإرث عالمي.

خريطة رقم 1: موقع مدينة الصويرة ضمن محيطها

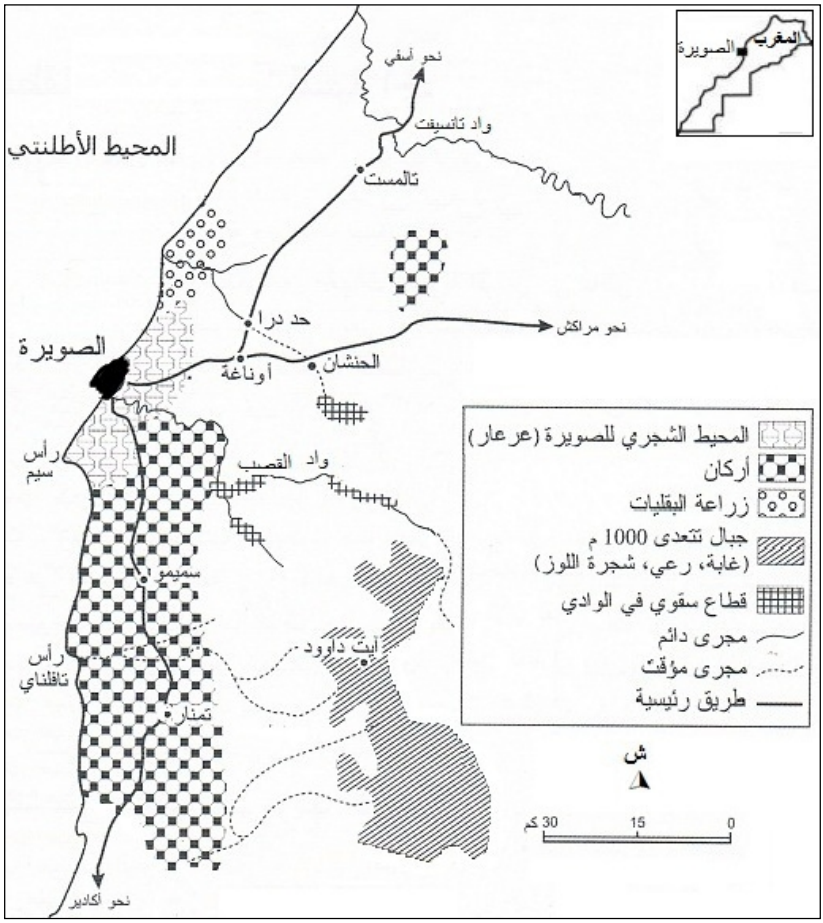

المصدر: (بتصرف) Troin. J.-F., 2002

2- شكل عقد التسعينيات من القرن الماضي نقطة انعطاف جديدة في ميدان تعمير المجال الترابي للصويرة وضاحيتها الريفية

تقع مدينة الصويرة على بعد 170 كلم غرب مدينة مراكش، ويتفق المؤرخون على أنها تعتبر من بين أقدم المدن التي نشأت على الساحل الأطلنتي، حيث أثارت اهتمام

الفينيقيين والقرطاجيين والرومان، كما حظيت المدينة باهتمام البرتغاليين الذين أعجبوا بموقعها الاستراتيجي فشيدوا بها القصر الملكي "El castello real" سنة 1506، وأطلقوا عليها اسم "موكادور" وجعلوا منها محطة تجارية هامة4. وتجديدا للدور الذي لعبته الصويرة على مدى عصور، قام المولى سيدي محمد بن عبد الله ببناء الصويرة بتسميتها الجديدة وميناءها الذي دشن لانفتاح المدينة خاصة والمغرب عامة على المحيط الأطلنتي بضفتيه الأوربية والأمريكية في إطار استراتيجيته الرامية إلى التفتح على الخارج5 حيث شكلت نقطة عبور بين إفريقيا وأوربا.

ومع فرض الحماية الفرنسية على المغرب سنة 1912، تراجع الدور التجاري الهام الذي كان يقوم به ميناؤها نتيجة تشييد المستعمر لموانئ أخرى. فكانت هذه هي البداية لركود وتراجع المدينة على كل المستويات وحتى مطلع التسعينيات من القرن الماضي، الشيء الذي جعلها في عزلة نتيجة لضعف ولوجيتها على مستوى الشبكة الطرقية ووسائل النقل وضعف البنية التحتية، مما جعل منها مدينة منسية أو "معزولة" على حد تعبير جون فرانسوا تروان[6].

وقد بدأت تظهر بوادر الانفراج خلال تسعينيات القرن الماضي مع نمو السياحة وإنجاز بعض مشاريع الترميم بالمدينة العتيقة، لتعرف المنطقة بداية قفزة نوعية على عدة أصعدة جراء عدة متغيرات من ضمنها فتح خطوط جوية نحو بعض دول أوروبا وتثنية الطريق الجهوية بين الصويرة وشيشاوة لربطها بالطريق السيار الرابط بين الدارالبيضاء وأكادير عبر مراكش، وتطورت الرياضة البحرية بشواطئها نتيجة للرياح التي تعرفها المدينة، بالإضافة إلى نمو سياحة ثقافية عمادها مهرجانات وتظاهرات متنوعة (كناوة وموسيقى العالم، الأندلسيات الأطلسية، مواهب كناوة، ربيع الأليزي، موسم ركراكة، ربيع الصويرة...)، ثم إنجاز محطة موكادور السياحية في إطار المخطط الأزرق، وهكذا ازدهرت سياحة متنوعة (استجمامية، ثقافية وتراثية) وتزايد عدد السياح، إذ تجاوز عدد الليالي السياحية بالفنادق المصنفة 300000 سنة 2010 مقابل ما يناهز 50000 سنة 1996، كما تزايد عدد الفنادق المصنفة، حيث انتقل عددها من 13 وحدة سنة 1999 إلى 49 وحدة سنة 2006، ف 56 وحدة سنة 2012[7].

كلها عوامل من ضمن أخرى ساهمت في الدينامية التي يعيش على إيقاعها المجال الترابي للصويرة ومحيطها اليوم. وقد ترجمت هذه الحركية على مستوى المجال، بتوسع عمراني زحف في جميع الاتجاهات إلى أن أوقفته في الشرق والجنوب مجالات ذات أهمية بيولوجية وإيكولوجية ممثلة في الكثبان الرملية والغابة والبحيرات المتواجدة بها، إضافة إلى واد القصب الذي يشكل تحديا آخر لتوسع المدينة جراء الفيضانات الذي يعرفها بين الفينة والأخرى، علاوة على وجود البحر الأطلنتي من جهة الشمال والغرب.

وفي ظل تزايد نذرة الرصيد العقاري بالمدينة واتساع نسيجها الحضري في مجال ضيق، تم توسيع المدار الحضري في بداية التسعينيات ليشمل المناطق الريفية الضاحوية المتمثلة في دوار العرب والغزوة ودوار واسن سيدي حراز[8]. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل بات تراب الجماعات القروية المجاورة يشكل هو الآخر ميدانا مفضلا لانتشار البنايات الجديدة، مما ساهم في تحويل الأرض بهذه المجالات الريفية المتاخمة إلى بضاعة خاضعة لتداولات العرض والطلب.

2- سياق مواتي لانتشار المباني الجديدة بالمجال الريفي المجاور للصويرة

يستقطب المجال الريفي المجاور لمدينة الصويرة أغلب مشاريع البناء بالمجال الريفي للإقليم (خريطة رقم 2)، حيث تبين لنا من خلال فرز معطيات التراخيص الممنوحة خلال الفترة الفاصلة ما بين 2007 و2012 أن 77% منها تتركز بالجماعات القريبة من مدينة الصويرة (سيدي كاوكي، أوناغة، إذا أوكرد، مولاي بوزرقطون، حد درا).

خريطة رقم 3: التوزيع الجغرافي لرخص البناء الممنوحة بإقليم الصويرة ما بين سنتي 2007 و2012

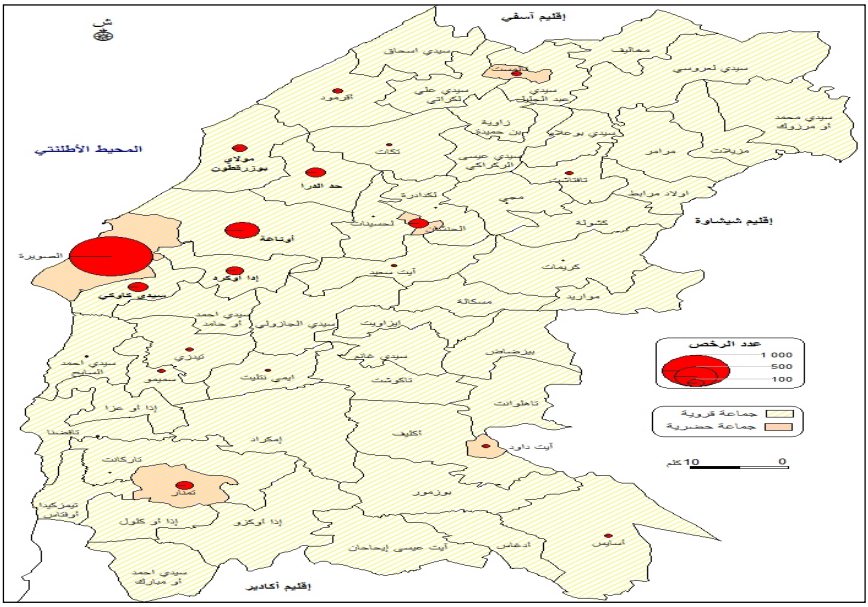

المصدر: استغلال شخصي لسجلات وإحصائيات الوكالة الحضرية للصويرة.

وتجد دينامية قطاع البناء تفسيرها في عوامل عدة نذكر منها على الخصوص:

– تشبع النسيج العمراني لمدينة الصويرة جراء ندرة الأراضي القابلة للتوسع والتعمير؛

– وجود مناخ مختلف عن مناخ مدينة الصويرة المتميز بالرطوبة العالية، مما جعله مقصدا للباحثين عن الهدوء بهدف بناء منزل سكني أو دار للضيافة أو مركب سياحي بهذه المناطق الريفية، وفي نفس الوقت عدم الابتعاد عن الصويرة التي تتركز بها أهم التجهيزات والمرافق بالإقليم ككل؛

– ارتفاع كبير في نسبة تحفيظ الأراضي، مما أسهم في تيسير عمليات البيع والشراء والرهن، وتسهيل الحصول على قروض بنكية لتمويل مشاريع عمرانية، ومن ثم تيسير إجراءات البناء؛

خريطة رقم 3: توزيع الأراضي المحفظة وغير المحفظة بالمجال المدروس ومحيطه

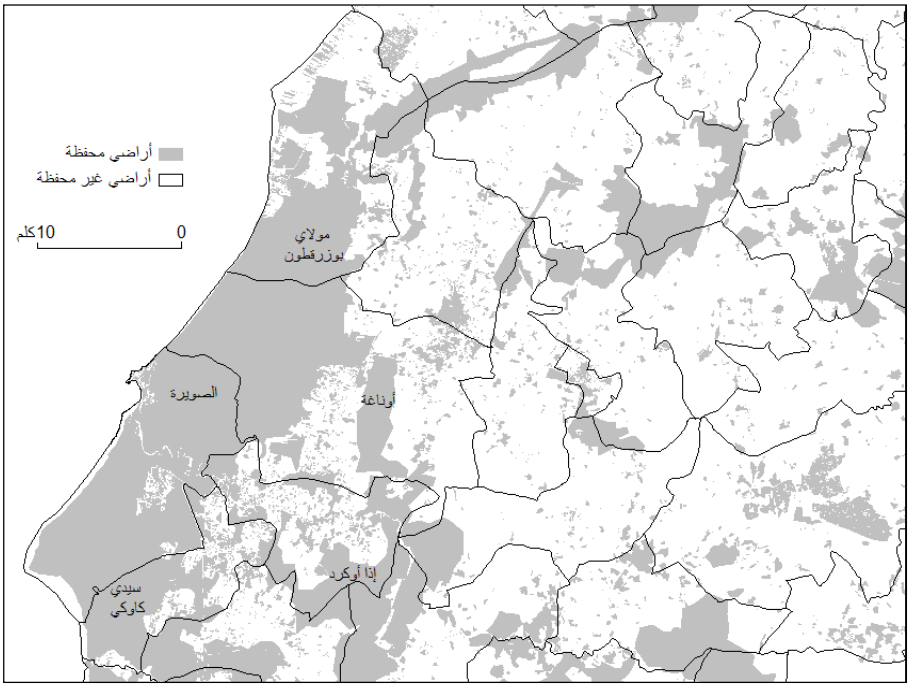

المصدر: استغلال شخصي لمعطيات الوكالة الوطنية للمحافظة على الأملاك العقارية والمسح العقاري والخرائطية بالصويرة.

– وجود مشاهد أو مناظر فريدة يتصدرها غطاء نباتي كثيف من شجر الأركان والعرعار في وسط طبوغرافي غير منبسط، فضلا عن واد القصب. وقد باتت هذه المناظر خلال السنين الأخيرة ذات قيمة مهمة عند توطين البنايات الجديدة، حيث يتم استهلاكها كمناظر سياحية سواء من قبل المغاربة أو الأجانب من جنسيات مختلفة؛

– كما شجعت المنتوجات المحلية التي تزخر بها المنطقة، من قبيل منتجات النقش على خشب العرعار وصناعة زيت الأركان، على إنشاء بنايات جديدة ولا سيما على جنبات الطرق لتسويق المنتجات.

وفي نفس السياق، لا يمكن إغفال البناء المخالف الذي يساهم هو الآخر في انتشار بنايات جديدة ويصعب إحصاؤه بشكل دقيق، وقد تبين من المقابلات التي أجريناها مع بعض المصالح المكلفة بالتعمير بشكل مباشر (الوكالة الحضرية ومصالح التعمير بالعمالة)

أن أكثر المخالفات انتشارا وشيوعا في المجال المدروس هي إنشاء أو تغيير أو توسيع أو تعديل أو هدم أو إضافة مباني جديدة، إما بدون الحصول على ترخيص أو بعدم الالتزام بشروط الرخصة الممنوحة.

4- آليات إنتاج العمران بالمجالات الريفية المتاخمة للصويرة: حضور وازن للتعمير الاستثنائي مقابل ضعف فعالية أدوات التخطيط العمراني

4-1 ضعف واضح لفعالية وثائق التعمير في تأطير النمو العمراني:

تشكل وثائق التعمير أرضية للتخطيط والتدبير العمرانيين، وأداة أساسية لتنظيم استعمالات الأرض وتحديد الاختيارات الأساسية التي يجب أن يتطور على أساسها مجال معين، وفي هذا الصدد ينص قانون التعمير 12-90 على إعداد وثائق رئيسة (المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية، تصميم التهيئة، تصميم التنطيق، قرارات حدود الطرق العامة) تهدف أساس إلى تحديد المناطق الخاصة بالعمران وكيفية تهيئتها، وتحديد المساحات الخضراء والمناطق الزراعية والمناطق السياحية وكذا التجهيزات والمرافق الأساسية ضمانا لحسن استعمال المجال على المدى القريب والمتوسط.

إلا أن واقع الحال يبين بالملموس أن سيرورة إنتاج هذه الوثائق تعرف عدة تعقيدات تقف في وجه بلورة سياسة عمرانية ناجعة وفعالة. ومن الملاحظات المسجلة في هذا الصدد البطء والتأخر الكبيرين في مسلسل إعدادها، فالكثير من مشاريع تصاميم التهيئة بالمجال المدروس استغرقت وقتا كبيرا في مرحلة الدراسات ولا زالت لم تخرج إلى حيز الوجود (جدول رقم 1)، مما يهدد قدرتها على مواكبة التحولات الديموغرافية والعمرانية الجارية خصوصا وأن عمليات البناء لم تتوقف داخل وخارج مدارات الدراسات الجارية.

جدول رقم 1: وضعية وثائق التعمير بالمجال المدروس

	تاريخ انطلاق الدراسة	الوضع الحالي للدراسة	الأسباب الرئيسية لتعثر إعداد التصاميم كما ورد في الوثائق الصادرة عن القطاع المكلف بالتعمير
دراسة تحيين تصميم التهيئة المصادق عليه سنة 2004 وضمنه المناطق الريفية الملحقة بمدينة الصويرة (الغزوة ودوار العرب)	نونبر 2007	توقفت الدراسة في مرحلة ما قبل المصادقة منذ نونبر 2010	عدم الاتفاق على خيارات التهيئة ما بين الوكالة الحضرية والمجلس البلدي الذي تغير وفقا للانتخابات الجماعية سنة 2009.
دراسة تصميم التهيئة لدوار إفرن بجماعة سيدي كاوكي	غشت 2008	صودق على التصميم في دجنبر 2011	–
دراسة تصميم التهيئة لمركز إذا اوكرد	دجنبر 2008	توجد الدراسة في مرحلة ما قبل المصادقة	عرفت الدراسة عدة توقفات بسبب تغيير مدار االتهيئة المتفق عليه في البداية، ثم بسبب تأخر وكالة الحوض المائي في تحديد المناطق المعرضة للفيضانات بمدار التهيئة
دراسة تصميم التهيئة لكاب سيم	دجنبر 2009	توقفت الدراسة في مرحلة الدراسة الأولية منذ ماي 2011	توقفت الدراسة بسبب مطالبة المجلس البلدي المتغير سنة 2009 بإعادة النظر في محتوى وطبيعة الدراسة بتغييرها إلى دراسة إعادة الهيكلة بدل تصميم التهيئة
دراسة تصميم التهيئة لمركز أوناغة	دجنبر 2005	توقفت الدراسة في مرحلة ما قبل المصادقة منذ ماي 2011	أعطيت انطلاقة هذه الدراسات من طرف مصالح التعمير بعمالة الصويرة، وتبين بعد إحداث الوكالة الحضرية سنة 2007 أن إعداد الوثيقة تشوبه اختلالات مسطرية وتقنية
دراسة تصميم التهيئة لمركز مولاي بوزرقطون	دجنبر 2005	توقفت الدراسة في مرحلة ما قبل المصادقة منذ ماي 2011	أعطيت انطلاقة هذه الدراسات من طرف مصالح التعمير بعمالة الصويرة، وتبين بعد إحداث الوكالة الحضرية سنة 2007 أن إعداد الوثيقة تشوبه اختلالات مسطرية وتقنية
تصميم التهيئة لمركز سيدي كاوكي		صودق عليه سنة 2004 وتنتهي صلاحياته في سنة 2014	–

المصدر: وثائق الوكالة الحضرية وعمالة الصويرة والمفتشية الجهوية للتعمير

يتضح من خلال وضعية وثائق التعمير المراد منها تأطير وتدبير النمو العمراني أن فاقد الشيء لا يعطيه وأن المستنجد بغريق غريق لا محالة، إذ استغرقت دراسات هذه الوثائق حيزا زمنيا مهما ولا زال جلها متعثرا في منتصف الطريق أو قبله علما أن عمليات تشييد المباني غير متوقفة في الزمان والمكان. وتعكس أسباب تعثر إعداد الوثائق المذكورة،

ضعف قنوات التنسيق قبل وأثناء دراسة وإعداد وثائق التعمير، ثم غياب التجانس في آراء ومصالح متدخلين وفاعلين متعددين: سياسيين وتقنيين وإداريين...

وينضاف إلى التعقيدات الذاتية التي تعرفها سيرورة إعداد هذه التصاميم هيمنة النظرة المجزأة في ميدان التخطيط العمراني ما بين مدينة الصويرة والمجال المحيط بها عبر إنجاز تصاميم ومخططات تهيئة متفرقة تبدو كجزر منعزلة مقطعة الأوصال؛ مما يجعل المجالات الموجودة بين مدارات تصاميم التهيئة المذكورة تخضع لمنطق اللاتخطيط وفي أحسن الحالات لمسطرة الترخيص الاستثنائي. وبالتالي بروز بناء يتميز بالانضباط أحيانا وبالعشوائية أحيانا كثيرة، الشيء الذي تولد عنه ظهور تجمعات عمرانية لا تستفيد من البنيات التحتية والمرافق العمومية كما سنرى لاحقا.

ولا بد أيضا من الإشارة إلى عوامل أخرى تكاد تتشابه وطنيا من حيث طبيعتها وتداعياتها على إنتاج وثائق تعمير في آجال معقولة، ومنها عدم احترام الآجال الزمنية المحددة في دفتر التحملات الذي يوقع بين الإدارة المعنية (الوكالات الحضرية) ومكاتب الدراسات التي تفوز بصفقات إنجاز الدراسات، فضلا عن كون أغلب مكاتب الدراسات لا تحترم التزاماتها بخصوص إشراك تخصصات مختلفة في إنجاز الدراسة؛ حيث غالبا ما يتم الاكتفاء بمهندس معماري وبعض التقنيين في غياب متخصصين في البيئة والجغرافيا والسوسيولوجيا والاقتصاد والقانون، مما ينعكس على جودة التشخيص المجالي والسوسيواقتصادي الذي يشكل أساس خيارات التهيئة[9]. وتشير بعض الدراسات[10] إلى أن عدم توفر الوكالات الحضرية على الأطر المؤهلة الكافية لا يسمح لها بتتبع عمل هذه المكاتب ومراقبتها والمساهمة في تسريع وتيرة الإنجاز. ينضاف إلى ما ذكر، البطء والتأخر في إبداء الملاحظات من قبل مختلف المصالح الإدارية المعنية بمشاريع وثائق التعمير، مما يجعل حيزا زمنيا مهما يضيع من عمر الدراسة قبل الوصول إلى مرحلة عقد اجتماع اللجنة التقنية المحلية لدراسة مختلف الملاحظات الواردة برئاسة العمال، مع العلم أن سيرورة الدعوة إلى عقد اجتماع اللجنة المذكورة من طرف مصالح العمالات لا تخلو من بطء واضح يصل في المعدل إلى ستة أشهر[11]، وذلك في غياب نص قانوني واضح يلزم العامل بأجل معين.

ومن تجليات بطء إخراج مشاريع وثائق التعمير إلى حيز الوجود لا يمكن إغفال التأخر الذي يحصل بعد إرسال مشروع وثيقة التعمير إلى الجماعات المحلية المعنية من أجل مداولات المجال الجماعية ومباشرة مرحلة البحث العلني لمدة شهرين، حيث غالبا ما يحصل بطء كبير سواء قبل افتتاح البحث العلني أو بعد اختتامه. ولم يقتصر البطء والتعقد المسجل في سيرورة إنتاج وثائق التعمير على مستوى مرحلتي الدراسة والبحث العلني، بل يشمل أيضا مرحلة المصادقة على مشاريع وثائق التعمير، حيث يزداد تعقد المساطر في هذه المرحلة نتيجة تزايد المتدخلين على المستوى المحلي والجهوي والمركزي.

4-2 نحو هيمنة للبناء في إطار مسطرة الاستثناء

نقصد بالاستثناءات تلك المشار إليها في التشريعات المنظمة للتعمير[12] وتلك التي جاء تطبيقها في إطار دوريات وزارية مشتركة بين وزارتي الداخلية والسكنى والتعمير[13]، والتي حددت شرط استفادة مشاريع الاستثمار من استثناءات في ميدان التعمير دون التقيد بالتنطيقات المصادق عليها في ضوابط تصاميم التهيئة والتنمية.

فالبنسبة للنوع الأول من الاستثناءات، تشير الأرقام الصادرة عن الوكالة الحضرية سنة 2012 إلى أن 35% من مجموع تراخيص البناء بالمجال المدروس منحت في إطار هذه الآلية[14]. أما بالنسبة للنوع الثاني، فتشير الأرقام إلى أن أغلب مشاريع التعمير الاستثنائي بإقليم الصويرة تتركز بالمجال الريفي المجاور للصويرة، ذلك أن هذا الأخير استقطب 46 مشروعا من بين 81 مشروعا حظي بالموافقة على مستوى الإقليم ككل خلال الفترة الفاصلة ما بين سنتي 2007 و 2012؛ أي 57%. كما أن 59% من الوعاء العقاري التي تم تسخيره لإقامة مشاريع التحويلات الاستثنائية بإقليم الصويرة، خلال نفس الفترة، يتواجد بالمجال المدروس.

جدول رقم 2: توزيع مشاريع التحويلات الاستثنائية بإقليم الصويرة ما بين 2007 و2012

	عدد المشاريع	المساحة (بالهكتار)	%
المجال الريفي المجاور للصويرة	46	120	59
المجال الحضري لمدينة الصويرة	18	39	19
باقي تراب إقليم الصويرة	17	45	22
المجموع	81	204	100

المصدر: فرز شخصي لمعطيات المركز الجهوي للاستثمار بمراكش والوكالة الحضرية للصويرة.

4-3 حضور وازن للبنيات والبنايات السياحية

من خلال التفصيل في أنواع مشاريع التعمير الاستثنائي التي تم الترخيص لها بالمجال الريفي المدروس، نلاحظ أن البنايات السياحية من فنادق ودور الضيافة تأتي كمحرك أساسي لإنتاج البناء، إذ تشكل 89% من مجموع المشاريع المرخص بإحداثها، وتغطي 118 هكتارا من المساحة العامة التي تم الترخيص لها فيما بين 2007 و2012. ولعل هذه الحركية الملحوظة جعلت من المجالات الريفية المجاورة للصويرة تنفرد بالوظيفة السياحية أساسا، دون أن نسيان تنامي دور الوظيفة السكنية.

وفي سياق الحديث عن هيمنة الوظيفة السياحية، تبين من الدراسات الميدانية[15] أن المجال المدروس لم يسلم من ظهور بنيات سياحية خارج السياسات الرسمية شأنه شأن أغلب الأقطاب السياحية الكبرى التي تولدت بجانبها وسائل إيواء سياحي لا تخضع لمعايير التصنيف السياحي المعمول بها. ففي الوقت الذي تشير الأرقام الرسمية الصادرة سنة 2012 إلى وجود 26 وحدة سياحية[16] بالمجال المدروس، يكشف الواقع عن وجود أكثر من 100 وحدة سياحية. ويعكس هذا الأمر جانبا من التهيئة السياحية غير المنظمة، كما يعكس جانبا من مظاهر انتشار بنايات جديدة بالمجال الريفي المجاور للصويرة دون احترام لقواعد التعمير.

خريطة رقم 4: انتشار البنيات السياحية بالمجال الريفي المجاور للصويرة.

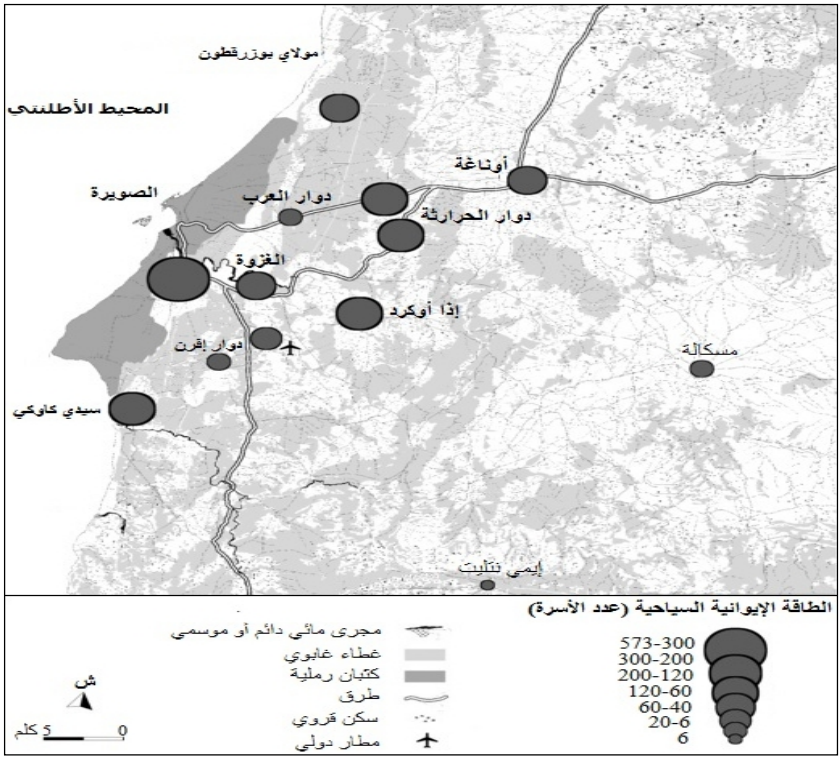

المصدر: (بتصرف) Berriane M. et Nakhli S. (2011)

وفي نفس الوقت عرف المجال الريفي المدروس خلال العقدين الأخيرين تحولا آخر، سمته الأساسية توافد طبقة أخرى من خارج المغرب، همها الأساسي الانفراد والاستقلال بمناطق ذات خصوصية سياحية كتلك المطلة على البحر أو مناظر طبيعية داخلية أو المتواجدة في المحاور الطرقية... ولا شك أن هذه التحولات قد أسهمت في تقسيم المجال الريفي اجتماعيا وتعميق الفوارق بين مناطق فقيرة ومناطق للطبقات البورجوازية أو مناطق للأجانب، إذ تزايد إقبال هؤلاء على المجال الريفي الصويري بشكل كبير في السنوات الأخيرة سواء للاستقرار أو للاستثمار وخصوصا في المجال السياحي وعلى رأسه دور الضيافة، وتشهد على ذلك نسب البنيات السياحية المسجلة في اسم الأجانب الأوروبيين (72%) وجلهم أوروبيون يتقدمهم الفرنسيون.

شكل رقم 1: ملكية الوحدات السياحية بالمجال المدروس

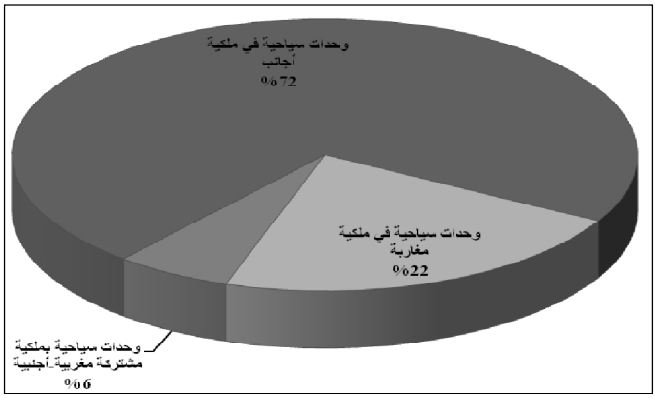

المصدر: بحث ميداني، 2013.

4-4 تغلغل السكن الفاخر بالمجال الريفي

شهد المجال الريفي المجاور لمدينة الصويرة في العقد الأخير حركة تعمير تغذيها فئات اجتماعية جديدة يستهويها الاستقرار بفضاءات هادئة ومتسعة بعيدا نسبيا عن الرياح والرطوبة اللذين يميزان مدينة الصويرة. وهكذا اتضح من خلال التحريات الميدانية انتشار بنايات جديدة جلها في ملكية فئات اجتماعية غنية من رجال الأعمال وأصحاب المهن الحرة كالمحامين والأطباء، إضافة إلى منتخبين ومسؤولين سابقين في الإدارات العمومية... ثم أجانب من جنسيات مختلفة تستهويهم فكرة امتلاك مسكن بالمنطقة.

هذه المساكن جلها ذات نمط بنائي حديث بارتفاعات وبمواد من الخرسانة وهي على شكل فيلات تتضمن أغلبها مسابح، ومباني حديثة تتعدد بها الطوابق أحيانا، وكلها تحتوي على الأقل على بئر واحد.

ومن ثم ساهم تغلغل هذا النمط السكني في تعدد وتداخل أنماط المساكن والنسيج العمراني بالمجال الريفي، حيث أفرزت هذه التطورات نمط بناء قديم بمواد بناء محلية ونمط بناء حديث يختلف من حيث مساحاته وواجهاته الخارجية ومكوناته الداخلية.

يصاحب هذا التوجه ارتفاع تصاعدي للقيم العقارية تواكبه تقسيمات غير قانونية للأرض، فضلا عن تحويل عدد من المنازل في ملكية الأجانب إلى محلات موجهة للسياح

سواء بشكل جزئي أو كلي في أفق بيع البناية ككل بسعر مرتفع؛ مما يساهم بشكل أو آخر في تفاقم المضاربة العقارية.

5- انعكاسات وتحديات انتشار البنايات الجديدة على التنمية العمرانية المستدامة:

إن تحليل المشهد العمراني العام للمجال الريفي المدروس، يظهر أنه يعيش على إيقاع تعمير يتسم بالطابع العفوي المفتقر لآليات التخطيط والتدبير المؤطرين، مما يفرض تحديات أساسية لا يمكن بدون تجاوزها وإيجاد الحلول المناسبة لها تحقيق الاستدامة المطلوبة في التنمية. ويمكن تلخيص أهم هذه التحديات في النقط التالية:

5-1 إفراز تمدين غير مكتمل بالمناطق الريفية الملحقة بالمدار الحضري للصويرة:

عرف توسع مدينة الصويرة وتمددها بالمجالات الريفية الملحقة بمدارها الحضري ثلاثة اتجاهات، الأول نحو الشرق عبر الطريق الجهوية رقم 207 ويشمل دوار العرب، والثاني نحو الجنوب الشرقي عبر الطريق المتجهة نحو أكادير ويضم منطقة الغزوة، والثالث نحو الجنوب الغربي ويشمل دوار واسن سيدي حراز (شكل رقم 2). فهل واكب إلحاق هذه المناطق الريفية بالمدار الحضري للصويرة بنيات تحتية ومرافق تجعل منها إطارا للحياة بجميع المقومات الحضرية؟

شكل رقم 2: توطين مكونات المجمع الحضري للصويرة

(صورة Google Earth)

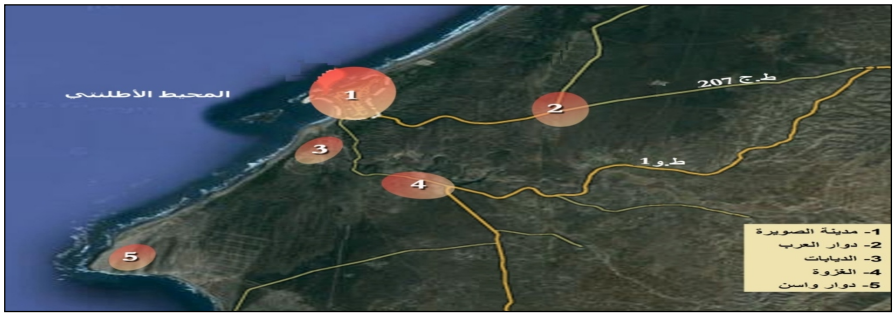

إن الحديث عن إطار ملائم للحياة بالمدينة بشكل عام يتطلب استحضار مجموعة من المؤشرات التي تضمن العيش الكريم للساكنة، ومن بين أهم هذه المؤشرات توفر التجهيزات الأساسية كالطرق ومرافق القرب من تعليم وصحة...، حيث لا يمكن تصور أي تنمية عمرانية مستدامة بدونها. في هذا الصدد، تم بمقتضى تصميم التهيئة17، تحديد الحاجيات من التجهيزات والمرافق الخدماتية كما يتضح من الجدول الموالي.

جدول رقم 3: تقييم إنجاز التجهيزات المبرمجة في تصميم التهيئة بمنطقة الغزوة

المرافق المبرمجة حسب تصميم التهيئة	عدد المرافق المرتقبة	عدد المرافق المنجزة	عدد المرافق غير المنجزة	٪ الإنجاز
مقر للجماعة الحضرية	1	0	1	0
القطاع الصحي	4	1	3	25
التعليم	15	1	14	7
التجهيزات الرياضية	11	0	11	0
المساجد	3	1	2	33
مقبرة	1	1	0	100
إدارات عمومية	2	0	2	0
مقاطعة للأمن	2	0	2	0
نادي نسوي	1	0	1	0
دار للشباب	1	0	1	0
مركب ثقافي	1	0	1	0
مكتب للبريد	2	0	2	0
المجموع	**44**	**4**	**40**	**10**

المصدر: ضابطة تصميم التهيئة المصادق عليه سنة 2004 وتحريات ميدانية في دجنبر 2014.

وبعد مضي عشر سنوات على التصميم المذكور؛ أي بعد انتهاء مدة صلاحيته وفقا للتشريع المعمول به، يبدو أن نتائجه غير مرضية، وتدخلاته محدودة جدا بالمجالات الريفية الملحقة بالمدينة كما عبر عن ذلك السكان المحليين من خلال حركات احتجاجية (صورة رقم 1). إذ يتضح من خلال التحريات الميدانية أن 100% من ما تم توقعه بدوار العرب[18] لم ينجز على أرض الواقع خلال العشرية الماضية، أما بالنسبة لمنطقة الغزوة فما أنجز حتى الآن لا تتعدى نسبته 10% (جدول رقم 3). الشيء الذي يسهم بشكل

كبير في تعطيل مسلسل التنمية بشكل عام والتنمية العمرانية على الخصوص، فضلا عن رهن العقارات المخصصة للتجهيزات المعنية مدة عشر سنوات وما يترتب عن ذلك من إلحاق أضرار مادية بملاك العقارات الذين لا يستطيعون لا استغلال أراضيهم المجمدة ولا الحصول على تعويض عنها. ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن تجسيد المرافق المبرمجة على أرض الواقع ستعترضه صعوبات أخرى أكثر تعقيدا بعد انقضاء أجل عشر سنوات على المصادقة على التصميم، إذ بإمكان ملاك الأراضي استرجاعها إذا لم ينجز المرفق المبرمج نظرا لانتهاء الآثار المترتبة عن إعلان المنفعة العامة 19.

صورة رقم 1: جانب من وقفة احتجاجية لساكنة منطقة الغزوة لمطالبة الجهات المعنية بتوفير المرافق الأساسية

ولا شك أن هذا التناقض شبه الكلي بين البرمجة والواقع، يطرح تساؤلات عديدة حول قضية تطبيق البرامج التنموية انطلاقا من وثائق التعمير المنجزة والتي تتطلب الكثير من الجهد والتكاليف قبل المصادقة عليها، مما يجعل قيمتها كأدوات للتخطيط الاستشرافي موضوع تساؤل. كما تطرح الفجوة بين مقترحات التهيئة وتنفيذها على أرض الواقع تساؤلات حول عمليات المراقبة والإشراف والمتابعة في تنفيذ البرامج، والذي

أثبت الواقع المحلي غيابها بنسبة كبيرة، مما يؤثر سلبا على سيرورة التنمية المحلية؛ وهذا ما يتنافى مع أسس وفلسفة التدبير الترابي المندمج الذي ينبني على قيادة جماعية والتزام جماعي بين مختلف المتدخلين والفاعلين قصد بلورة وتنفيذ مشاريع ترابية تعاقدية بنهج تفاوضي وتشاركي.

5-2 توسع عمراني لا يأخذ في الحسبان الآثار البيئية بعيدة المدى

إن الحديث عن غياب البعد البيئي في عملية توسع المجال المبني يفرضه واقع حال المجال المدروس، حيث انتشرت المباني المنجزة خلال السنوات الأخيرة على شكل تكتلات عمرانية لم يواكبها توفير التجهيزات التحتية وخاصة شبكة التطهير السائل، مما ساهم في بروز تطورات بيئية تتجلى مظاهرها في اللجوء إلى استعمال الحفر (Fosses septiques) للتخلص من النفايات السائلة وما يتبعه من تهديد للفرشة المائية التي تتميز بقربها من سطح الأرض، فضلا عن كونها تشكل مصدرا رئيسيا للمياه التي يستعملها السكان المحليون في كل أنشطتهم وحياتهم اليومية، وتستعملها أيضا البنيات السياحية في أنشطتها (مراحيض، الاستحمام، رشاشات بالمسابح...). الشيء الذي تولد عنه مشكل آخر يتجلى في استنزاف الماء الذي هو أصلا نادر بالمنطقة، وهذا ما خلصت إليه دراسات حديثة[20] صنفت المشكل المذكور ضمن أكبر مساوئ السياحة المكثفة بالمجالات الخلفية لشواطئ الصويرة. وفي هذا الصدد، أفضت مقابلاتنا مع الحرفيين في ميدان حفر الآبار بالمنطقة أن الوصول إلى المياه الباطنية أصبح يتطلب عمقا يصل في المعدل إلى 4 أمتار منذ سنة 2006، مما ينذر بتراجع مستوى الفرشة الباطنية.

تتجسد بعض مظاهر الاختلال البيئي كذلك في الاختناقات المتكررة للحفر والتي غالبا ما ينتج عنها وقوع تسربات للمياه العادمة وانبعاث روائح كريهة. كما تتخذ المباني المطلة على مجرى واد القصب من هذا الأخير منفذا لصرف المياه المستعملة دون معالجة تذكر، الشيء الذي يسهم بدون شك في تلوث مجرى الواد وشواطئ الصويرة الذين يستقبلون في نهاية المطاف الملوثات من مختلف المصادر.

ومن مظاهر الاختلال البيئي أيضا، مشكل النفايات الصلبة التي يتم التخلص منها محليا عن طريق الحرق أو الدفن، مما يزيد من تشويه المشهد العام ولا سيما على المحاور الطرقية ومحاور الجولات السياحية المنظمة وغير المنظمة.

في سياق ذي صلة، تتطلب عملية تشييد المباني أو تحديثها كميات كبيرة من الرمال، وفي ظل هذه الحاجة يتم استغلال الرمال الشاطئية المجاورة ورمال سفوح واد القصب لتزويد أوراش البناء بمدينة الصويرة ومحيطها المجاور، فقد عاينا ميدانيا عددا لا يستهان به من النقط العشوائية من هذا النوع. مما يساهم في تعقيد طبيعة العلاقات بين المجال الساحلي والمجتمع، حيث أن استنزاف الرمال الشاطئية ورمال الواد ينتج عنها خلل في التوازن الإيكولوجي للنظام الساحلي وبالتالي تدهور المستوى البيئي.

لا بد من الإشارة كذلك إلى اجتثاث الغطاء النباتي الطبيعي سواء من أجل البناء أو من أجل شق مسالك طرقية نحو العقارات التي تشكل مشاريع بنايات جديدة. مما أسهم في تطور وتيرة زحف الرمال وخصوصا بالشريط الساحلي الذي يتميز بسيادة الكثبان الرملية المتحركة، وبالتالي تراجع العديد من الموارد الطبيعية المحلية كالأتربة والغطاء النباتي الذي استطاعت بعض أشكال التراكم الرملي الكبرى طمره ودفنه[21].

إن استمرار هذه التحولات على هذا النسق سيجعل المجال المدروس بعيدا عن التنمية المحلية المستدامة بفقدانه لهويته المحلية وثرواته الطبيعية التي تشكل في الوقت الراهن أساس المقومات التي تنهض عليها الدينامية السياحية بالمحيط الريفي للصويرة خلال السنوات الأخيرة. بعبارة أخرى فاستدامة السياحة الريفية رهين بالمحافظة على التراث المحلي الطبيعي والثقافي كما أثبتت ذلك العديد من التجارب العالمية[22]. وفي خضم التحولات الجارية بالمجال المدروس يطرح سؤال يبقى مفتوحا حول التنافس على مصدرين هامين من المصادر الطبيعية الناذرة هما الأراضي الصالحة للبناء والماء ما بين احتياجات التعمير من جهة واحتياجات السياحة من جهة أخرى؟.

5-3 تعمير استثنائي يهدد مبادئ التدبير السليم والمستدام للعمران

أفرزت الاستثناءات نتائج سلبية على مستوى التنمية العمرانية المستدامة نذكر منها:

– انتشار العمران بشكل يمس في بعض الأحيان مناطق طبيعية هشة كتوطين بعض المشاريع بالمناطق المعرضة للفيضانات، وتدمير البنايات الإسمنتية للمساحات النباتية الصعبة التجدد كشجر الأركان، وهو ما يتعارض مع إحدى مهام لجن الاستثناء المتمثلة في المساهمة في ضبط العقار الموجه للاستثمار واستعماله العقلاني بشكل لا يهدد مميزات المنطقة المعنية.

– انتشار العمران المتجمع أو المبعثر بالوسط الريفي في غياب بنيات تحتية أساسية كشبكة الطرق، إذ يقوم كل مستثمر بشق طريق تؤدي إلى عقاره، الأمر الذي يتسبب في مشاكل عديدة بين الجيران تصل أحيانا إلى القضاء.

– غياب المتابعة والمراقبة للمشاريع المرخص لها، دفع البعض إلى التحايل على القانون تحت طائلة تشجيع الاستثمار، حيث يتم التبشير في ديباجة المشروع بخلق مشاريع استثمارية سياحية وفرص مهمة للشغل وبعد الحصول على الترخيص يتم تغيير محتوى المشروع وأهدافه وطبيعته. الأمر الذي يسهم في استفحال المضاربة العقارية وتشجيع البعض على جني أموال مهمة أو ثراء شخصي بدل تحفيز الاستثمار.

خاتمة:

يتضح مما سبق، أن المجالات الريفية المجاورة للصويرة، تعيش على إيقاع إرهاصات قوية لبداية انتشار أنشطة ووظائف سياحية وسكنية قد تتحول معها جل المجالات المذكورة إلى فضاءات لانتشار عمران غير مكتمل أو عشوائي، إذا استمرت وتيرة تنامي البناء السياحي والسكني بالشكل الحالي المتسم بطابع الارتجال وهيمنة الاستثناءات العمرانية وضعف التجهيز نتيجة لغياب التغطية بوثائق التعمير في جل المجالات المذكورة وعدم فعالية الموجود منها في تأطير النمو العمراني.

من هنا تأتي أهمية نهج مقاربات استباقية من قبل كل المتدخلين والفاعلين لرسم معالم تهيئة فعالة وفاعلة للمجال العمراني بمفهومه الواسع الذي يدمج بين مهمة توسيع المدار الحضري ومتطلبات مواكبة تنمية وتعمير الأرياف المجاورة درءا لكل ما من شأنه أن يجعلها عرضة للامتداد العشوائي للبنايات من جهة وتحضيرها كي تلعب دورا داخل النسيج الجهوي والوطني ومواجهة مستلزمات العولمة من جهة أخرى؛ فالتنمية

الريفية المطلوبة هي تنمية في الحاضر لا تضعف إمكانيات التنمية في المستقبل. ولن يتأتى هذا إلا في إطار نظرة شمولية ومندمجة لواقع مدينة الصويرة والمجالات الريفية المحيطة بها وفق استراتيجية مبنية على التخطيط الفعال عوض انتظار بروز الاختلالات للتدخل وفق سياسة تدارك هفوات الماضي التي أبانت عن ارتفاع تكلفتها وتبذيرها للوقت والجهد الفكري.

إن العبور إلى هذا المرسى يستوجب على الأقل التركيز على مدخلين أساسيين، أولهما إعداد وثائق تعمير تحيط بكل مكونات المجال الذي تتفاعل فيه المدينة عوض تصاميم ومخططات تهيئة متفرقة تتعامل مع مكونات المجال كوحدات معزولة لا تؤثر ولا تتأثر بمحيطها.

أما المدخل الثاني فيتمثل في البيجماعية[23] كآلية لإدماج ذوي القرار بالجماعات المجاورة في جهد التنمية انطلاقا من ثقافة المشروع الترابي بدل الاشتغال فقط في نطاق الحدود الإدارية لكل جماعة، ومن شأن ذلك أن يسهم في التعاون على قضايا مشتركة ومتداخلة كإنجاز التجهيزات الجماعية والبنيات التحتية الأساسية.

وبطبيعة الحال لا يمكن تحقيق كل ذلك دون أن يلتقي الفاعلون المعنيون بالتخطيط والتدبير العمرانيين [24] في إطار إعداد مشاريع ترابية جماعية وتعاقدية تترجم أكبر قدر ممكن من الحكامة العمرانية الجيدة التي تقتضي وضع المنفعة العامة في المقام الأول ضمانا لديمومة المقومات الطبيعية والبشرية التي تعد عناصر جذب الاستثمارات السياحية على الخصوص وفي نفس الوقت تحقيق التنمية المحلية. فضلا عن تفعيل وتطبيق قوانين ومقتضيات وثائق التعمير على أرض الواقع بدل وضعها جانبا وتغليب كفة الاستثناء العمراني. إضافة إلى برمجة أغلفة مالية على الأمدين القريب والمتوسط من لدن المصالح المختصة في إطار تحمل تكاليف العمران ولا سيما إنجاز البنيات التحتية والمرافق العمومية وتعبئة الأوعية العقارية المخصصة لها.

الهوامش

[1]– هي تلك السياحة القائمة على أساس تسخير التنوع والغنى في المؤهلات الطبيعية والثقافية والإيكولوجية المجسدة لتراث منطقة ريفية ما، وبلورتها على شكل منتوج سياحي قابل للاستغلال دون استنزافه بفعل التدبير غير المعقلن.

[2]- Les Produits de terroir.

[3]– وادريم مصطفى (2013): مخاطر زحف الرمال بمنطقة الصويرة: الأسباب وطرق المعالجة. ورد في: دفاتر البحث العلمي، عدد خاص رقم 3، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، ص 77.

[4]- Carabelli R. (2012) : L'héritage portugais au Maroc: un patrimoine d'actualité. Traduit de l'italien par Marie-Anne Marin, Laboratoire CITERES, Tours, France, p 87.

[5]– المغاري مينة (2006) : مدينة موكادور السويرة، دراسة تاريخية وأثرية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، ص119.

[6]- Troin J.-F. (2003) : Dynamiques des réseaux urbains et nouvelles armatures régionales au Maroc. In: Revue de Géographie du Maroc, N°1-2, volume 21, nouvelle série, p 29.

[7]– هلال عبد المجيد، وادريم مصطفى (2014): الأحياء العتيقة بمدينة الصويرة: التحولات الحالية وإشكاليات التدبير. ورد في: مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز بفاس، سلسلة الأعداد الخاصة " التراث الحضري والحداثة"، العدد 13، ص–ص 219–240.

[8]– لا زالت المناطق المذكورة تحمل لقب الدوار بالرغم من إدماجها في المجال الحضري لمدينة الصويرة.

[9]– هلال عبد المجيد (2012): "فعالية أدوات التخطيط العمراني بين إكراهات الواقع وتأثير التعمير الاستثنائي". ورد في: "سياسة المدينة: الواقع وأفق التفعيل". منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، الدورة الثالثة والعشرون، مطبعة الشركة العامة للتجهيز والطبع بفاس، ص 292.

[10]– مالكي أحمد (2008): التدخل العمومي في ميدان التعمير بالمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة، ص 204.

[11]- Hanzaz M. (2005) : Planification urbanistique et construction en milieu rural, In: La géographie appliquée au Maroc, Publication de la Faculté des Lettres et Sciences Humaines- Rabat, n° 122, p 58.

[12]– نص المشرع بواسطة المادة 35 من المرسوم التطبيقي لقانون التعمير 12–90 على إمكانية العمل بالاستثناءات في موضوع الترخيص بالبناء في العالم القروي، ويتجلى ذلك في جواز التخلي عن شرط الهكتار الوارد في المادة 34 من المرسوم المذكور ومنح رخصة البناء مهما بلغت مساحة القطعة الأرضية في الحالة التي يتعذر فيها توفر هذا الشرط، وذلك بعد الحصول على موافقة لجنة مختصة تتولى التحقق من أن البناء المزمع إقامته لا تترتب عليه عمليات عمرانية متفرقة تهدد بوجه خاص مميزات المنطقة المعنية.

[13]– حلت الدورية الوزارية عدد 3020/27 الصادرة بتاريخ 4 مارس محل الدورتين الوزيريتين عدد 254 و622 الصادرتين تباعا بتاريخ 12 فبراير 1999 و8 ماي 2001 المتعلقتين بالمساطر المتبعة في دراسة مشاريع الاستثمار، وفي 07 يوليوز 2010 حلت الدورية الوزارية المشتركة عدد 10098/31 محل الدورية عدد 3020/27.

[14]– الوكالة الحضرية للصويرة (2013): تقرير الدور الخامسة للمجلس الإداري للوكالة الحضرية للصويرة، ص–ص 48–49.

[15]- Berriane M., Aderghal M., Amzil L., Badidi B. Ferrero G., Nakhli S. et Binane A. (2012) : Tourisme rural, gouvernance territoriale et développement local en zones de montagnes, publications de de l'observatoire national du développement humain, 110 p.

- Berriane M. et Nakhli S. (2011) : En marge des grands chantiers touristiques mondialisés, l'émergence de territoires touristiques «informels» et leur connexion directe avec le système monde, In: Méditerranée 1/2011 (n° 116), p. 115-122.

- Hilal A. (2014) : Enquête personnel en janvier.

16-Selon la délégation provinciale du tourisme d'Essaouira: les structures répertoriées sont : 3 hôtels, 14 maisons d'hôtes, 2 gites, 2 campings, 3 auberges et 2 résidences.

[17]– صودق عليه بموجب المرسوم رقم 2–04–124 بتاريخ 19 محرم 1425 (11 مارس 2004)، الجريدة الرسمية رقم 5198 بتاريخ 25 مارس 2004.

[18]– تم بمقتضى تصميم التهيئة برمجة المرافق التالية: سجن، مكتب للبريد، مرآب بلدي للسيارات، مدرسة، ملعب للرياضة، مستوصف ومقبرة.

[19]– المادة 28 من القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.31 بتاريخ 17 يونيو 1992.

[20]– وادريم مصطفى (2013): مرجع مذكور، ص 59.

[21]– وادريم مصطفى (2013): مرجع مذكور، ص 77.

[22]- Babllah H. (2010) : Le tourisme à Essaouira : Atouts et handicaps, In: Etudes spatiales n°4, publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines- Marrakech, p 36.

[23]- L'intercommunalité.

[24]– يتميز المتدخلون في قطاع التعمير بتعددهم الكبير: الجماعات، الوكالة الحضرية، مندوبية التعمير، المفتشية الجهوية، العمالة، الولاية على مستوى مشاريع الاستثناء، المركز الجهوي للاستثمار.

البيبليوغرافيا:

– المغاري مينة (2006) : مدينة موكادور السويرة، دراسة تاريخية وأثرية، دار أبي رقراق .

– الوكالة الحضرية للصويرة: تقارير المجالس الإدارية للوكالة الحضرية للصويرة برسم سنوات 2007، و2008، و2009، و2010، و2011 و2012.

– رمرام شيماء ، هلال عبد المجيد ، بوجروف سعيد ووادريم مصطفى (2013): مهرجان كناوة وموسيقى العالم بالصويرة: مدخل التأصيل والتثمين السياحي في التنمية الترابية. ورد في: المواسم والمهرجانات: فضاءات لتثمين الموروث الثقافي، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، الدورة 24، مطبعة الشركة العامة للتجهيز والطبع بفاس.

– مالكي أحمد (2008): التدخل العمومي في ميدان التعمير بالمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة.

– هلال عبد المجيد (2012): فعالية أدوات التخطيط العمراني بين إكراهات الواقع وتأثير التعمير الاستثنائي. ورد في: "سياسة المدينة: الواقع وأفق التفعيل". منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، الدورة الثالثة والعشرون، مطبعة الشركة العامة للتجهيز والطبع بفاس.

– هلال عبد المجيد (2013): مشاريع التعمير الاستثنائي ورهان التنمية العمرانية المستدامة: حالة مدينة الجديدة ومحيطها. ورد في: دراسات مجالية، العدد 7، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية– مراكش.

– هلال عبد المجيد، وادريم مصطفى (2014): الأحياء العتيقة بمدينة الصويرة: التحولات الحالية وإشكاليات التدبير. ورد في: مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز بفاس، سلسلة الأعداد الخاصة " التراث الحضري والحداثة"، العدد 13.

– وادريم مصطفى (2013): مخاطر زحف الرمال بمنطقة الصويرة: الأسباب وطرق المعالجة. ورد في: دفاتر البحث العلمي، عدد خاص رقم 3، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية.

- Babllah H. (2010) : Le tourisme à Essaouira : Atouts et handicaps, In: Etudes spatiales n°4, publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines- Marrakech, p. 30-38.
- Berriane M., Aderghal M., Amzil L., Badidi B. Ferrero G., Nakhli S. et Binane A. (2012) : Tourisme rural, gouvernance territoriale et développement local en zones de montagnes, publications de l'observatoire national du développement humain, 110 p.
- Berriane M. et Nakhli S. (2011) : En marge des grands chantiers touristiques mondialisés, l'émergence de territoires touristiques «informels» et leur connexion directe avec le système monde, In: Méditerranée 1/2011 (n° 116), p. 115-122.
- Boujrouf S., Firadi M. (2009): Les documents d'urbanisme et d'aménagement à l'épreuve des territoires au Maroc, In: Les territoires à l'épreuve des normes: référents et innovations, contributions croisées Sud Africaines, Françaises et Marocaines, Marrakech, Coédition du LERMA et de la Revue Montagnes Méditerranéennes, p. 369-380.
- Carabelli R. (2012) : L'héritage portugais au Maroc : un patrimoine d'actualité. Traduit de l'italien par Marie-Anne Marin, Laboratoire CITERES, Tours, France, 109 p.
- Hanzaz M. (2005) : Planification urbanistique et construction en milieu rural, In: La géographie appliquée au Maroc, Publication de la Faculté des Lettres et Sciences Humaines- Rabat, n° 122, p. 49-59.
- Hilal A., Ouadrim M. (2013) : Dynamique de l'espace littoral d'Essaouira et perspectives de planification et de gestion intégrée. Communication présentée dans le cadre du 3ème Congrès National des Géographes Marocains : Changement globaux environnementaux, sociaux et économiques, Contribution de la recherche géographique dans la conception des modèles d'adaptation. FLSH Mohammedia le 17-18 Janvier (sous presse).
- Mellas S., Zourarah B., Seddiq M., Hilal A., Maanan M., El Khalidi K. et Mehdi K. (2013) : La gestion intégrée des zones côtières marocaines : vers une nouvelle gouvernance du littoral, cas d'Essaouira. In: actes des résumés du Workshop « Environnement marin et développement durable: quels enjeux pour demain ? » du 20 au 21 décembre à l'école supérieure de technologie, Essaouira. p 44-45.
- Troin J.-F. (2003) : Dynamiques des réseaux urbains et nouvelles armatures régionales au Maroc. In: Revue de Géographie du Maroc, N°1-2, volume 21, nouvelle série, p. 21-40.

أدوات حماية البيئة بالمحميات الطبيعية

"دراسة حالة حظيرة ثنية الحد بتسمسيلت"

أ. قويدر كمال

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة الجزائر 3

kamel.kouider@yahoo.fr

الملخص :

تلعب المحميات الطبيعية دور كبير في الحفاظ على البيئة وتحقيق الاستدامة السياحية، ولتثمين هذا الدور لابد من تفعيل وتنمية وتطوير المحميات الطبيعية وضمان استدامتها، وذلك لا يتأتى إلا من خلال تطبيق أدوات مختلفة من طرف أصحاب المصلحة، حتى يتم الحفاظ على الموارد البيئية لفترة طويلة باعتبارها من مقومات السياحة التي لا يمكن الإستغناء عنها، وسيتم تجسيد ذلك في دراستنا هذه من خلال التركيز على نموذج سياحي محدد لإبراز تجربة ناجحة في مجال حماية البيئة بالمناطق المحمية بالجزائر، وذلك باعتماد محمية طبيعية " حظيرة ثنية الحد بتسمسيلت " التي تعمل على الحفاظ على مقوماتها السياحية .

الكلمات المفتاحية: حماية البيئة ، المحميات الطبيعية ، أدوات حماية البيئة.

Abstract:

The natural reserves played a major role in preserving the environment and the sustainability of tourism, and the valuation of this role should be enacted and development of nature reserves and ensure its sustainability, and it can be achieved only through the application of different tools by stakeholders, in order to conserve environmental resources for a long time as one of the elements of tourism, which can not do without, and will reflect that in our study this by focusing on the model of tourist specific to highlight the successful experience in the field of environmental protection to protected areas in Algeria, and the adoption of a nature reserve " Théniet El Had National Park " which works to maintain the tourism base.

Keywords: environmental protection, nature reserves, protection of the environment tools.

مقدمة:

هناك العديد من الأدوات التي تعمل على حماية البيئة من أضرار التلوث الناتج عن استعمال الموارد الطبيعية من طرف الإنسان بشكل فوضوي, وهي تستعمل أيضا لحماية البيئة في المناطق السياحية، منها ما تستدعي تدخل الحكومات والسلطات في وضع الإجراءات الرامية إلى الحفاظ على البيئة، ومنها ما تحمل على عاتق الفرد أو المجتمع بصفة عامة.

إن الحماية بالمواقع السياحية قد تكون داخل المواقع كما أنها قد تكون خارجها، ونجد الحماية داخل المواقع في الجزائر تضمنها شبكة هامة من الفضاءات المحمية تتكون من11 حظيرة وطنية، و06 محميات طبيعية منها 05 محميات هي قيد التصنيف، و04 محميات للصيد و04 مراكز صيدية منها01 لا يزال مشروعا و42 منطقة رطبة ذات أهمية دولية مصنفة في موقع رامسار.

والسؤال المطروح : ماهي أهم ادوات الممكن تطبيقها من الناحية العملية لحماية البيئة بالمحميات الطبيعية ؟ وكيف تم تجسيد هذه الأدوات بحظيرة ثنية الحد بتسمسيلت ؟

وسنعالج هذه الإشكالية ضمن المحاور التالية:

المحور الأول: مفاهيم عامة حول حماية البيئة والمحميات الطبيعية.

المحور الثاني : أدوات حماية البيئة.

المحور الثالث: حماية البيئة بحظيرة ثنية الحد بتسمسيلت.

المحور الأول: مفاهيم عامة حول حماية البيئة والمحميات الطبيعية.

أولا : مفهوم حماية البيئة:

هناك عدة تعاريف لحماية البيئة نذكر منها ما يلي:

"المحافظة والصيانة والإبقاء على الشيء المراد حمايته دون ضرر أو حدوث تغيير له يقلل من قيمته، وقد يتطلب ذلك إجراءات وتدابير معينة لتحقيق هذه الحماية وتسمى بالسياسة البيئية[1]."

وهناك من يعرفها أيضا: " بأنها الصيانة اللازمة للعناصر المكونة للبيئة على حالتها الطبيعية دون إحداث أي تغييرات تشوهها، وذلك من أجل تحقيق التوازن البيئي أي التوازن بين عناصرها وفقا لقانون الاتزان البيئي."

وحماية البيئة تعني أيضا: "وقاية الإنسان من الانعكاسات الضارة لبعض عوامل البيئة ثم تنقية البيئة باستخدام وسائل الحماية، لتوفير شروط صحية ملائمة."[2]

كما تعرف بأنها: "الحفاظ على التوازن البيئي من خلال تناسق عناصره، بما يضمن استمرارية التنمية على المدى البعيد."[3]

ومن هذا المنطلق نستخلص بأن: " حماية البيئة هي حماية الأحياء البرية والمائية وحماية النظم الطبيعية واستغلالها بشكل يضمن استمرارها في العمل وفق نظام طبيعي متزن، ولحماية البيئة يجب توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات السليمة وإصدار القوانين البيئية لتنظيم الأنشطة التي يقوم بها الإنسان على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والزراعي[4]."

ثانيا: مفهوم المحميات الطبيعية.

1- تعريف المحمية الطبيعية:

مصطلح محمية حيوية من المفاهيم والمصطلحات البيئية الحديثة، حيث طرح ضمن برنامج الإنسان والمحيط الحيوي الذي انبثق عن مؤتمر المحيط الحيوي الذي عقد في باريس في سبتمبر عام 1968 بدعوة من منظمة اليونسكو، وفي مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم عام 1972، وتعرف المحمية الحيوية بأنها " وحدة ايكولوجية سواء كانت وحدة يابسة أو مائية، وتتصف بمجموعة من الخصائص منها: أن تمثل نموذجا من الأقاليم الجغرافية الحيوية، وأن تمثل نظاما ايكولوجيا منتخبا بعناية أي وحدة ايكولوجية منتخبة (Representative Ecological Unit) وهو الاسم الرسمي للمحمية منذ عام 1982، وهذه الوحدة الايكولوجية المنتخبة تميز المحمية عما كان شائعا من قبل عند اختيار المحميات مثل الغابات المحجوزة، أو الحدائق التي كانت تختار بسبب موقعها المتميز أو قيمتها الجمالية دون مراعاة للمواقع المنتخبة للأقاليم الجغرافية الحيوية".[5]

كما تعرف المناطق المحمية على أنها "مساحة من البر أو البحر مكرسة خصيصا لحماية وصيانة التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية والثقافية المرتبطة بها وتدار من خلال وسائل قانونية فعالة".[6] أما القوانين الصادرة بشأن حماية البيئة ومواردها في دول الخليج فتعرفها على أنها تعني "المنطقة أو المناطق التي تحددها الجهات المختصة بالدولة للمحافظة على الكائنات الفطرية في البر والبحر من حيوان أو طير أو نبات"[7]، وعليه فإن المحمية تعتبر مجمع متكامل للكائنات الحية النباتية والحيوانية يخضع لشروط الحياة ومتطلباتها من تطفل وتعايش وسلطة الأقوى، ويرى الخبراء أن إنشاء المحميات الطبيعية ضمان لحماية المكونات البيئية والموارد الطبيعية، وتساهم في انتشار كميات كبيرة من الرطوبة والتخفيف من شدة الأشعة الضوئية والضوضاء، وتمنع هجرة الكثبان الرملية في المناطق الصحراوية والقاحلة، كما تعمل كمصدات للرياح وهي مأوى لكثير من الطيور والتي تتغذى أيضا على بعض الحشرات الضارة، وتوفر المحميات الطبيعية الأمن الغذائي وتنتج المواد الأولية للصناعات التحويلية والصيدلانية وامتصاص كميات كبيرة من الغازات والأبخرة والمعلقات الهوائية الملوثة.

تنقسم المحميات الطبيعية حسب الموقع إلى نوعين:[8]

أ- محميات بحرية: وهي التي تشمل النطاقات المائية البحرية ومكوناتها الفطرية والبيئية وقد تشغل جانبا من اليابس المجاور لشاطئ النطاق المائي.

ب- محميات برية: وهي التي تشمل نطاق اليابس وما به من كائنات تراثية وبيئات فطرية وأماكن أثرية وموروثات حضارية.

2- مناطق المحميات الطبيعية:

هناك عدة معايير يجب أن تؤخذ بالاعتبار عند تحديد المناطق المختارة للمحميات الطبيعية تتمثل في ثمان نقاط أساسية هي:[9]

أ- الجغرافيا الحيوية: تتعلق هذه بخواص المنطقة الحيوية وما تحتويه من أنواع فطرية سواء النادرة منها أو المهددة بالانقراض وكذلك الظواهر الجيولوجية غير العادية.

ب- الأهمية البيئية: تتعلق بكثير من المكونات البيئية والفطرية المختلفة، أو ارتباط النظم البيئية المختلفة مع بعضها أو تنوع البيئات كالشعاب المرجانية والأعشاب البحرية

والمراعي وتتعلق أيضا بأماكن التكاثر والغذاء وأماكن الهجرة وغيرها من النظم البيولوجية والبيئية.

ج- فطرية المكان: تتعلق ببعد المكان وعزله عن التأثيرات الناجمة عن أنشطة الإنسان.

د- الأهمية الاقتصادية: وتتعلق بوجود مصدر دخل أو مورد اقتصادي كالسياحة البيئية مثلا أو فطري كأماكن مصائد الأسماك مما يستلزم حماية المكان والحفاظ على موارده.

ه- الأهمية الاجتماعية: تتعلق بتميز المنطقة ببعض الخواص التراثية أو الثقافية أو التاريخية أو الحضارية أو الجمالية أو العلمية أو الترفيهية.

و- الأهمية العلمية: تتعلق بأهمية المكان العلمية وما يحتويه من كائنات تراثية أو فطرية ذات قيمة علمية.

ز- الأهمية القومية: تتمثل في احتواء المكان على تراث عالمي أو قومي، أو يكون من ضمن برامج الإنسان والمحيط الحيوي، أو ضمن الأماكن التي تتبع الاتفاقيات الدولية أو الإقليمية.

ح- ملاءمة المكان لإنشاء المحمية ويشتمل هذا العنصر:

- على درجة عزل المكان عن المؤثرات الخارجية المدمرة للبيئة.
- درجة قبول المكان سياسيا واجتماعيا ودعمه من السلطات المحلية والقومية.
- إمكانية متابعة الأنشطة التعليمية والسياحية والترفيهية.
- مدى توافق الاستخدام الحالي والمستقبلي للمحمية.
- سهولة إدارة المكان والتنسيق مع الجهات والأجهزة الحكومية والمعنية بهذا الشأن.

المحور الثاني: أدوات حماية البيئة

يعتمد التنفيذ الناجح للإستراتيجية البيئية اعتمادا كبيرا على وجود القوانين والأنظمة الصحيحة والسياسات الاقتصادية والإدارة الجيدة للإشراف على حسن تطبيقها، وينبغي لهاته التشريعات والسياسات حماية البيئة، ويجب تظافر كل من جهود الحكومة والهيئات الأخرى لنجاح برنامج الاستدامة.

أولا: أدوات تنظيمية وقانونية:

تعتبر أهم وأكثر الوسائل حماية للبيئة وانتشارا وقبولا في غالبية دول العالم هذه الوسائل تحد من التلوث الناتج عن أنشطة الإنسان، باعتبار القانون يكفل حماية متميزة للبيئة، وهناك أسلوبين للحد من التلوث:

1- أسلوب التقنية: تختار السلطات المركزية أو المحلية وسائل فنية لمواجهة التلوث، وتفرض على الأفراد أو المنشآت استخدام هذه الوسائل الفنية وإلا تعرض من لا يلزم بها للعقوبة كالحبس أو الغرامة، مع سحب ترخيص مباشرة النشاط أو وقفه مدة معينة إلى غير ذلك من العقوبات المتفاوتة في الشدة والردع.[10]

2- التنظيم باستخدام الأوامر والتحكم: يتمثل في التحديد المباشر لمستوى التلوث المسموح به للأنشطة الاقتصادية مثل تحديد الحدود العليا للإنبعاثات أو لمستويات تركيز التلوث المسموح به من كل مصدر.[11]

ثانيا: أدوات اقتصادية:

1- الجباية البيئية (الجباية الخضراء):

تمثل الجباية البيئية حقوق نقدية مقتطعة إزاء استخدام البيئة عن كل نشاط يغير المحيط، ويعتبر التلوث نشاطا يغير سلبا البيئة، وتهدف الجباية البيئية بالأساس إلى تعديل السلوك اتجاه حماية البيئة، وتشتمل على:[12]

أ- الضرائب والرسوم التي تفرض مباشرة على كمية ونوعية الإنبعاثات الملوثة.

ب- الضرائب غير المباشرة وتكون عادة محتواة ضمن سعر التكلفة أو المنتوج، تفرض على المنتجات التي يمكن أن يؤدي استخدامها إلى تعريض البيئة للدمار.

ج- رسوم غير تحريضية مخصصة لتمويل النفقات العمومية وتخصص لحماية البيئة، وتستعمل لتغطية تكاليف الخدمة وجمع ومعالجة النفايات.

أما الضرائب والرسوم البيئية السياحية فتعرف على أنها تلك الرسوم التي تفرض على السياح لأغراض بيئية, وقد يكون أو لا يكون لها أثر مباشر على الحوافز المقدمة للسائح

فيما يتعلق بالتلويث، ولكنها يجب أن تستخدم في كل الحالات لأغراض بيئية, وتتمثل الأسباب الرئيسية في استخدام الضرائب والرسوم البيئية إلى:[13]

– أنها وسائل تتميز بفعالية خاصة بجعل الأمور الخارجية داخلية الطابع، أي إدماج تكاليف الخدمات البيئية والأضرار مباشرة في أسعار السلع والخدمات أو الأنشطة المسببة في حدوثها.

– يمكن أن تعطي حوافز للسياح والمديرين على تغيير سلوكهم نحو استخدام الموارد بشكل يتسم "بالكفاءة البيئية"، والتشجيع على الابتكار والتغييرات الهيكلية، وتعزيز الامتثال مع اللوائح.

– يمكن أن تدر عوائد تستخدم فيما بعد لتحسين النفقات البيئية، ويتم تخصيص الأموال التي تم جمعها من الرسوم والضرائب البيئية السياحية لتستخدم بشكل حصري في تحسين الجودة البيئية، وبالتبعية تعطي عرضا أساسيا لوجهة سياحية.

2- التمويل البيئي:

إن سياسة التمويل البيئي تعني"الإطار المنهجي لتحقيق التوازن الإستراتيجي المتوسط والطويل الأجل بين الأهداف البيئية والخدمية في القطاعات البيئية التي تحتاج إلى استثمارات في مشروعات البنية التحتية الكبيرة وبين التمويل المتاح في المستقبل لهذه القطاعات"[14]؛ وصيغ مفهوم سياسة التمويل البيئي لمعالجة بعض المشاكل حيث يتم إعداد إستراتيجية التمويل على أساس تحليل احتياجات التمويل المتعلقة بالأهداف البيئية الواردة في برنامج القطاع ومقارنة هذه الاحتياجات بموارد التمويل المتاحة, ويؤدي الاستثمار في برامج خضراء مثل التكنولوجيا الموفرة للطاقة غالبا إلى عائدات مالية إيجابية، وهناك العديد من المبادرات التي تحتاج إلى أموال خاصة يمكن استرداد أموالها بسرعة من خلال تحقيق وفورات في تكاليف التشغيل، ويمكن بالتالي إعادة توظيفها في مشاريع خضراء أخرى، وبالإضافة إلى ذلك يمكن للجهات السياحية غالبا تمويل المشاريع الخضراء من خلال الاستفادة من مواردها الذاتية بطريقة أفضل، من خلال اعتماد برامج متباينة للرسوم أثناء زيارة مواقع محمية, ولكن على الرغم من أن العديد من الاستراتيجيات الخضراء تعزز تحقيق الهدفين فإنها

ليست كلها مربحة ماديا، وقد لا تقدر الوجهات السياحية دائما على توليد الدخل من خلال مواردها الذاتية، في هذه الحالات يمكن أن يوفر التمويل الخارجي رأس المال التأسيسي لجهود الاستدامة على المدى الطويل، ويشمل هذا التمويل خطط التمويل العالمية مثل آليات التنمية النظيفة، نماذج التمويل للشراكات بين القطاعين العام والخاص، صناديق حفظ التنوع البيولوجي، وصناديق تنمية السياحة الدولية.[15]

ثالثا: أدوات تكنولوجية:

هي طريقة غير مباشرة أثبتت نجاعتها في المحافظة على البيئة ومستعملة بكثرة في الدول المتقدمة، حيث تستعمل تقنيات متطورة للتقليص ما أمكن من انبعاث الغازات الضارة أو الدخان في الجو، وكذا التخلص من ملوثات المياه والطبيعة بصفة عامة.

1- تكنولوجيا الإنتاج الأنظف: يجب استخدام التكنولوجيا النظيفة في العمليات الإنتاجية وهي عبارة عن أساليب ومعدات وآليات إنتاج تقلل أو تحد من أشكال التلوث أثناء التشغيل والآثار السلبية للمنتجات والخدمات على البيئة، والمحافظة على الموارد الطبيعية والطاقة وتدنئة المخلفات الخطيرة وزيادة معدل الإنتاجية وخفض التكاليف وزيادة المبيعات.

2- إعادة تدوير المخلفات: تشمل عمليات إعادة التدوير للمخلفات تلك العمليات التي تؤدي إلى إعادة استخدام منتج أو سلعة أو مادة معينة بعد إصلاحها أو تنظيفها، وكذلك جميع العمليات التي تنصب على الاستفادة الاقتصادية من أحد مخلفات عمليات الاستهلاك.

رابعا: الأدوات التوعوية والتكوينية:

إن الأدوات التوعوية والتكوينية تعمل على الحد من النشاطات التي يمكن أن تكون ضارة وتشجيع السلوك السليم، وذلك في موازاة تشجيع السياحة الخضراء باعتبارها فرصة لزيادة الطلب والاستفادة من قطاعات سياحية جديدة.

1- التوعية البيئية:

التوعية البيئية هي إدراك الفرد لمتطلبات البيئة عن طريق إحساسه ومعرفته بمكوناتها وعلاقاتها وكذلك القضايا البيئية وكيفية التعامل معها، وهي تهدف إلى: [16]

- تحقيق الوعي البيئي للناس كهدف عام، وتوفير معرفة فنية بيئية أكثر عمقا لمتخذي القرارات.

- إيجاد نوع من التكامل بين الفكر البيئي والفكر الاقتصادي والاجتماعي كمفهوم استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة، وخلق روح مشاركة الجماهير في حماية ومعالجة القضايا البيئية.

- إيجاد فهم كامل بالمفاهيم البيئية التنموية لإيجاد أفضل السبل للتعامل مع مكوناتها.

ولتحقيق التوعية البيئية توجد ثلاث مؤشرات تتمثل في:

أ- **الثقافة البيئية:** التثقيف البيئي هو عملية تعلم تزيد من معرفة الناس بالبيئة والتحديات المرتبطة بها وإدراكهم لها، كما يطور المهارات والخبرات اللازمة لمواجهة تلك التحديات، ويعمل على تشجيع المواقف الإيجابية، ويقدم التحفيز والالتزام باتخاذ قرارات مستندة إلى معرفة واتخاذ إجراءات مسؤولة، ويتكون التثقيف البيئي من المكونات التالية: [17]

- معرفة البيئة والتحديات البيئية وفهمهما.
- مواقف ذات أهمية بالنسبة للبيئة والتحفيز لتحسين الجودة البيئية أو صونها.
- مهارات لتحديد التحديات البيئية والمساعدة في التغلب عليها.

تهدف الثقافة البيئية إلى تطوير الوعي البيئي وخلق المعرفة البيئية الأساسية بغية بلورة سلوك بيئي ايجابي ودائم، وهو بمثابة الشرط الأساسي كي يستطيع كل شخص أداء دوره بشكل فعال في حماية البيئة والمساهمة في الحفاظ على الصحة العامة، وهنا تكمن أهمية الثقافة البيئية والسعي الدؤوب لتطويرها بغية نشرها وإنضاجها لتتحول إلى مجال خاص مهم وقائم بذاته قادر على أن يأخذ دوره في المناهج التدريسية في

كافة المراحل المدرسية والجامعية، بغية تنشئة أجيال بعقول جديدة تعي مفهوم الثقافة البيئية وتعمل على تطبيقها.[18]

لذا ينبغي توجيه برامج التثقيف والتوعية للقطاع المهني والجمهور العام، وينبغي أن تعرفهم بالآثار المباشرة وغير المباشرة للسياحة، والأسباب والنتائج والقضايا العالمية والمحلية والقضايا العاجلة وطويلة الأجل والممارسات الجيدة في المنطقة, ويستطيع القطاع الخاص وخاصة شركات السياحة، تزويد العملاء – أي السياح– بالمعلومات على نطاق أوسع، وتشجيعهم على المحافظة على البيئة، وتجنب الآثار السلبية على التنوع الإحيائي والتراث الثقافي، واحترام التشريع الوطني في المناطق التي تتم زيارتها، ومراعاة تقاليد المجتمع.

ب– التربية البيئية: التربية البيئية عبارة عن جهد يستهدف تعديل السلوك تعديلا ايجابيا عن طريق إكساب المتعلم المعلومات والمهارات والقيم التي يكون بها قادرا على تطوير بيئته بما يجعلها أقدر على امتصاص الملوثات وإعادة تحليل المركب منها إلى الحال الطبيعي، مع التقليل الفعلي من الملوثات من جهة، والتحكم بها من جهة أخرى حفاظا على الحياة والسعادة.[19]

ولتطوير الوعي البيئي وتنميته حدد مؤتمر تبليسي نمطين أساسين من التربية البيئية وهما:

– تربية بيئية نظامية يعتمد عليها في المؤسسات النظامية من رياض الأطفال حتى الجامعات.

– تربية بيئية غير نظامية تعتمد على وسائل الاتصال الجماهيرية وغير الجماهيرية والاتصال المباشر بالأفراد.

وتهدف التربية البيئية إلى ما يلي:[20]

– تعزيز الوعي والإهتمام بترابط المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية (الإيكولوجية) في المناطق المدنية والريفية.

– إتاحة الفرص لكل شخص لاكتساب المعرفة والقيم والمواقف وروح الالتزام والمهارات الضرورية لحماية البيئة وتحسينها.

– خلق أنماط جديدة من السلوك اتجاه البيئة لدى الأفراد والجماعات والمجتمع ككل.

ج– الإعلام البيئي: يعد الإعلام عن قضايا البيئة ليس جديدا، فمنذ أكثر من 100 عام أنشئت جمعيات أهلية للحفاظ على الحياة البرية، وكان من نشاطاتها إعلام الناس عن فوائد الحياة البرية وضرورة صيانتها، واتخذت تلك الجمعيات من الصحافة والمجلات العامة وسائط لنشر رسالتها، وأصدر البعض منها المجلات العلمية العامة التي أولت للبيئة الطبيعية اهتماما خاصا، ومنذ منتصف القرن 20 ومع تزايد نشاط الحركة البيئية خاصة في أمريكا وأوربا، اهتمت وسائل الإعلام الأخرى مثل الإذاعة والتلفزيون اهتماما متزايدا بقضايا البيئة المختلفة؛ وقد لعبت وسائل الإعلام دورا كبيرا في تقوية اهتمام الجماهير بقضايا البيئة، كما لعب اهتمام الجماهير بقضايا البيئة دورا هاما في تحريك الإعلام للاهتمام بهذه القضايا، ويحسب للإعلام دوره في الضغط على الحكومات في بعض الدول للتعامل مع بعض المشكلات البيئية[21].

وأهم أهداف الإعلام البيئي هو تحقيق الوعي وتنمية الحس بالبيئة من خلال استخدام وسائل الإعلام جميعها لتوعية الفرد ومده بكل المعلومات التي ترشد سلوكه، وترتقي به إلى مسؤولية المحافظة على البيئة، وقد دعا مؤتمر تبليسي سنة 1977 الدولي الحكومي للتربية البيئية إلى إيلاء أهمية خاصة لبرامج واستراتيجيات الإعلام البيئي، موصيا الدول الأعضاء بأن تنظم حملة إعلامية بشأن المشكلات البيئية التي لها أهمية على الصعيدين الوطني والإقليمي لتعزيز التوعية العامة للجمهور.[22]

2– تنمية المورد البشري في مجال البيئة (التدريب البيئي):

يهدف التدريب البيئي إلى إكساب الموارد البشرية في المجتمع المعارف والاتجاهات والمهارات البيئية السليمة التي تجعلهم قادرين على القيام بمهامهم بنجاح، والتعامل الصحيح مع البيئة، ولا يقتصر دور التدريب في مجال البيئة على تنمية معارف واتجاهات ومهارات الأفراد فقط بل يتعداها إلى مرحلة استثمار الطاقات التي يختزنوها ولم تجد طريقها للاستخدام الفعلي بعد، بالإضافة إلى تعديل السلوك وتطوير

أساليب الأداء الايجابي نحو البيئة وتحسين فعاليته وذلك من خلال التدريب النظري والعملي.[23]

المحور الثالث: حماية البيئة بحظيرة ثنية الحد بتسمسيلت.

أولا: التعريف بحظيرة ثنية الحد بتسمسيلت.

يوجد بالجزائر11 حظيرة وطنية، وتعتبر حظيرة ثنية الحد بتسمسيلت التي ستكون محل دراستنا أقدم حظيرة بالجزائر.

1- لمحة عن الحظائر الوطنية:

- الحظيرة الوطنية القالة: تعد حظيرة القالة بالطارف التي أنشئت سنة 1983 أكبر الحظائر الوطنية مساحة بشمال الجزائر، تتربع على مساحة قدرها 80 ألف هكتار، وعينت كمحمية مناخية إحيائية سنة 1990، تحتضن ثلاثة مواقع رامسار، ويوجد بها 05 أنظمة بيئية (بحرية، ساحلية، بحيرية، غابية وجبلية)، ويتواجد بها 964 نوعا نباتيا و617 نوعا حيوانيا وحوالي 60 ألف رأس من البط وهي مصنفة ضمن المناطق الرطبة التي تهاجر إليها الطيور.

- الحظيرة الوطنية جرجرة: هي محمية طبيعية تتواجد في جبال جرجرة تقع في المنحدر الشمالي لولاية تيزي وزو وجزء من المنحدر الجنوبي لولاية البويرة، تأسست الحظيرة الوطنية جرجرة عام 1983 لحمايتها من الاندثار لأنها من أجمل المناطق السياحية في الجزائر خاصة شتاءا لأنها تثلج، وتكون القمم المرتفعة مليئة بالثلوج من سبتمبر إلى غاية ماي وكذلك تواجد مساحات غابية كثيفة والوديان والبحيرات، وتتربع الحظيرة على 18.850هكتار، وتعد أغنى المناطق بالطيور، وتحوي أقدم أشجار الأرز الأطلسي وتتوفر على 1100 نوع نباتي و155 نوع حيواني.

- الحظيرة الوطنية الشريعة: حظيرة جبلية تقع بولاية البليدة، تبلغ مساحتها 26 ألف هكتار، تأسست سنة 1983، من النباتات التي تنمو بها أرز الأطلس، الصنوبر الحلبي، الصنوبر الأسود والزان، ومن الحيوانات التي تعيش بها القردة، الخنزير، الضبع والكواسر.

- الحظيرة الوطنية ثنية الحد: سيتم دراستها لاحقا.

– الحظيرة الوطنية تازة: أنشئت حظيرة تازة الواقعة بولاية جيجل سنة 1984، وهي حظيرة شاطئية تنمو بها العديد من الأشجار الجميلة والعتيقة كما تحتضن العديد من الأنظمة البيئية (بحرية، ساحلية، جبلية وغابية)، وتنمو بها نباتات الزان، البلوط، والإفارس...، وتعيش بها حيوانات مختلفة كالنمس، ابن عرس، كاسر الجوز القبائلي، قردة الماغوت، الضبع المحزز والفرس الصغير.

– الحديقة الوطنية قورايا: تقع بولاية بجاية يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الشمال الغربي ولاية تيزي وزو، ومن الشرق ولاية جيجل ومن الجنوب الشرقي ولاية سطيف، ومن الغرب ولاية البويرة ومن الجنوب الغربي ولاية برج بوعريريج وتبلغ مساحة الحظيرة 2080 هكتار، تأخذ المنحدرات والجبال أكثر من 100 هكتار والتي تتميز بوجود غطاء نباتي كثيف، وقد صنفتها اليونيسكو محمية طبيعية عالمية سنة 2004.

– الحظيرة الوطنية بلزمة: تتربع الحظيرة الواقعة بولاية باتنة على مساحة قدرها 26.250 هكتار، تم إنشاؤها في13 نوفمبر1984، وتضم 395 نوعا من الحيوانات المختلفة منها 18 نوعا من الثديات و111 نوعا من الطيور40 منها محميا و19 نوعا من الزواحف إضافة إلى5 أنواع من البرمائيات و241 نوعا من اللافقاريات إلى جانب نوعين فقط من الأسماك بعضها كان معرضا للانقراض خلال السنوات التي سبقت إنشاء الحظيرة، كما تعرف بغناها بغطاء نباتي متنوع حيث تم إحصاء 510 أنواع من النباتات منها11 محمية خاصة أشجار الأرز الأطلسي والصنوبر الحلبي.

– الحظيرة الوطنية لتلمسان: هي محمية طبيعية توجد في تلمسان، ويرجع تاريخ إنشاء حظيرة تلمسان إلى 12 ماي 1993، تبلغ مساحتها 8825 هكتار وتشمل أقاليم07 بلديات، ويوجد بها 850 نوع نباتي و174 نوع حيواني، كما تحوي مناطق أثرية منها المنصورة وسيدي بومدين.

– الحظيرة الوطنية لجبل عيسى: تقع في الأطلس الصحراوي بولاية النعامة، تتربع على مساحة قدرها 24.600 هكتار، تم تصنيفها سنة 2003، تنمو بها نباتات سهبية

وخاصة الحلفاء الارطماسية البيضاء، ومن الحيوانات التي تعيش بها الضبع المزركش، الذئب، الثعلب والكواسر.[24]

– الحظيرة الوطنية طاسيلي ناجر: أنشئت طاسيلي ناجر سنة 1972 وهي تقع على بعد 600 كلم شمال غرب تمنراست، وهو عبارة عن هضبة عظيمة حثية، تضاريسها أقرب إلى التضاريس القمرية في مظهرها وهو ما يجعلها في منتهى الجمال، ويبدو للعيان كأنه جبل ثلجي ضاع في بحر من الرمال، يمتد على شكل شريط طوله750كم وعرضه يتراوح بين 60 و100 كم، وبذلك فانه يغطي مساحة تقدربـ 120.000كم^2 ويصل ارتفاع جباله إلى 1500م، ويضم هذا المتحف المفتوح أكبر مجموعة من الرسوم والنقوش الحجرية الجدارية المعروفة في العالم.[25]

– الحظيرة الوطنية الهقار: تقع الحظيرة الوطنية للهقار في أقصى الجنوب الجزائري، وتقدر مساحتها الإجمالية380.000 هكتار، وهي بذلك أوسع حظيرة وطنية في الجزائر، وتحتوي على ثروات أثرية وكنوز تاريخية لا تقدر بثمن حيث توجد بها مواقع يعود تاريخها إلى ما بين600.000 ومليون سنة؛ ولقد تأسست هذه الحظيرة عام 1987 وتتضمن على:[26]

– الهضبة الغير مستوية لأتاكور يتجاوز ارتفاعها أكثر من 2000 م على سطح البحر.

– تجوف جانبي يتراوح ارتفاعه بين 500 و800 م.

– حزام خارجي من السلاسل الحثية والنضيدية المتبلرة و المنفلقة على الطبقات.

2– تاريخ حظيرة ثنية الحد وموقعها:

الحظيرة الوطنية ثنية الحد (Théniet El Had National Park) أو ما يطلق عليها ب "جنة الأرز" عبارة عن صخرة ملفوفة ومحاطة من كل جانب بالمراعي تتواجد في ولاية تيسمسيلت، وهي تمثل أول منطقة محمية في الجزائر، صنفها المستعمر كمحمية طبيعية سنة 1923، وكانت الغابة الأرزية محط أنظار وإعجاب من طرف المستعمرين حيث بني الحصن العسكري في أفريل 1843، كما استقطبت هذه العجائب المندوب المالي(Jordan) فبني فيها قصر صغير وكان يتردد عليه في كل صيف لمدة 36 سنة, بعد الاستقلال قررت الحكومة الجزائرية حماية هذه الرائعة الأرزية وتحويلها إلى محمية

طبيعية أو بالأحرى حظيرة وطنية وهذا وفق المرسوم رقم83/459 المؤرخ في 23 جويلية 1983.

تبعد الحظيرة بحوالي 50 كم عن مقر الولاية، وهي تتواجد في جنوب الأطلس التلي وتمتد بين جبال الونشريس وجبال الصورصو، تحدها من الشمال ولاية الشلف وولاية عين الدفلى ومن الشرق ولاية المدية ومن الغرب ولاية غليزان ومن الجنوب ولاية الجلفة وولاية تيارت.

تتربع الحظيرة على مساحة قدرها 3425 هكتار، تكسوها أشجار الأرز بنسبة 87% وهي تمثل الحد الجنوبي للمناخ المتوسطي، وتمنح طبيعتها الإجابات عن العديد من الألغاز المرتبطة بعلم النبات، منها التمازج المسجل بين شجرة الأرز وشجرة الفستق بالأطلس، كما أنها المنطقة الوحيدة في حوض المتوسط التي تنمو فيها أشجار الفلين على ارتفاع 1600م، كما تتوفر على حفريات تعود إلى8 آلاف سنة خلت؛ [27]وهذه الميزات جعلتها مصنفة كمحمية وطنية وعالمية وكأحد أهم الأقطاب السياحية في الجزائر، كما أنها ألهمت كل المؤرخين والمستكشفين والجنود والقديسين عبر الأزمنة ورغم ما تعرضت له من طرف المستعمرين إلا أنها احتفظت بطابعها المتميز.

3- نباتات وحيوانات الحظيرة:

أ- النباتات: هناك حوالي 4/3 من مساحة الحظيرة مشغولة بالقطاع الغابي أما الباقي فتمثل النباتات القاعدية الصغيرة فيمكن أن نميز ثلاث طبقات مختلفة فيما بينها:

- الطبقة المشجرة: تتمثل في الأرز الأطلسي(cedus atlentica) وهو مزيج من الأرزيات الحديثة والقديمة التي تمثل من10 إلى20 ٪ في الجهة الجنوبية من الحظيرة بالإضافة إلى حزام بلوط الفلين (chêne liège) وكذا البلوط الأخضر(quercus ilex) والذي يمثل الطبقة المشجرة.

- الطبقة ذات الأشجار التي لا يقل علوها عن مترين ولا يزيد عن07 أمتار نجد في هذه الطبقة خليط من الأنواع: البلوط الأخضر، العرعر الشربيني/البلوط البرتغالي.

- الطبقة العشبية: هي طبقة غنية بالأنواع الآتية: / Smyrcim olusatrum (geramim atlanticum) munbyana / hedera lilix.

ب- الحيوانات: إن الحظيرة الوطنية لثنية الحد تحتوي على أنواع مختلفة من الحيوانات المحمية حيث تسعى الحظيرة إلى الحفاظ عليها وتكثيرها ومن بينها نجد: الفقاريات منها الزواحف مثل الحرباء وحرباء الحائط وكذا الحية غير السامة والسلحفاة، بالإضافة إلى البرمائيات كالضفادع والثدييات مثل الأرنب البري، الخنزير، ابن آوى، الوشق، نجد حوالي110 نوع 17 من الثدييات 93 نوع من الطيور25 منها محمية، هذا ونجد أنه يوجد في الحظيرة حوالي80 نوع من الحشرات منها السرعوقة، اليعسوب، الدعسوقة.

4- المناظر والمواقع المتميزة:

تتميز الحظيرة بوجود مناظر ومواقع تميزها وتشوق الناظرين إليها: [28]

- الدائرة المركزية: وهي بقعة كبيرة محاطة بأرزيات كبيرة تعود إلى آلاف السنين كما نجد فيها مروج تشبه مروج سويسرا وجبال الألب بالإضافة إلى مجاري مثل الهرهارة.

- كاف السيقا(1714م): من خلاله يمكن مشاهدة كل المناظر المحيطة بالحظيرة وهو المكان المثالي لالتقاط الصور البانورامية.

- رأس البراريت: وهو أعلى قمة (1787م).

- الورتان: مليئة بالأشجار بها ينبوع مائي رائع وترتسم بالجبل بانوراما رائعة تجعل الزائر يستمتع بمنظر غروب الشمس.

- (Le pre-maigra): يوجد في وسط أشجار الأرز إذ توجد فيه تكوينات صخرية وينابيع المياه التي تثير إعجاب الزوار.

ثانيا: أدوات حماية البيئة في حظيرة ثنية الحد.

1- حماية التراث وتطويره من أولويات الحظيرة:

يقوم الطاقم الساهر على الحظيرة الوطنية لثنية الحد بتطوير التراث وحمايته، بعد تصنيفه إلى ثلاثة أنواع، التراث الطبيعي والثقافي والتاريخي وتتم المحافظة عليه عن طريق البحث وذلك بإجراء بحوث معمقة عن مكوناته من حيوانات ونباتات عن طريق جردها أي إحصائها ومعرفة الظروف التي تعيش من خلالها وتأتي عملية التطوير والتي

تمر عبر تحسين مواطن تواجد الأصناف الحيوانية والنباتية وحمايتها من أسباب الإنقراض، فإذا تم ملاحظة صنف معين في طريق الانقراض، تؤخذ جميع التدابير اللازمة لإعمارها وذلك بمعرفة السبب الحقيقي لهذه المشكلة والتي عادة ما تتعلق بالمناخ والتربة أو الإنسان، وتتم عملية الإعمار بجلب نفس الصنف من جهة أخرى والقيام بعدها بعملية التزاوج قصد الحفاظ على السلالة. [29]

2- الحفاظ على الماء في الحظيرة:

إن المحمية تكون في خطر إذا كان الماء في خطر، لأن سلامة الحظيرة مرتبطة بسلامة مقوماتها الطبيعية والتي من بينها الماء كعنصر حيوي ويتم المحافظة عليه عن طريق توجيه استعماله وفق المسار السليم كما تخصص نقاط مائية لأجل الحيوانات، إضافة إلى تهيئة أحواض مائية وصيانتها وهذا حفاظا على هذه الثروة التي لا تقدر بثمن.

3- التربية البيئية من اهتمامات الحظيرة:

- يقوم الشركاء والمهتمون بالقطاع في المدارس والإكماليات وحتى الجامعات، بوضع مشاريع بيداغوجية تتناول مواضيع ذات صلة بكيفية حماية البيئة والتعرف على تراث الحظيرة الوطنية لثنية الحد، ولا يتم ذلك إلا عن طريق الاتفاقيات التي تبرم مع الهيئات والمصالح المختصة، وكمثال على هذا الإجراء، الاتفاق المحلي المبرم مع مديرية التربية قصد تخصيص دروس وأعمال تطبيقية وكذا خرجات ميدانية، إلى جانب القيام بمسابقات تحفيزية.

- تقوم مصالح الحظيرة بإصدار ملصقات ومنشورات تتطرق إلى أهمية البيئة وضرورة المحافظة عليها والتي تندرج ضمن التربية البيئية.

- تم في سنة 2005 تنظيم أول ملتقى وطني للتربية البيئية وتحسيس الرأي العام بأهمية التركيز على التربية البيئية لأنها تمثل خطوة لابد منها في المجتمع، وقد شارك في هذا الملتقى مختصون في البيئة وممثلون عن المجتمع المدني، وكذا المصالح المعنية بالفلاحة وخرجوا بتوصيات كانت بمثابة إستراتيجية وطنية اعتمدت في ميدان التربية البيئية.

– نظمت أيضا أيام إعلامية ودراسية وحملات تحسيسية تتعلق أساسا بمواضيع حساسة والتي تشكل محور اهتمام الكل، وهو كل ما يتعلق بالبيئة ويكون ذلك مرتبطا بمناسبة وطنية وإعلامية أو حتى مشكل يهدد الحظيرة مما يستدعي إجراء أيام دراسية وحملات للتحسيس بالخطر المحدق بها، وهذا طبعا بالتنسيق مع المجموعات المحلية والجامعات وحتى الجمعيات، أين يوضع التأطير التنظيمي بعد أن يتم اختيار الموضوع المناسب.

– فتح مركز للتربية البيئية يستقبل التلاميذ والمهتمين بهذا المجال لإنجاز مشاريع مختلفة في هذا الإطار، ويحتوي هذا المركز على متحف وقاعة للمطالعة والعرض، قاعة للأعمال اليدوية، مخبر، قاعة للإعلام الآلي، مكتبة وكذا قاعة للمحاضرات تتسع لـ220 شخصا.

4– الجولة الخضراء:

هي عبارة عن دورة سياحية تحسيسية والتي تنظم في شهر مارس من كل سنة، وتحظى هذه الأخيرة بمشاركة واسعة لأبناء ثنية الحد من كلا الجنسين، بالإضافة إلى التحسيس الجواري من خلال الاتصال بالسكان المحاذين للحظيرة الوطنية لتقديم إرشادات فلاحية ورعوية وكذا من أجل تثمين الحرف (كالطبخ والصناعات التقليدية).[30]

لقد قامت دار الحظيرة الوطنية للأرز بثنية الحد بتجسيد برنامج تحسيسي وتكويني حول أهمية البيئة والمحافظة عليها تستهدف 2000 تلميذ بالولاية، العملية شملت متمدرسين في الإبتدائي والإكمالي بعدد من بلديات الجهة بمشاركة مديرية التربية والمحافظة الولائية للكشافة الإسلامية الجزائرية، وقد أشرف على هذه المبادرة إطارات من دار الحظيرة الوطنية للأرز، حيث تم تقديم دروس حول طرق المحافظة على البيئة مع عرض أشرطة وثائقية حول التنوع الايكولوجي المتواجد بالحظيرة وتنشيط ورشات تكوينية بيئية، كما تم تنظيم خرجات علمية تحسيسية كل ظهيرة ثلاثاء بداخل غابة (الأرز) بثنية الحد سمحت بتقديم شروحات دقيقة حول الخصائص الطبيعية التي يزخر

بها هذا الموقع الطبيعي الجذاب مع إقامة مسابقة حول أحسن عمل بيئي تمثل أساسا في تجسيد أشغال يدوية كإنجاز شتلات نباتية. [31]

وتهدف هذه المبادرة إلى تعميم الثقافة والتربية البيئية عبر المؤسسات التربوية وتثمين التراث الطبيعي والحيواني للمنطقة وخلق روح المواطنة لدى التلاميذ من أجل حماية البيئة، وكذا إيجاد دعامات جديدة بيداغوجية وتقنية تعمل على التطوير العلمي لحماية البيئة.

5- التمويل البيئي لمشروع "البيئة والسياحة" بالحظيرة الوطنية للأرز في ثنية الحد:

سيجسد مشروع "البيئة والسياحة" بالحظيرة الوطنية للأرز لثنية الحد بتمويل من الصندوق العالمي للبيئة، ويتضمن المشروع تهيئة ممرات داخل الحظيرة المذكورة وإنجاز ثلاثة محلات لبيع منتوجات الصناعات التقليدية التي تشتهر بها المنطقة على غرار الزرابي، كما يشمل هذا المشروع البيئي في تجسيده نشاطات تعنى بحماية أشجار الأرز الأطلسي وذلك من خلال تجسيد عمليات تطوعية لتنظيفها وكذا تنظيم لقاءات تحسيسية مع زوار غابة "المداد" لتوعيتهم بضرورة المحافظة على الثروة الطبيعية. [32]

وترمي هذه المبادرة إلى ترقية السياحة الخضراء داخل الحظيرة الوطنية للأرز وكذا تثمين الصناعات التقليدية للمنطقة حيث يواجه العديد من حرفييها مشكل تسويق منتوجاتهم، وبغية تجسيد أنجع للمشروع استفادت إطارات من جمعية "الأرز" من دورة تكوينية نظمت من طرف مكتب الصندوق العالمي للبيئة بالجزائر.

خاتمة:

تمتلك الجزائر 11 حظيرة وطنية، وتعد حظيرة ثنية الحد بتسمسيلت أقدم حظيرة في الجزائر، هذه الحظيرة ألهمت كل المؤرخين والمستكشفين عبر الأزمنة، ورغم ما تعرضت له من طرف المستعمرين إلا أنها احتفظت بطابعها المتميز؛ ولقد أثبتت البحوث العلمية أن الحظيرة تدخل في إطار التوازن البيولوجي حيث تتضمن تدرج في المدن الجغرافية، وتم تعيينها كمحمية طبيعية أو بالأحرى حظيرة وطنية وهذا وفق المرسوم رقم 83/459

المؤرخ في 23 جويلية 1983، ولقد حاولت هذه الحظيرة بصفتها كمحمية أن تساهم في الحفاظ على البيئة من خلال ادوات مختلفة تمثلت في:

- حماية التراث وتطويره.
- الحفاظ على الماء في الحظيرة.
- التربية البيئية التي تعد من اهتمامات الحظيرة، وتقوم الحظيرة أيضا بجولات خضراء تحسيسية حول أهمية البيئة والمحافظة عليها .
- التمويل البيئي لمشروع البيئة والسياحة بالحظيرة من طرف الصندوق العالمي للبيئة.

هوامش ومراجع الدراسة

[1] –الطاهر خامرة، "المسؤولية البيئية والاجتماعية، مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في التنمية المستدامة"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد وتسيير مؤسسة، جامعة ورقلة، 2007، ص 63.

[2] – سالمي رشيد، "أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع علوم تسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص121.

[3] – عبد الرزاق مقري ، "مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية"، دار الخلدونية، ط1، الجزائر، 2008م ، ص253.

[4] – المفاهيم الحديثة لحماية البيئة، www.schoolarabia.net.

[5] – إبراهيم خليل بظاظو، الجغرافيا والمعالم السياحية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص:146.

[6] – أكرم عاطف الرواشدة، السياحة البيئية في محمية غابات عجلون، دراسة استطلاعية، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 05، العدد02، 2012، ص:151.

[7] – بدرية عبد الله العوضي، دور القانون في حماية المحميات الطبيعية في منطقة الخليج العربي، بحث مقدم إلى مؤتمر" نحو دور فعال للقانون في حماية البيئة، كلية الشريعة والقانون بالتعاون مع الهيئة الاتحادية للبيئة، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2-4 ماي 1999، ص: 03.

[8] – فراس ياوز عبد القادر، الجرائم الماسة بالمحميات الطبيعية " دراسة مقارنة "، مجلة الحقوق بجامعة المستنصرية بالعراق، المجلد 04، العدد 17، 2012، ص: 06.

[9] – نفس المرجع السابق، ص ص :05-06.

[10] – محمد عبد البديع، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006، ص: 166.

[11] – مصطفى بابكر، السياسات البيئية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 25 جانفي، 2004، ص: 10 .

[12] – Christophe Heckly , la politique fiscale dans les pays industrialisés, dunod, paris, 1999 , p :88

[13] – السياحة المستدامة،انظر الموقع: www.costlearn/org/eg/boxes/tool، تاريخ الإطلاع: 2012/02/03 على الساعة: 20:00.

[14] – وكالة حماية البيئة الدانمركية،تعبئة الموارد المالية لتنفيذ الخطة الإستراتيجية لاتفاقية بازل، الجزء الأول، تقرير الإرشادات، مارس 2004، ص: 08.

[15] – فواز كرامي، 17 يوليو 2010، ص: 17، رابط التحميل: www.alanba.com.kw/archivepdf/pdf/2010/07/17-07-2010/17.pdf، تاريخ التحميل: 2013/01/07 على الساعة : 11:00.

[16] – مزياني نور الدين وقحام وهيبة، التوعية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الخامس حول: اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة، 11-12 نوفمبر 2008، ص: 05.

[17] – السياحة المستدامة، انظر الموقع: www.costlearn/org/eg/boxes/tool ، تاريخ الإطلاع: 03 /02/ 2012 على الساعة: 20:00.

[18] – عزاوي أعمر ولعمى أحمد،الثقافة البيئية بعد استراتيجي لحماية البيئة،الملتقى العلمي الدولي حول: سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة،21-22 نوفمبر2012 ، ص: 42.

[19] – صلاح الدين شروخ، التربية البيئية الشاملة البيداغوجيا والأندراغوجيا، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2008، ص: 19.

[20] – كاظم المقدادي، التربية البيئية، الأكاديمية العربية المفتوحة، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم إدارة البيئة، الدانمارك، السويد، 2006، ص: 13.

[21]– قدي عبد المجيد ومنور أوسرير ومحمد حمو، الاقتصاد البيئي، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2010، ص: 204.

[22]– نفس المرجع السابق، ص: 205.

[23]– التدريب البيئي، رابط التحميل:
http://www.eeaa.gov.eg/English/reports/achivements2008/trainnig.pdf
، تاريخ التحميل 25/ 04/ 2013 على الساعة 18:00.

[24] – وزارة التهيئة العمرانية، البيئة والسياحة، التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة، 2007، ص: 169.

[25] – الديوان الوطني للسياحة، الهقار والطاسيلي عالم من الطمأنينة، مطبوعات الديوان الوطني للسياحة، ص: 20.

[26] – نفس المرجع السابق، ص: 14.

[27] – بلقاسم ماضي وخديجة لدرع، السياحة البيئية كوسيلة لحماية الطبيعة والتنمية المستدامة في الجزائر" دراسة حالة الحظيرة الوطنية للأرز ثنية الحد بولاية تسمسيلت"، الملتقى الوطني حول: فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، جامعة الحاج لخضر بباتنة، 19-20 نوفمبر 2012، ص:07.

[28] - Direction Générale des Forêts, ATLAS des parc nationaux algérien,parc national de théniet El Had, Mars 2006, pp:13-14.

[29]– الحظيرة الوطنية بثنية الحد، أنظر الموقع:
http://www.ouarsenis.com/vb/showthread.php?t=34418، تاريخ الإطلاع: 2013/08/26 على: 10:30.

[30] – الحديقة الوطنية ثنية الحد، ويكيبيديا الموسوعة الحرة،انظر الموقع: http://ar.wikipedia.org/wiki، تاريخ الاطلاع :2013/08/09على الساعة :19:25.

[31]– التلاميذ يستفيدون من برنامج تحسيسي للحفاظ على البيئة، انظر الموقع: http://www.djazairess.com/akhbarelyoum/55249، تاريخ الإطلاع :2013/08/26 على الساعة: 23:00.

[32]– مشروع "البيئة والسياحة" بالحظيرة الوطنية للأرز في ثنية الحد (ولاية تيسمسيلت)، انظر الموقع:
http://www.aps.dz/spip.php?page=article&id_article=93680، تاريخ الإطلاع: 26/ 08/ 2013 على الساعة: 22:00.

Services d'irrigation, 2012.

-Feing C., Chan K. et Sanna C., 2009. Le bambou. Conservation et formes, université de la Réunion, 2009, p. 4-15.

-Liénard A., Boutin C., Molle P., Racault Y., Brissaud F., Picot B., 2004. Filtres plantés de roseaux à flux vertical et lagunage naturel en traitement d'eaux usées domestiques en France. Ingénierie N° spécial, 2004, p. 87- 99.

-MRE, 2003. Le secteur de l'eau en Algérie. Ministère des Ressources en Eau, Algérie, 2003.

-MRE, 2012. Ministère des Ressources en Eau, Algérie, 2012.

-NEE, 2012. Etude de la station d'épuration des eaux usées de la ville de Batna. Nationale Eau et Environnement, Algérie, 2012, p. 1- 9.

-ONA, 2012. Office national d'assainissement. Unité de Batna, service d'assainissement, Algérie, 2010.

-Poulet J.B., Terfous A., Dap S. et Ghenaim A., 2004. Station d'épuration à lits filtrants plantés de Macrophytes. Courrier du Savoir N°05, Juin 2004, p. 103-106.

-SMB3, 2011. Sous mission B3, Rapport définitif, Batna, Algérie, 2011.

-Tamrabet, 2011. Contribution à l'étude de la valorisation des eaux usées en maraichage. Thèse de Doctorat en sciences : Université Hadj Lakhdar – Batna (Algérie).

-Valiron F., 1983. La réutilisation des eaux usées. Paris : Edition du BRGM (Lavoisier).

-WABAG, 2010. Rapport mensuel,WABAG E&M, STEP Batna, Algérie, 2010, p. 1- 3.

tiques est en cours de réalisation pour séparer les rejets domestiques de celles industrielles, des traitements complémentaires pour ajuster la qualité des eaux usées épurées serai nécessaire, une réhabilitation de la station d'épuration selon un procédé plus classique d'aération prolongée avec une nitrification – dénitrification poussée serait judicieuse. Le recours aux roseaux est la meilleure solution comme complément d'épuration, par leurs plantation au long de l'oued El Gourzi qui charrie les eaux usées épurées vers plusieurs régions agricoles.

Références Bibliographiques

-Benblidia M., 2011. L'efficience d'utilisation de l'eau et approche économique. Plan Bleu, Centre d'Activités Régionales PNUE/PAM, Etude nationale, Algérie, 2011, p. 9-12.

-Benmessaoud H., M. Kalla et H. Driddi, 2009. Évolution de l'occupation des sols et désertification dans le Sud des Aurès (Algérie). Laboratoire Risques naturels et aménagement du territoire, Faculté des sciences, Université El Hadj Lakhdar, Batna, p. 2-10.

-Berkane A. et Yahiaoui A., 2007. L'érosion dans les Aurès. Sécheresse, 2007, 18 (3) 213-6.

-Boutin C., Prost- Boucle S., Boucher M., 2010. Étude des filtres plantés de roseaux dimensionnés pour des campings. Rapport final, Domaine Ecotechnologies et Pollutions Action 27-1, p. 10-68.

-DEAT, 2010. Direction de l'environnement et d'aménagement du territoire de Batna, Algérie, 2010.

-Dekhinet S., Berkane A., Yahiaoui A., Hassaine B. et Chaabane K., 2007. Carte des substances utiles de la wilaya de Batna. Laboratoire de LAPAPEZA, Université de Batna, Rapport final, 2007, p. 2-3.

-DREB, 2012. Direction des ressources en eau de Batna. Services d'irrigation, Algérie, 2006.

-DSA, 2009. Direction des services agricoles de la de Batna. Services des statistiques, 2009.

-DSA, 2012. Direction des services agricoles de la de Batna.

d'ajuster la qualités des eaux usées traités biologiquement, et rend ces eaux utiles pour l'irrigation, le captage des eaux est assurer par un exutoire qui dirige les eaux vers un puits fondé latéralement du l'Oued et équipé d'un système de pompage (Figure 11).

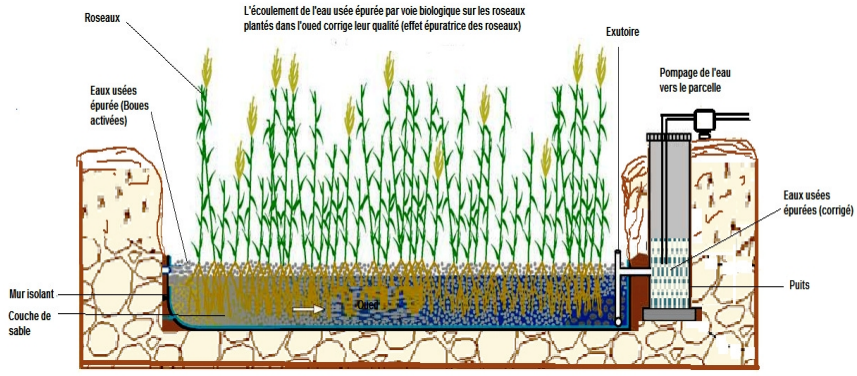

Figure 11. Schéma d'une coupe longitudinale de l'oued représentative de la méthode d'épuration par les roseaux.

6. Conclusion

L'analyse de la situation de la réutilisation des eaux usées en agriculture dans la région de Batna (est algérien), a montré que les moyens disponibles sont encourageants du point de vue juridiques, infrastructure et disponibilité des eaux usées. La direction des ressources en eau de Batna a pris les devants et a engagé des études de réalisation des stations d'épurations.

[6] Le projet est en cours de réalisation.

La wilaya (Département) de Batna est appelée à augmenter la cadence des réalisations des stations d'épuration pour préserver les nappes contre la pollution ou, autrement dit, la contamination des eaux souterraines et faire profiter les agriculteurs de leur réutilisation en agriculture. La faiblesse de gestion et la confusion administratif fait partie des facteurs qui ralenties les politiques de réutilisation des eaux usées épurées. Les problèmes techniques concernant la qualité des eaux usées épurées sont les plus importants, vue une utilisation clandestine de ces eaux par les agriculteurs de la région pour l'irrigation de ces parcelles. Un projet de canalisation autonome pour les eaux usées domes-

La station d'épuration de Timgad a été réalisée pour la collecte des eaux usées domestique de la ville de Timgad, ainsi que les eaux pluviales, ces derniers vont acheminant vers le barrage de koudiat Medaouer pour servir à l'irrigation des périmètres agricoles à la périphérie de la ville. D'après la direction des services agricoles et en collaboration avec la direction des ressources en eau de Batna, un projet d'irrigation [4] d'environ 100 hectares dans la région de Timgad par les eaux usées épurées de la station d'épuration de Timgad (DSA, 2012).

5.2. Prospectives des demandes

Devant une situation mal maitrisée, il y a une confusion entre les différents acteurs de la réutilisation des eaux usées épurées dans la région de Batna. La réglementation permet aux agriculteurs de réutilisée les eaux usées épurées pour irriguer leur parcelles, mais la qualité des eaux épurées est infectée [5], alors les autorités publiques n'arrivent pas à autoriser leur réutilisation. Si en veut corriger cette situation, la seule solution c'est de corriger la qualité des eaux usées épurées, puisque en peut pas empêcher les agriculteurs d'utilisée ses eaux (Les eaux usées épurées écoulent dans l'Oued El Gourzi qui traverse plusieurs régions agricoles, c'est pendant la nuit que des motopompes géantes sont installées pour siphonner le fond de l'oued). Des méthodes moins couteuses peuvent améliorent la qualité des eaux épurées.

[4] Le projet est en cours de réalisation.

[5] Problème de rejets industrielles et domestiques nom épurées en aval de la station d'épuration.

Tout simplement, il suffit de séparé les rejets industrielles de celle domestique, par une canalisation autonome [6] (ce projet est déjà étudiée et entraine de réalisation par l'ONA) et de plantée des roseaux tout en long du Oued El Gourzi. L'effet épuratrice des roseaux a été prouvé par plusieurs étude (Boutin et *al,*. 2010; Liénard et *al,*. 2004; Poulet et *al.*, 2004) et déjà fréquent pour l'assainissement individuelle (fosse septique). Les roseaux sont connus de longue date pour leurs capacités à absorber les toxines, bactéries et autres résidus indésirables présents dans les eaux et les sols (Feing et *al.,* 2009). La plantation des roseaux tout au long du circuit de l'Oued El Gourzi va permettre

Photo1. Pompage des eaux usées polluées pour l'irrigation des parcelles.

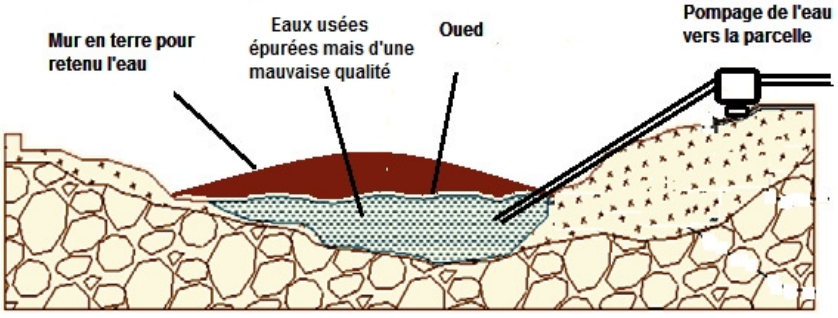

Figure 10. Schéma d'une coupe longitudinale de l'oued représentative de la méthode d'irrigation utilisée par les agriculteurs.

904 du 19/09/2010, Laiterie d'Aurès N° 905 du 19/09/2010 et Abattoir des volailles N° 906 du 19/09/2010) sommées de traiter les eaux utilisées avant de les rejeter vers le canal menant vers la station n'ont pas eu d'effet (DEATB, 2010). La station a été conçue pour traiter les eaux usées domestiques ou industrielles traitées au préalable, les eaux chimiquement polluées constituent une menace pour le bon fonctionnement de la station (DEATB, 2010). Le projet de la station d'épuration des eaux usées de la ville de Batna a été relancé en 2005 et aura coûté 980 millions de dinars (environ 9 millions Euros). Sa gestion est assurée par l'office national de l'assainissement (ONA), conçue pour traiter 20 000 m^3 par jour, soit les rejets d'une population de 200 000 personnes (ONA, 2012). En effet, cette station, se trouvant à la périphérie de la ville, a une capacité de traitement qui avoisine les 20 000 m^3 d'eaux usées, ce qui est insuffisant pour prendre en charge non seulement toute l'eau rejetée par les habitants de la ville (environ 34 000 m^3), mais aussi celle de la commune de Tazoult (environ 4000 m^3), qui a vu son réseau d'évacuation des eaux usées relié à celui de la ville de Batna. Plus de 16 000 m^3 d'eaux usées sont donc reversés dans la nature. Un budget de 1,5 milliards de Dinars (environ 13,8 millions Euros) a été consacré aux travaux d'extension de la station (DREB, 2012). Les eaux usées, à moitié épurées, sont pour le moment déversées dans l'oued El Gouzi qui serpente jusqu'à la vallée d'El Maadher, charriant ainsi sur son passage les rejets domestiques et industriels des agglomérations en aval de l'unique station d'épuration des eaux usées de la ville, certains agriculteurs les utilisent pour irriguer leurs champs, les propriétaires des parcelles mitoyens avec l'oued El Gourzi pompent l'eau usées épurée d'une mauvaise qualité. Selon la direction des ressource en eau et dans le cadre des interventions périodiques, le Wali du Batna, le directeur des ressources en eau et la gendarmerie, ont saisi un certain nombre d'équipement dont des pompes utilisés par des agriculteurs, de même des cultures irriguées par des eaux usées normalement épurées dans la station d'épuration de Batna ont été détruits (Figure 10).

Tableau 6. Paramètres et performances du processus avant épuration (WABAG, 2010).

Paramètres	Valeur	Paramètres	Performances du processus
DBO_5.	211 mg/l	Rapport DCO/DBO	3,5
DCO	759 mg/l	PH	7,5
MES	334 mg/l	Température	14° C

Le rapport (3,5) valeur indicative de biodégradabilité DCO/DBO est élevé par rapport à la valeur contractuelle de 2,5 qui caractérise un rejet urbain biodégradable. Ceci est très significatif pour dire que le rejet de la ville de Batna est caractérisé par une prédominance de substance non domestiques notamment les huiles industrielles et hydrocarbures. Ces rejets non prévus par le contrat de management causent des dysfonctionnements du traitement biologique. En effet, la mesure quotidienne de l'indice de Mohlman des boues actives a donné un indice moyen de 200 mg/ml (≥150) ce qui confirme la perturbation du processus biologique et explique la formation de mousses biologique abondantes dans le bassin d'aération. L'impact de cette mousse sur les eaux épurés est la concentration en MES et DCO toutes deux élevées à la sortie de la station (WABAG, 2010). Les concentrations moyennes à la sortie sont: 19 mg/l de DBO_5, 108 mg/l de DCO, 46 mg/l de MES. Le rendement épuratoire est de: 91% d'élimination de DBO_5, 87% d'élimination de DCO, 87.6 d'élimination MES. L'oxygène dissous fourni au bassin biologique est moyenne de 1.77 mg/l. Le volume total d'eau épuré mensuel est d'environ 375.510 m^3 soit une moyenne de 13.411 m^3/j. La filière des boues extrait et traite environ 4506 m^3 de boue épaissie (WABAG, 2010).

5.2. Analyse de la situation

La station d'épuration des eaux usées de la ville de Batna, est actuellement confrontée au problème des eaux des unités de la zone industrielle, polluées par les produits chimiques et huiles brûlées. Les mises en demeure adressées par la direction de l'environnement aux unités polluantes (au Complexe de textile N°

Les bilans d'exploitations mensuelles ont été observés. Voici un tableau (5) listant les débits moyens et les rapports DCO/DBO en entrée, ainsi que l'efficacité du traitement (SMB3, 2011).

Tableau 5. Qualité de l'effluent rejeté (SMB3, 2011).

Désignation	Echantillon moyen	Valeur
DBO_5	24 heures	30 mg/l
DBO_5	2 heures	40 mg/l
DCO	24 heures	90 mg/l
DCO	2 heures	120 mg/l

Les problèmes observés sur le réseau d'assainissement en amont ne peuvent pas être régulées puisque la station ne comporte pas de bassin tampon. Concernant la qualité des eaux usées, un rapport DCO/DBO élevé est constamment observé, et témoigne de la présence d'eaux usées non traitées d'origine industrielle. La valeur classique pour un effluent urbain est plutôt située entre 2 et 2,5. Ce rapport élevé peut entrainer plusieurs dysfonctionnements : prolifération de mousses dans les bassins d'aération, perturbation du voile de boue dans les décanteurs secondaires (SMB3, 2011). Les performances de traitement sont cependant globalement bonnes en ce qui concerne les mesures de DBO, DCO et MES. Par contre, l'azote et le phosphore ne peuvent pas être traités correctement avec la filière mise en place pour cette station. Ces paramètres ne sont d'ailleurs pas mesurés. Ils devraient être suivis régulièrement afin de quantifier le problème et prévoir une amélioration du traitement, avec probablement une réhabilitation de la filière.

5.1.3. Qualité des eaux épurées.

Durant tous les journées du mois, le débit journalier moyen est d'environ 15 000 m^3/j (WABAG, 2010). Au courant du mois, la station d'épuration relevai et traitai un volume total d'environ 404.296 m^3 avec la moyenne d'environ 14,43 m^3/j, correspondant aux charges moyennes suivantes: 3,12 tonnes/j de DBO, 11.3 tonnes/j de DCO, 5 tonnes/j de MES (Tableau 6) (WABAG, 2010).

Figure 9. Localisation d'Oued El Gourzi et la station d'épuration des eaux usées dans la ville de Batna (Source : Google).

Elle a été mise en service en 2005 suivant le procédé classique des boues actives, selon une filière de type contact- stabilisation, comprenant une charge massique moyenne suite à une aération conventionnelle dans le but d'obtenir une très bonne élimination de la DBO (Tableau 3).

Tableau 3. Charges hydrauliques (SMB3, 2011).

Paramètres	Unité	Valeur du paramètre		
		Urbain	Industriel	Total
Equivalent habitant	EH	140000	60000	200000
Consommation spécifique d'eau (dotation)	L/hab/j	100	-	-
Taux de rejet	-	0.80	-	-
Débit moyen rejeté	m^3/j	11200	8675	19875
Débit de pointe journalier au temps sec	m^3/j	16800	10410	27210
Débit de pointe horaire au temps sec	m^3/h	1050	600	1650
Débit de pointe horaire au temps pluie	m^3/h	1575	600	2175

Cette filière de traitement ne permet pas de traiter correctement la pollution azotée et phosphorée. Une réhabilitation de la station selon un procédé plus classique d'aération prolongée avec une nitrification –dénitrification poussée serait judicieuse. Cependant à l'heure actuelle, un simple doublement de la capacité station est prévu, suivant le même type de filière (Tableau 4) (SMB3, 2011).

Tableau 4. Charges polluantes (SMB3, 2011).

Désignation	**Valeur**
Charge massique de **DBO_5** à l'entrée de la STEP	9725 kg/j
Charge massique de **DCO** à l'entrée de la STEP	19450 kg/j
Charge massique de **N_{org}** à l'entrée de la STEP	600 kg/j
Charge massique de **NTK** à l'entrée de la STEP	2200 kg/j
Charge massique de **P_{tot}** à l'entrée de la STEP	320 kg/j
Charge massique de **MES** à l'entrée de la STEP	13995 kg/j

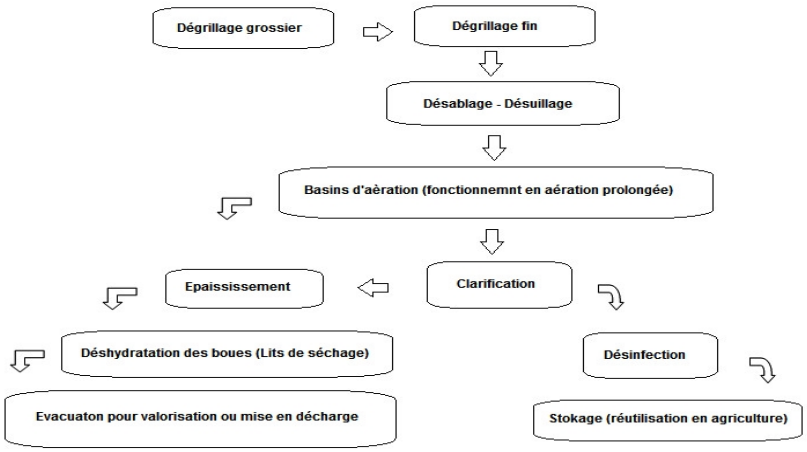

Figure 8. Schéma de la filière de traitement retenue.

5.1.2. La station d'épuration de Batna

La station d'épuration des eaux usées de Batna a été réalisée à des fins multiples : la protection de l'Oued El Gourzi et de ces affluents en éliminant tous les rejets et en acheminant ces derniers vers la station d'épuration, la protection de la nappe d'El Maadher qui est une ressource très importante pour l'approvisionnement en eau potable de la ville de Batna, La réutilisation des eaux usées pour l'irrigation et l'utilisation des boues produites comme amendement pour les terres agricoles (Figure 9).

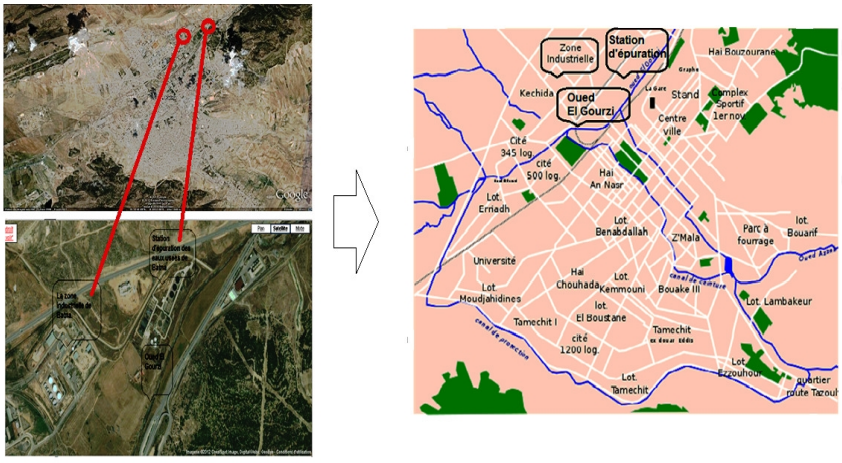

autrement dit, la contamination des eaux souterraines et faire profiter les agriculteurs de leur réutilisation en agriculture (Figure 7) (MREB, 2012).

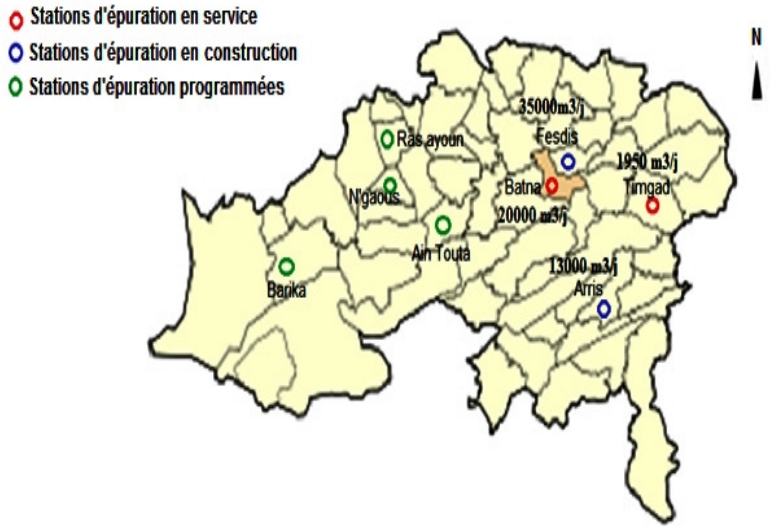

Figure 7. Carte de localisation des stations d'épuration dans la région de Batna.

La future station d'épuration d'Arris prendra en charge l'épuration des eaux usées urbaines de la ville d'Arris pour une capacité de 66 000 équivalent-habitant. Elle sera implantée en zone rurale, sur une parcelle d'un hectare, située sur la rive droite de l'oued Labiod. Après analyse des données de basses pour le choix de procédé d'épuration approprié à la charge de pollution et à la qualité de rejet exigé, il a été envisagé un traitement par boues activées à faible charge en aération prolongée (Figure 8) (NEE, 2012). La future station d'épuration de Fesdis prendra en charge l'épuration des eaux usées urbaines de la ville de Fesdis et une partie de l'agglomération de de la ville de Batna ainsi que les rejets du pôle universitaire.

5. Analyses et prospectives des demandes

Des entretiens ont été réalisée avec les déférents acteurs de la filière de l'épuration et la réutilisation des eaux usées au niveau de la région de Batna, comme ils sont indiqués dans la réglementation en vigueur (Décret N° 07-149) pour dimensionner l'élaboration et le processus décisionnel de cette pratique, voir les moyens juridiques, administratif, techniques et financières disponibles et évaluera leur impact sur l'agriculture de la région de Batna (Figure 6).

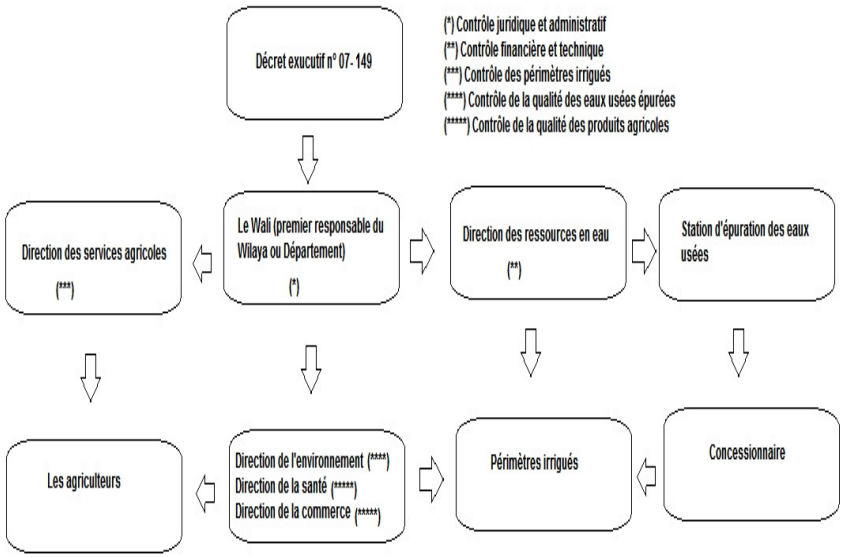

Figure 6. Les acteurs de la filière de réutilisation des eaux usées.

5.1. Situation des demandes

5.1.1. La réalisation des stations d'épurations

La direction des ressources en eau de Batna a pris les devants et a engagé des études de réalisation des stations d'épurations à la ville d'Arris et Fesdis, et plusieurs études pour la programmation des stations d'épurations à Aïn Touta, à Barika, à Ras-Layoun et à N'Gaous. La wilaya (Département) de Batna est appelée à augmenter la cadence des réalisations des stations d'épuration pour préserver les nappes contre la pollution ou,

4.3. Épuration des eaux usées dans la région de Batna.

4.3.1. Situation de l'assainissement.

Le secteur de l'assainissement a connu une redynamisation et une attention particulière des pouvoirs publiques et du secteur des ressources en eau (Tamrabet, 2011), 90 % de la population (299230 habitants en 2012) agglomérée (ville de Batna) est raccordée à un réseau d'assainissement (ONA, 2012). La longueur totale du réseau d'assainissement avoisine 32.000 km (réseau urbain de 20 000, réseau semi rural de 7 500 et réseau rural aggloméré de 4 500 Km) (ONA, 2012). L'effort de réalisation d'assainissement a permis d'améliorer le cadre de vie à l'intérieur des agglomérations, mais il a entraîné une concentration des rejets d'eaux usées dans les exutoires qui les acheminent vers des oueds déjà étouffés par les charges de pollution (Tamrabet, 2011). La direction des ressources en eau de Batna, en vue d'améliorer le cadre de vie de quelque 10 000 riverains, a bénéficié d'une enveloppe de 400 millions de dinars (environ 3.7 millions Euros) dans le cadre du plan de développement sectoriel (PSD). Ce montant est destiné à la rénovation et à l'extension du réseau d'assainissement de Batna ainsi qu'à la réalisation d'un collecteur de Hamla (nouvelle ville) à la station d'épuration de Batna avec la prise en charge de toute la zone d'extension prévue estimée à 1400 hectares (ONA, 2012).

4.3.2. Les stations d'épurations.

Le parc des stations d'épurations des eaux usées dans la région de Batna constitue de deux stations d'épuration des eaux usées (Tableau 2) mise en service en 2005 (ville de Batna) et en 2008 (ville de Timgad).

Désignation	Capacité		Processus
	(Eq/H)	(m3/j)	
Batna	200 000	20 000	Station d'épuration « Boues activées à moyenne charge »
Timgad	13 800	1 950	Station d'épuration « Boues activées à faible charge »

Tableau 2. Les stations d'épuration des eaux usées à Batna.
Source : ONA, 2012.

de l'environnement et ministère du commerce. Une autre réglementation a été mise en œuvre, c'est l'arrêté interministériel du 8 Safar 1433 correspondant au 2 janvier 2012, l'arrêté a pour objet de fixer la liste des cultures autorisées pouvant être irriguées avec des eaux usées épurées (Tableau 1).

Tableau 1. Liste des cultures pouvant être irriguées avec des eaux usées épurées.

Groupes de cultures pouvant être irriguées avec des eaux usées épurées	**Liste des cultures**
Arbres fruitiers (*)	Dattiers, vigne, pommier, pêche, poirier, abricotier, néflier, cerisier, prunier, nectarine, grenadier, figuier, rhubarbe, arachides, noix, olivier.
Agrumes	Pamplemousse, citron, orange, mandarine, tangerine, lime, clémentine.
Cultures fourragères (**)	Bersim, maïs, sorgho fourragers, vesce et luzerne.
Culture industrielles	Tomate industrielle, haricot à rames, petit pois à rames, betterave sucrière, coton, tabac, lin.
Cultures céréalières	Blé, orge, triticale et avoine.
Cultures de production de semences	Pomme de terre, haricot et petit pois.
Arbustes fourragers	Acacia et atriplex.
Plantes florales à sécher ou à usage industriel	Rosier, iris, jasmin, marjolaine et romarin.

(*) L'irrigation avec des eaux usées épurées est permise à condition que l'on cesse l'irrigation au moins deux (2) semaines avant la récolte. Les fruits tombés au sol ne sont pas ramassés et sont à détruire. (**) Le pâturage direct dans les parcelles irriguées par les eaux usées épurées est strictement interdit et, ce afin de prévenir toute contamination du cheptel et par conséquent des consommateurs.

usées épurées en agriculture. A fin 2011, le volume réutilisé est estimé à 17 Millions de m^3/an, afin d'irriguer plus de 10 000 hectares de superficie agricoles (MRE, 2012). Le potentiel de la réutilisation des eaux usées épurées à des fins agricoles évoluera d'une manière significative d'environ 17 Millions de m^3 en 2011 à environ 200 millions de m^3 en 2014, et le nombre de stations concernées sera de 25 stations d'épurations à l'horizon 2014 (MRE, 2012). Les stations d'épurations gérées par l'ONA concernées par les projets de réutilisation des eaux usées épurées en cours d'étude ou de réalisation, sont au nombre de 12, pour l'irrigation de plus de 8 000 hectares de terres agricoles (MRE, 2012). Un plan d'action entre ONA et ONID (Office national d'irrigation et de drainage) est en cours d'étude, pour définir les possibilités réelles d'une éventuelle réutilisation des eaux usées épurées des stations d'épurations exploitées par l'ONA pour l'irrigation des grands périmètres d'irrigation (GPI) gérés par l'ONID au niveau des cinq (05) bassins hydrographiques à l'échelle nationale (MRE, 2012).

4.2. Cadre réglementaire

Un projet d'élaboration de normes Algériennes et d'un guide technique pour les bonnes pratiques de la réutilisation des eaux usées pour des fins agricoles est en cours d'approbation par l'Institut Algérien de Normalisation (IANOR). La réutilisation des eaux sollicite une coordination étroite entre les différentes structures impliquées dans les opérations de réutilisation à tous les niveaux (MRE, 2012). Le décret exécutif nº 07-149 de 20 mai 2007 publié dans le Journal officiel de la République algérienne nº 35, 23 mai 2007, p. 8 à 12, fixe les modalités d'utilisation des eaux usées épurées à des fins d'irrigation se forme de concession ainsi que le cahier des charges-type y afférent. Ce décret règle tous les processus d'utilisation des eaux usées épurées par les stations d'épurations, par une demande adressée par un concessionnaire à le Wali (premier responsable du wilaya ou département) de la région, cette demande comporte une convention avec la station d'épuration qui fournit les eaux usées épurées. Le contrôle technique, la gestion des périmètres irriguées et le contrôle sanitaire ainsi que la qualité de l'eau épuré et des produits agricoles est assurée par le ministère des ressources en eau, ministère de l'agriculture, ministère de la santé, ministère

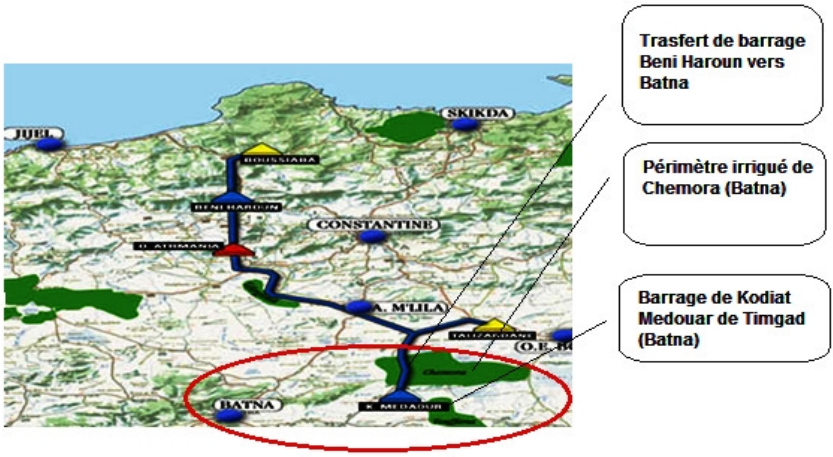

[3] Le plus grand ouvrage hydraulique en Algérie.

Figure 5. Carte d'ménagement de barrage de Beni Haroun pour l'irrigation de la région de Batna (MRE, 2012).

4. Situation actuelle de la réutilisation des eaux usées

La réutilisation des eaux usées épurées est une action volontaire et planifiée qui vise la production de quantités complémentaires en eau pour différents usages. Aujourd'hui la stratégie nationale du développement durable en Algérie se matérialise particulièrement à travers un plan stratégique qui réunit trois dimensions à savoir : Sociale, Economique et Environnementale (MRE, 2012).

4.1. Situation en Algérie

Le réseau national d'assainissement total un linéaire de 27000 kilomètres. Le taux de recouvrement est hors population éparse de 85%. Le volume global d'eaux usées rejetées annuellement est évalué à près de 600 millions de m^3, dont 550 pour les seules agglomérations du nord. Ce chiffre passerait à près de 1150 millions de m^3 à l'horizon 2020. La réutilisation des eaux usées épurées pour l'irrigation doit concerner en priorité les zones déficitaires en eau conventionnelle, c'est le cas de la région de Batna à climat aride (MRE, 2003). Parmi les stations d'épuration exploitées par l'ONA (Office nationale d'assainissement) à travers les 43 wilayas (Départements), quelques-unes sont concernées par la réutilisation des eaux

captées par le barrage sont destinées à l'alimentation en eau potable (AEP), celles captées par les retenues collinaires sont destinées à l'irrigation.

[2] Direction territoriale sous tutelle du ministère des ressources en eau.

Mais pour satisfaire les 422 877 hectares de superficie agricole utile, la wilaya de Batna a recours aux forages; ils sont au nombre de 580, dont 30 sont abandonnés (Figure 4) (DREB, 2012).

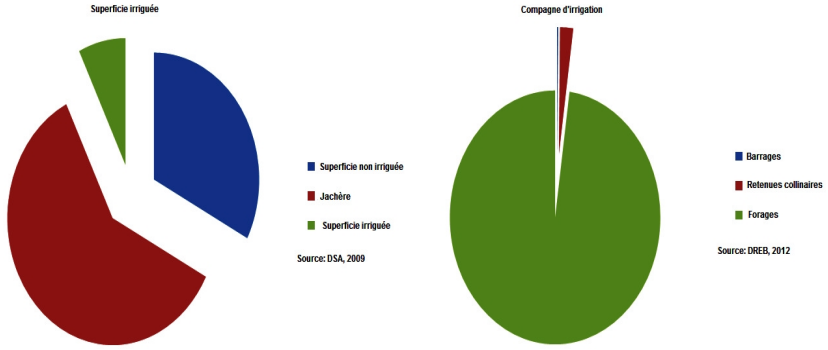

Figure 4. L'irrigation dans la région de Batna.

3.3. L'Aménagement de barrage de Beni Haroun

Atout maître pour les Aurès (Batna), l'aménagement de barrage de Beni Haroun [3] est le principal système de la région. Il permettra d'assurer un volume annuel de 504 millions de m^3, 242 millions de m^3 pour l'A.E.P de 4 620 000 habitants et 262 millions de m^3 pour l'irrigation de 30 000 hectares (y a compris la région Batna) (Figure 5) (MRE, 2012).

qui occupent la plus grande superficie en rapport avec: 4231hectares. Quant aux cultures fruitières à pépins, c'est le pommier et qui prédominent avec 3253 hectares. L'olivier occupe une surface d'environ 4888 hectares.

3. Situation actuelle de l'irrigation

3.1. Situation en Algérie

Dans les conditions déficitaires en ressources en eau, le secteur de l'agriculture est le plus gros demandeur en eau, rapporte qu'en 2006, 900000 hectares soit 10,5% de la SAU sont irrigués, et 78% de cette superficie l'est avec des eaux souterraines et 13% avec des eaux superficielles (Tamrabet, 2011). La gestion des périmètres irrigués s'améliore peu à peu avec leur prise en charge par l'ONID (Office nationale de l'irrigation et de drainage). L'extension des surfaces irriguées en PMH (petits et moyens hydrauliques) bien qu'encourageante pour le développement de l'agriculture à provoquer un accroissement considérable des forages individuelles et des surexploitations dangereuses de certaines nappes souterraines, la tarification sur l'eau agricole est faible (Benblidia, 2011). Deux type d'exploitations agricoles irriguées : les grandes périmètres irriguées (GPI) relevant à l'état et gérer par l'ONID. Ces périmètres sont irrigués par des barrages et des forages dans le nord du pays, dans le sud l'irrigation est assurée à partir des forages profonds dans les grandes nappes de l'albien (Benblidia, 2011). Leur superficie est de l'ordre de 200000 ha, les cultures pratiquées dans les GPI (en 2008) l'arboriculture (64,6 %), le maraîchage (28,5 %), les cultures industrielles (6,1 %) et le reste céréales et fourrages (Benblidia, 2011). Les petites et moyennes hydrauliques (PMH) constituée de petites périmètres et aires d'irrigation (productions privés) (Benblidia, 2011).

3.2. Situation dans la région de Batna

L'exploitation des eaux souterraines, présenté par la direction des ressources en eau de Batna [2], est plus importante que celle des eaux superficielles en dépit de l'existence de trois bassins versants: bassin du constantinois, du Hodna et celui des Aurès N'memcha (DREB, 2012). La mobilisation d'une partie de ces eaux est assurée essentiellement par un seul barrage, Koudiat Medaouer d'une capacité 74 hm^3, et par 12 retenues collinaires, de moindre importance, d'une capacité de 5, 97 hm^3. Les eaux

La céréaliculture : La céréaliculture pratiquée dans la région de Batna est caractérisée par une faible production. La pression exercée par les facteurs du milieu, notamment l'irrégularité des pluies et leurs insuffisances dans la plus parts des cas, les mauvais pratiques culturales ; sont des facteurs en agissent directement sur les faibles rendements. Les cultures plantées sont principalement les céréales d'hiver avec une surface d'environ 115997 hectares. En compte le Blé dur avec un surface de 47166 hectares, le Blé tendre : 7969 hectares, Orge : 59483 hectares et l'Avoine : 1379 hectares. Ces cultures sont concentré en zones de pleines dans les régions de : Timgad, Chemora, Boulihlilat, Ain yagot, Seriana, Lazro et Zana (DSA, 2009).

Fourrages : Les légumineuses fourragères occupent une superficie de 30966 hectares ; le développement des fourrages basés sur des légumineuses locales permettrait à la région d'assurer certaines productions. La surface de fourrages irrigués est de 19735 hectares alors qu'une surface de 11231 hectares, et consacrée pour les fourrages en vert. Les régions de production des fourrages sont : Fourrages sec : Djerma, Zana, Seriana, Ain jasser, Maadher, Ras ayoun et Ouled fadel. Fourrages vertes : Barika, Bitam, Fesdis, Ouled amar, Djerma, Boumia, Seriana, Hassi, Ain jasser et Zana (DSA, 2009).

Cultures industrielles : Ce sont des cultures à faible importance avec une surface de 681 hectares, permis lesquels : Tomate industrielles : 160 hectares ; Tabac : 721 hectares. Les en trouve dans les régions de pleines : Belzma, Ras ayoun, Zana et Lazro (DSA, 2009).

Cultures maraîchères : La superficie occupée est de 6289 hectares ; la plus importante c'est la pomme de terre avec une surface de 1457 hectares. Les en trouve dans les régions de : Bomia, Ksar belazma, Ouled amar, Ouled salam, Timgad, Ain Jaser et Hassi (DSA, 2009).

Arboriculture fruitière : Les cultures fruitières sont présentes dans toutes les régions de Batna, leurs productions varient d'une zone à l'autre ; les cultures fruitières (à pépins ou à noyaux) occupent une superficie d'environ 14441 hectares. Pour ce qui concerne les cultures fruitières à noyaux, ce sont les abricotiers

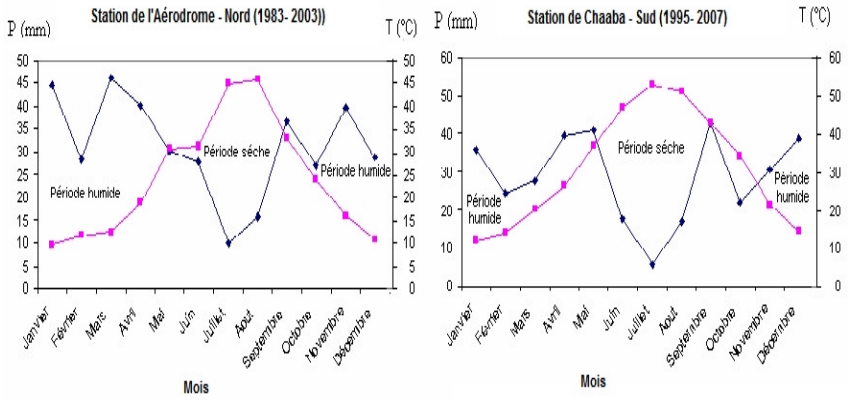

Figure 2. Diagramme ombrothèrmique de Gaussen de la région de Batna.

2.2. L'agriculture dans la région de Batna.

La surface agricole totale est de 744026 hectares, permis lequel en trouvent seulement 422677 hectares comme surface agricole utile (SAU), la jachère occupe annuellement une superficie d'environ 254000 hectares de la SAU (DSA, 2009). Les surfaces irriguées occupent moins de 30700 hectares, et elle concerne : les fourrages vertes, les cultures maraîchères, les cultures industrielles, et environ 70% d'arboriculture fruitière. En générale les cultures pratiquées au niveau de la région de Batna sont : les céréales d'hiver, les fourrages, les cultures industrielles, les cultures maraîchères et l'arboriculture fruitière (Figure 3).

Figure 3. Zones de la production végétale dans la région de Batna (DSA, 2009).

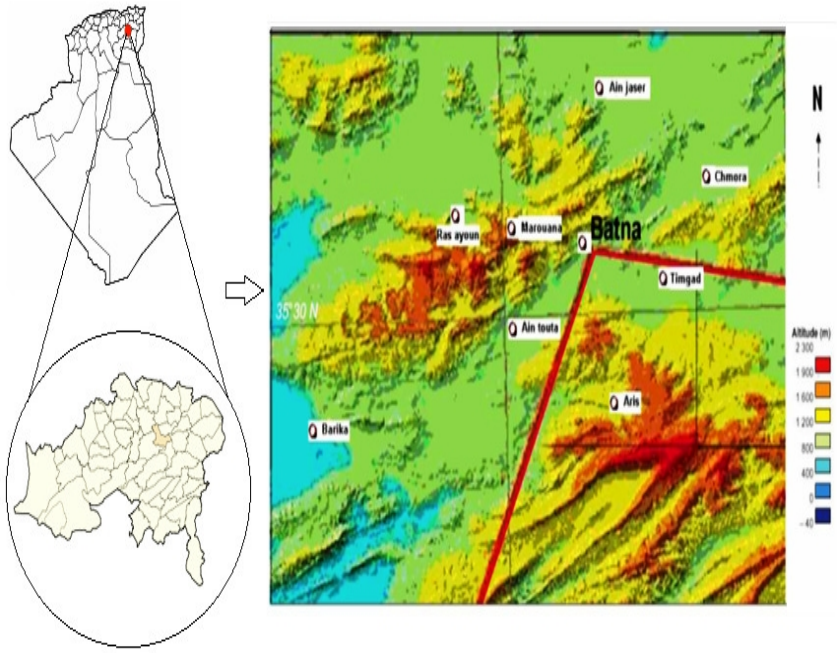

Figure 1. Orographie de la région des Batna par MNT (Benmessaoud et *al.,*2009).

2.1. Climat

La région de Batna est caractérisée par un climat varié, allant du semi-aride au nord à l'aride au sud (Berkane et *al.*, 2007). Si en compte cette variabilité de climat, on a retenu les données climatiques de deux stations météorologiques différentes, la station de l'aérodrome de Batna au nord et la station de Chaâba au sud. Ces deux stations sont les plus représentatives de la région de Batna du point de vue précipitations et température (Figure 2).

[1] La Wilaya est issue du découpage administratif, c'est l'équivalent du département en France.

ressources hydriques au secteur de l'agriculture (MRE, 2012). Cette étude portant la réutilisation des eaux usées au profit du secteur de l'agriculture dans la région de Batna (est algérien), les eaux usées qui subissent un traitement à la station d'épuration de Batna, située à près de la ville de Batna, sont déjà exploitées par les agriculteurs de la région. Les problèmes principaux du recyclage des eaux usées sont les exigences sur la qualité de l'eau épurées. Le recyclage de l'eau pour des applications agricoles est surtout utilisé dans les régions arides, c'est le cas de la région de Batna qui montre une insuffisance important des ressources en eau pour le secteur agricole vu une précipitation annuelle moins de (400 mm). L'objectif de cette étude est de dimensionner l'élaboration et le processus décisionnel de cette pratique au niveau de la région de Batna, et d'analyser la situation des demandes à partir les différents acteurs de la filière de réutilisation des eaux usées dans le secteur agricoles.

2. Présentation de la zone d'étude

Située au nord-est de l'Algérie, la wilaya [1] de Batna est limitée au nord par les wilayas de Sétif et d'Oum El Bouaghi, à l'ouest par la wilaya de M'sila, à l'est par les wilayas de Khenchela et de Oum El Bouaghi et au sud par la wilaya de Biskra. Elle s'étend sur 90 km du nord au sud et sur 180 km d'est en ouest. La région de Batna couvre alors une superficie d'environ 12.028. 24 km^2, le relief de la région de Batna se compose essentiellement de hautes plaines du massif montagneux de l'Aurès et d'une portion de la cuvette du Hodna (Dekhinet et *al*., 2007). La forme générale est montagneuses, traverse la région du l'est ou l'ouest. En note aussi la présence d'une zone de plateaux sur la partie nord, et entre les chaînes montagneuses (Figure 1).

الملخص:

لمواجهة التحدي المتمثل في ضمان تغطية الاحتياجات المائية لأغراض الزراعة في الجزائر، نفذت سياسات فعالة للموارد المائية، وكذلك أدوات إدارة جديدة، نحن نتحدث عن إعادة استخدام مياه الصرف الصحي في الزراعة .تتم ترجمة تطوير هذا العمل وصنع القرار والتنفيذ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-149 .مشروع محطة معالجة مياه الصرف الصحي لمدينة باتنة (شرق الجزائر)، هو مصب التصريفات من المدينة والمنطقة الصناعية، بطء تنفيذ المشاريع التي يحتاجها تجاوز احتياجات المدينة، إلى حد بعيد، معدات وقدرات هذه المحطة. ندرة الموارد المائية في منطقة باتنة يشكل عائقا للزراعة، إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة أصبح ضروريا .غير أن عدم إتقان هذه الممارسة من قبل القطاعات الفاعلة في منطقة باتنة، أرغم المزارعين لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة لأغراض الري ذات نوعية رديئة .أسفرت التدخلات في الاستيلاء على بعض المضخات، وأظهر تحليل الحالة إلى أن الموارد القانونية والإدارية والمالية متاحة، المشكلة كانت بدرجة كبيرة تقنية .نوعية مياه الصرف الصحي المعالجة هي مشكلة خطيرة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، وذلك بأن يتم ضبط نوعية مياه الصرف الصحي المعالجة بخيارات العلاج الإضافية.

الكلمات الرئيسية: مياه الصرف الصحي، الزراعة، محطة معالجة المياه، الري، الجهات الفاعلة الأساسية، الجودة، باتنة.

1. Introduction

Devant la rareté de la ressource en eau conventionnelle, l'Algérie ne peut plus se permettre de tourner le dos à la possibilité de réutiliser l'énorme quantité d'eaux usées qu'il rejette dans la nature ou à la mer. C'est donc à l'enracinement d'une nouvelle culture de l'eau, qu'il faut s'atteler pour espérer l'émergence d'une mentalité et d'un comportement nouveaux (MRE, 2003). Un projet de réutilisation d'eaux usées reste un projet d'utilisation d'eau, le fait que cette eau soit usée n'importe en effet que des compléments ou correctifs techniques (Valiron, 1983). Les pluies, les eaux des barrages et des forages ne suffiront plus pour la satisfaction des besoins, ce qui explique aujourd'hui, l'ambition de l'Algérie de traiter un milliard de mètres cubes d'eaux usées pour l'irrigation de 100000 hectares. Pour le moment, l'Algérie, qui dispose d'un volume d'eau traité de 560 000 mètres cubes, consacre 65% de ses

Le recyclage des eaux usées, une fonctionnalité à développer dans l'agriculture de la région de Batna (Algérie).

Hannachi A. et Gharzouli Rachid

Université Ferhat Abbas
Laboratoire Projet urbain, Ville et Territoire.
HAKHANNACHI@yahoo.fr.

Résumé

Face au défi d'assurer la couverture des besoins en eau pour l'agriculture en Algérie, une politique active de mobilisation des ressources en eau a été mise en œuvre, ainsi que de nouveaux instruments de gestion, on parle de la réutilisation des eaux usées en agriculture. L'élaboration de cette action, ainsi que le processus décisionnel et la mise en œuvre est traduit par le décret exécutif N° 07- 149. Le projet de la station d'épuration des eaux usées de la ville de Batna (est algérien), est en aval des rejets de la ville ainsi que de la zone industrielle ; la lenteur de la réalisation du projet a fait que les besoins de la ville dépassent, et de loin, les équipements et les capacités de cette station. La rareté des ressources en eau dans la région de Batna est un frein pour l'agriculture, la réutilisation des eaux usées épurées devient plus que nécessaire. Le non maitrise de cette pratique par les acteurs primordiaux de la filière dans la région de Batna, a conduit les agriculteurs à réutilisée des eaux usées épurées de mauvaise qualité pour l'irrigation. Les interventions publiques sont traduites par la saisie de quelques motopompes. L'analyse de la situation a montré que les moyens juridiques, administratifs et financiers sont disponibles, le problème a été nettement technique (la gestion). La qualité des eaux usées épurées constitue un sérieux problème qu'on doit prendre en considération, des compléments d'épuration sont proposés pour ajuster la qualité des eaux usées épurées.

Mots clés : eaux usées, agriculture, station d'épuration, irrigation, acteurs primordiaux, qualité, Batna.

l'érosion affecte ou menace douze (12) millions d'hectares dans les zones montagneuses, la forêt a reculé d'un(01) million d'hectares entre 1955 et1997 et huit (08) millions d'hectares de steppes sont désertifiés ou sensibles à la désertification; plus graves encore, mais mal cernées, les conséquences néfastes sur les fonctions et services écologiques liées à ces déperditions sont difficiles à estimer. »[11]

Le mal est donc très profond et affecte la plupart des régions « utiles » du pays. Les pertes enregistrées en termes de ressources (eau, sol dégradé, incendies de forêt accidentelles ou délibérées….) et reconnues officiellement sont immenses et donnent une idée de l'ampleur de la désolation à laquelle le pays est parvenu.

Mais ce n'est pas tout, car : **3.** *La bande côtière* du pays a subi, comme partout ailleurs, les mêmes affres et le même processus de dégradation et de défiguration des paysages naguère « positif », mais qui n'offrent aujourd'hui au regard de l'observateur que des images laides et désolées symbolisées par le béton et les bouts de ferrailles qui partout pointent des maisons et des immeubles inachevés. L'explosion démographique marquée par le quadruplement ou presque de la population depuis l'indépendance (1962)[12] et par une urbanisation accélérée (31% de la population en 1966 ; près de 60% en 2000) est en partie responsable de cet état de choses. En partie seulement, car le vrai responsable en est cette « *politique du développement qui a privilégié les sites faciles à aménager dans la zone littorale sans considérations environnementales ont conduit à la dégradation de la frange côtière unique et de l'écosystème marin*. **» 4.** *La pollution*. Celle-ci est tentaculaire et constitue le quatrième point noir de la série, et relève de deux ordres : industriel et urbain. Cette double pollution est « en progression » et constitue une sérieuse menace pour la santé publique. Les sources de cette menace sont diverses et se nomment : « *les eaux usées domestiques, les secteurs du transport, de l'industrie et de l'énergie à travers l'utilisation notamment de l'essence plombée et du diesel, et les émissions de particules et de dioxyde de soufre et autres poussières dans certaines activités industrielles en sont les principales causes. Si*

des pertes économiques et l'amélioration de la compétitivité; enfin, *la protection de l'environnement régional et global*. »

Les problèmes recensés font apparaître *les carences suivantes* **: 1.** *des ressources en eau limitées* et de médiocre qualité ; s'y ajoute une gestion de la demande « non favorisée par une tarification adaptée », et qui se double d'un usage irrationnel des infrastructures, ce qui a pour effet immédiat d'importants gaspillages de ressources en eau mesurés à l'aune du taux de perte estimé à 50%, et cela sans compter évidemment les importantes quantités d'eaux usées non traitées et qui se terminent par s'évaporer dans la nature. Les faibles ressources en eau par rapport aux besoins, et donc à la croissance de la demande, ressources estimées à 383 m3/hab./an),, se trouvent gravement amoindries par leur très mauvaise qualité, puisque le taux d'épuration est quasiment nul tandis qu'il n'existe pratiquement pas une régulation qui soit véritablement crédible. Toutes ces données mises en relief par les différentes enquêtes donnent la mesure de la gravité et de la persistance de la crise de l'eau dans le pays. **2.** *Les sols nus* et même couverts de « tapis » végétal se dégradent continûment par suite de facteurs divers, humains et naturels : tandis que les pratiques culturales ne laissent guère le sol se reposer (absence de jachère), absence qui appauvrit le sol et lui fait perdre sa végétation (comme les superficies des terres imparties aux cultures céréalières), les facteurs atmosphériques (érosion pluviale et éolienne) ainsi que la sécheresse parfois prolongée achèvent enfin d'accélérer le processus de détérioration des sols, et partant, de l'écosystème et de l'environnement. Mais de l'avis des experts aussi bien étrangers que nationaux appelés à la rescousse par le Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, les facteurs naturels précités « *n'expliquent qu'en partie la perte substantielle de terres productives et l'extension de la désertification; une politique agricole inadaptée et déconnectée de la politique rurale, l'absence de droits de propriété et/ou d'usage clairs, l'incohérence de la politique foncière, et un développement urbain et industriel sans « garde-fous » n'ont pas favorisé l'investissement visant à la conservation des ressources naturelles. En conséquence,*

administrée, tandis que la libéralisation des échanges internationaux qui en est la suite s'est faite de manière unilatérale et surtout au profit des capitaux étrangers. L'option socialiste appliquée à marches forcées durant trois décennies, option fondée sur une planification centralisée, et sur l'intensification de l'exploitation des ressources naturelles a laissé des séquelles profondes tant dans les structures mentales que dans les structures économiques. Or, les déséquilibres écologiques auxquels nous assistons aujourd'hui sont le produit direct de cette période dite du socialisme « spécifique » ou du *Capitalisme d'Etat Algérien* [9]

Les problèmes recensés et les objectifs visés par la politique du développement durable en Algérie

Ce n'est qu'à partir de l'ouverture pluraliste inaugurée par l'explosion d'Octobre 1988, et l'ouverture pluraliste qui en est la suite logique, pluralisme consacré par la Constitution de février 1989, que les gouvernements successifs ont commencé, d'ailleurs plus sous la pression de l'extérieur, que sous l'effet de l'anticipation et de l'imagination politique interne propres à nos dirigeants, à penser l'environnement en l'associant au développement. Dès lors : « *L'Algérie a décidé d'investir dans le développement durable. Ceci constitue le principe fondamental de la stratégie de l'environnement et du PNAE-DD et signifie que l'Algérie entend donner une place prépondérante aux aspects sociaux et écologiques dans ses choix de modèles de société et de développement économique, et rompre par conséquent de manière irréversible avec les politiques et méthodes des trois dernières décennies*. »[10]

Pour donner un contenu tangible et opérationnaliser le principe du développement durable, l'analyse détaillée des problèmes écologiques entreprise dans le cadre de la préparation du PNAE-DD (nature, étendue, coûts socio-économiques et analyse des priorités) a permis de mettre en évidence quatre objectifs stratégiques de qualité, en étroite liaison avec le programme de réformes économiques en cours: *l'amélioration de la santé et de la qualité de vie*; *la conservation et l'amélioration de la productivité du capital naturel*; *la réduction*

d'urgence. Le RNE 2000 a été adopté par le Conseil des Ministres du 12 août 2001.
D'importants investissements environnementaux ont également été consentis par le gouvernement dans le cadre du Plan Triennal de Relance Economique (2001-2004). »[8] Pourtant, il reste beaucoup à faire et les défis que lancent au pays les problèmes de l'environnement, sa dégradation constante, et la mauvaise utilisation des ressources disponibles, leurs gaspillages, sont quasi incommensurables.

Les défis du développement durable

Ces défis, le gouvernement algérien, les reconnaît et en a identifié beaucoup d'entre eux :1) la dégradation écologique, qui touche notamment les ressources naturelles dont certaines ne sont pas renouvelable ; cette dégradation aurait atteint : « un niveau de gravité qui risque non seulement de compromettre une bonne partie des acquis économiques et sociaux des trois dernières décennies, mais également de limiter les possibilités de gains de bien-être des générations futures. ». 2) La crise écologique qui affecte de manière sévère le pays est d'ordre essentiellement institutionnel, et se lie pour l'essentiel « à la carence des politiques et programmes du passé, notamment dans les domaines de la rationalisation, de l'utilisation des ressources naturelles; de l'aménagement du territoire, de l'efficacité et de la transparence des dépenses publiques; des systèmes d'incitations, de prix et des instruments économiques; de la sensibilisation et de l'association des populations et des usagers aux processus décisionnels; de la participation du secteur privé; de la capacité des institutions environnementales et de la capacité de coordination intersectorielle; et de la qualité de la gouvernance des institutions publiques. » 3) Les difficultés de « la transition » de l'économie socialiste, planifiée et rigide, vers l'économie de « marché » constitue un autre défi que le pays ne semble pas prêt encore de relever tant les réflexes sociaux demeurent conditionnés par les représentations de l'Etat-Providence, et par la mentalité « d'assistés ». L'ouverture de l'économie inaugurée dans le milieu des années 80 n'a pas réussi à démanteler « le système rigide de l'économie

Bien que ce Plan National d'Actions soit largement tributaire de l'assistance technique des organisations internationales, et donc inspiré d'une conception exogène de l'environnement, il a cependant le mérite d'exister. Son mérite aura été d'impliquer de nombreuses institutions nationales et de cadres locaux dans l'élaboration de ce projet qui pourrait, par les missions qu'il s'est assignées, de contribuer grandement au développement rural durable à travers des actions de protection et d'assainissement de l'environnement naturel et social. Le gouvernement algérien semble donc, à la lecture des documents et des discours produits, avoir pris à bras-le-corps les questions de l'environnement dont la protection conditionne la réussite du développement durable. Le dispositif mis en place, joint aux diverses institutions et acteurs associés à l'exécution de ce projet, témoignent d'une prise de conscience de la part des dirigeants en ce qui concerne tant les risques que représentent la dégradation de l'environnement, de l'écosystème, que ceux de la dépendance alimentaire du pays vis-à-vis de l'extérieur. C'est pour toutes ces raisons qu' « Une unité d'exécution du projet a été installée au sein du Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement. Un Comité National de Suivi du projet, constitué des représentants des départements ministériels, ayant à des degrés divers des responsabilités environnementales, a également été mis en place. Un atelier de lancement du PNAE-DD a été organisé avec la participation des départements ministériels, d'agences et institutions environnementales, d'entreprises et bureaux d'études, d'universités et centres de recherche ainsi que d'associations écologiques. Une équipe de consultants algériens a préparé des documents de référence en matière de pollution industrielle et urbaine, de pollution atmosphérique, de ressources hydriques, de ressources naturelles, de gestion des zones côtières, de patrimoine archéologique et historique, de santé publique, et d'aspects institutionnels et juridiques. Le Rapport National sur l'État et l'Avenir de l'Environnement expose les facteurs de vulnérabilité d'ordre physique et institutionnel et dresse l'état de l'environnement. Il définit les grandes lignes d'une stratégie nationale de l'environnement en cohérence avec les priorités socio-économiques du pays, et propose un programme

son programme ECLIFE et au programme METAP administré par la Banque Mondiale. La préparation du PNAE-DD a été rendue possible grâce à l'excellent esprit de coopération qui a animé les différentes équipes impliquées dans ce projet, au niveau du Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, de la Banque Mondiale et de l'Agence de Coopération Technique Allemande (GTZ).La Banque Mondiale a coordonné l'ensemble des activités et du financement liés à la préparation du PNAE-DD. Elle a joué un rôle déterminant dans le développement du cadre méthodologique et apporté un soutien continu dans les domaines institutionnel et juridique. Elle a enfin, procédé à la révision et contribué à la restructuration du rapport final. »

Pour situer le contexte, et déterminer les institutions et les acteurs ayant contribué à l'achèvement de ce rapport, il serait bon de reproduire ici les « remerciements » de M. Chérif Rahmani, alors Ministre de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement :« Le présent rapport, écrit-il en préambule, et les rapports intermédiaires ont également bénéficié de l'apport décisif des experts et de l'expérience de la GTZ, sous-traitant de la Banque Mondiale pour fournir une assistance technique au Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement. Qu'ils trouvent ici, en mon nom et celui du Gouvernement Algérien mes remerciements les plus sincères. Mes remerciements vont également aux consultants algériens et étrangers, aux cadres du Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, à ceux des différents départements ministériels et notamment ceux représentés au niveau du Comité National de Suivi du Projet qui ont contribué, par les informations fournies, leurs analyses et leurs capacités de proposition, à l'élaboration de ce rapport. Mes remerciements vont enfin aux universitaires, cadres d'entreprises et de bureaux d'études, cadres d'agences et institutions environnementales diverses, représentants d'associations écologiques, qui ont participé à maints débats au sein des ateliers de concertation qui ont été organisés, et contribué ainsi à enrichir ce Plan d'Actions pour les années à venir. »[7]

matières plastiques, les pots de yaourts, et enfin les bouteilles de bière et de vins en verre et en cartons.

Le développement rural durable serait donc un vain mot, une notion vide de sens, si elle négligeait ou faisait fi de la préservation de l'environnement, de l'écologie, et de la santé de la population. Comme le dit à juste titre Ségolène Royal « *Le progrès social, c'est le droit à un environnement sain, à une eau et à un air non pollués. C'est le droit de chacun au bien-être et à la santé*. » Autrement dit, le développement durable entendu au sens qu'on vient de définir, englobe plusieurs choses, et parmi celles-ci : « *la protection de l'environnement, la prévention des risques, la lutte contre les pratiques prédatrices et polluantes ainsi que, plus largement, avec l'impulsion d'autres manières de produire, de consommer, de se déplacer, d'habiter constitutives d'une mutation écologique, donc également économique et sociale, qui réponde aux urgences du temps court et aux exigences du temps long*. »[6]

Qu'en est-il maintenant de la politique officielle algérienne en matière de développement durable et de protection de l'environnement ?

La conception algérienne du développement durable

Rappelons tout d'abord que l'Algérie fait partie des 191 pays signataires du protocole de Kyoto visant la protection de l'environnement et la réduction des émissions de gaz à effet de serre. A partir de l'an 2000, et sous l'effet des incitations extérieures et de l'éveil relatif de la société civile qui, à travers les associations écologiques nationales, commence à revendiquer un environnement sain, le gouvernement algérien s'est empressé d'élaborer en janvier 2002 un « Plan National d'Actions pour l'Environnement et le Développement Durable », et ce PNAE-DD fait suite au premier Rapport National sur l'Etat et l'Avenir de l'Environnement (RNE 2000). Ce Plan national qui « s'inscrit dans une démarche programmatique décennale » a été « élaboré grâce à la généreuse contribution de la Commission Européenne à travers

associations soucieuses de la protection de la nature et de la santé des populations de par le monde, considèrent que le développement durable, aussi bien rural qu'industriel, ne saurait se réduire uniquement à un accroissement productif des deux secteurs en question, à une exploitation extensive des terres disponibles, mais doit aussi et surtout se centrer sur une politique de préservation de la nature, sur une économie des ressources énergétiques et sur leur exploitation rationnelle de manière à satisfaire les besoins des générations présentes et futures sans sacrifier pour autant le système écologique sur l'autel de l'urgence et des « besoins » immédiats à satisfaire. Le développement rural durable, c'est aussi l'hygiène, la lutte contre l'érosion (pluviale et éolienne), le déboisement lié à ces agents atmosphériques, et aux incendies ; la lutte contre la pollution de l'environnement de l'air, de l'eau et de la terre par infiltration des eaux usées et infectées dans les sols (cas, entre autres, de certains oueds situés dans les wilaya de Msila, de Biskra, de Batna et de bien d'autres wilaya du pays). Le développement durable, et partant la préservation de la santé des populations, ne peuvent être assurés lorsque les animaux que nous consommons broutent l'herbe qui pousse dans les creux de nos rivières polluées où les eaux stagnantes, d'aspects verdâtres, dégagent des odeurs pestilentielles. Ainsi, à l'entrée d'El Maader de Boussaâda, en allant vers Msila, des troupeaux entiers de vaches, de caprins et de bovins, paissent dans des champs irrigués par les eaux puantes d'une petite rivière charriant pêle-mêle des excréments humains, des cadavres de chiens écrasés, en décomposition, de pneumatiques éclatés, de boites de conserves et de bouteilles de bière, en métal et en verre brisé !

La Daïra de Boussaâda est loin d'être l'exception. Partout, dans presque toutes les wilayas du pays que nous avons pu parcourir de long en large, le regard de l'observateur, même peu averti, ne peut s'empêcher de se poser sur de tels spectacles répugnants. Les creux des oueds secs ou « liquides », et les ravins contournant ou traversant certains villages et villes, les bois et les champs alentour, sont jonchés de détritus, de matières polluantes, comme les piles, les batteries de voiture, les

avec la chimie verte, les transports propres et les véhicules électriques, avec la création de nombreux emplois durables et le parti-pris d'une économie circulaire qui préfère le recyclage aux gaspillages. La croissance prédatrice et indifférente à ses impacts négatifs sur la nature et sur les vies humaines se révèle aujourd'hui contre productive**.** Le système productiviste et financiarisé détruit des emplois et des valeurs. A nous de hâter l'avènement d'un nouveau modèle qui rééquilibre les relations entre l'activité humaine et la biosphère. »

L'écologie comme facteur du développement durable

On ne saurait parler de développement durable sans évoquer l'écologie, et sans insister sur la nécessité absolue de la préservation de l'environnement. Parmi les différentes définitions de cette notion écologique, on retiendra celle ayant un rapport avec les préoccupations environnementales et les évolutions climatologiques. Larousse la définit comme étant la : « *Science ayant pour objet les relations des êtres vivants (animaux, végétaux, micro-organismes) avec leur environnement, ainsi qu'avec les autres êtres vivants.* » L'usage du mot écologie remonte aux années 60 qui coïncide avec la naissance des mouvements écologiques, surtout en Occident. L'écologie s'assigne pour objectifs, entre autres, la prise en compte de l'action de l'homme sur son environnement, et l'invite à limiter les conséquences négatives et destructrices de son activité sur ce dernier, conséquences que reflètent la pollution, la destruction des écosystèmes, les effets de serre, le réchauffement de la planète, et enfin, la déforestation….

C'est pour toutes ces raisons que la plupart des pays occidentaux, et notamment la France, lient le développement durable à l'écologie, et donc à la lutte pour un environnement assaini et sain, de manière à rendre propice la vie des hommes, des animaux et des végétaux, sur notre planète que les effets nuisibles induits par l'activité de l'homme tendent à « détraquer », à rendre pour ainsi dire « irrespirable ». C'est pourquoi Ségolène Royal, tout comme les écologistes et les

Définition du concept du « développement durable »

La notion du « développement durable » (en anglais : *sustainabledevelopment*) appliquée aussi bien au secteur industriel que rural, a fait son *réapparition*[1]pour la première fois en 1980, et fait suite à la parution de *la Stratégie mondiale de la conservation*, qui est une publication de l'Union internationale pour la conservation de la nature (UICN). En 1987, cette notion est reprise par le rapport[2] de la *Commission mondiale sur l'environnement et le développement. Notre avenir à tous*. Ce rapport définit le développement durable comme étant celui « *qui répond aux besoins du présent sans compromettre la capacité des générations futures de répondre aux leurs*. ». Parmi les pays qui ont fait très tôt leur ce concept figure le Québec, puisqu'il a adopté une loi baptisée « *loi sur le développement durable* », laquelle « met l'accent sur nos façons de faire en insistant sur un facteur de durabilité important : notre capacité à apprécier nos actions de manière globale par-delà les frontières disciplinaires ». En d'autres termes, pour le Québec, « *Le développement durable s'appuie sur une vision à long terme qui prend en compte le caractère indissociable des dimensions environnementale, sociale et économique des activités de développement*. »[3]

Depuis 1980, une foule de travaux et publications ont été consacrés au développement durable[4] et de nombreux pays, notamment occidentaux, ont adopté des politiques en ce sens[5] En France, il existe même un Ministère de l'écologie, du développement durable et de l'énergie, présidé par la socialiste Ségolène Royal qui se fait la championne de la défense de l'environnement, de l'écosystème, et de la biodiversité. Lors de son discours prononcé le 5 avril 2014 devant *l'Assemblée générale de France Nature Environnement*, cette dernière a met l'accent sur les points constitutifs du développement durable, et qui en conditionnent la réussite, à savoir la mise en veille permanent des plans d'action pour la préservation de la ressource en eau, et du plan régional pour la biodiversité. Pour la ministre, « Le progrès économique passe aujourd'hui par la croissance verte, avec des éco-industries, des éco-matériaux et des éco- procédés performants dans tous les secteurs d'activité,

العارية وحتى تلك المغطاة بالنبات أو"السجاد" تتعرض باستمرار للانجراف نتيجة لعوامل مختلفة بشرية وطبيعية. ثالثا: أن الشريط الساحلي للبلاد يتعرض، كما في أماكن أخرى، لنفس المؤثرات ولنفس العملية من تدهور وتشويه المناظر الطبيعية، رابعا وأخيرا :ضعف الإطار القانوني والمؤسسي. أن تدهور البيئة هو ناجم أيضا من آليات تنظيمية ومن القوانين التي لا تطبق بصورة صارمة من قبل السلطات العمومية عن كل من يخالف القانون. والملاحظ كما أن هناك إهمالا ولا مبالاة سواء من طرف السلطات العليا أو من طرف المواطن العاديين فيما يخص الحفاظ عن **البيئة** والطبيعة التي لا تشكل كما يبدو انشغال المواطن.

الكلمات الرئيسية: البيئة العامة، التنمية الريفية: تلوث البيئة،تآكل التربة، بث الأمراض، التنميةالمستدامة، غازات الدفيئة وإزالة الغابات،والتصحر، تدهور وتشويه المناظر الطبيعية، انبعاثات غازات.

Résumé:

L'Algérie figure parmi les pays retardataires en matière de développement agricole durable, et ce retard s'explique par le caractère mono-exportateur du seul produit énergétique constitué par les hydrocarbures. La nourriture des Algériens, on le sait, en dépend pour 95%, situation qui place le pays dans une dépendance alimentaire cruelle envers le marché mondial dont les prix se répercutent sur le marché local et grèvent de ce fait le budget de l'Etat, puisque ces importations alimentaires sont réglées non pas en dinars, mais en devises fortes (dollars notamment).

En même temps qu'elle constitue une aubaine, un don du Ciel, la manne pétrolière a constitué et constitue encore pour l'Algérie une véritable source d'empêchement essentielle pour le décollage économique de la nation. Les ressources tirées du pétrole et du gaz nous ont dispensé de retrousser les manches, de remuer la terre nourricière, de nous auto-suffire, et de réfléchir et d'imaginer, enfin, par nous –mêmes, les moyens et les solutions les mieux adaptés pour créer les articulations nécessaires entre le secteur industriel et agricole. La dichotomie ou l'absence de complémentarité entre ces deux secteurs vitaux de l'économie nationale sont la cause principale de notre retard économique, et surtout de notre dépendance alimentaire envers le marché mondial dominé par les grands pays capitalistes dont les multinationales ont trouvé dans notre pays un débouché inespéré pour leurs produits manufacturés et industriels.

Devenue une sorte de « poubelle de l'Occident » développé et imaginatif, poubelle dans laquelle il déverse ses produits et « déchets » industriels, l'Algérie souffre d'un déficit politique flagrant de la part de ses « élites politiques », déficit qui se manifeste à travers la gabegie et l'incurie de ses gestionnaires qui se contentent d'une gouvernance désinvolte des affaires de la nation.

L'histoire du concept du développement agricole ou rural durable. Le cas algérien

Ahmed ROUADJIA
Maître de conférences, université de M'sila, Algérie.
znit2003@yahoo.fr

ملخص:

يناقش هذا المقال قضية التنمية الريفية على المدى الطويل (المستدامة)، وكيف تم تطبيق هذا المفهوم في الجزائر. يبدو واضحا من دراستنا أن التنمية المستدامة، بما في ذلك في المناطق الريفية، تهدد بشكل خطير، على الأقل في المدى القصير والمتوسط، مستقبل القطاع الزراعي. والأسباب كثيرة، ويمكن تلخيصها فيما يلي: تلوث البيئة. هذا يؤثر بشكل خطير على صحة السكان كما يؤثر أيضا وبشكل خطير على نوعية حياتهم. انعدام النظافة والتركز الحضري المترامي الأطراف إضافة للموارد المائية المحدودة وذات النوعية الرديئة، والتي تتسبب في نشر الأمراض. وهذا يشكل من بين النقاط السوداء التي تعاني منها البلاد. إن هذا التلوث مزدوج: فهو صناعي وحضري. ومن بين المصادر التي تهدد صحة المواطنين يجب أن نذكر مياه الصرف الصحي المنزلي والنقل والصناعة والطاقة وخاصة من خلال استخدام البنزين المحتوي على الرصاص ووقود الديزل والانبعاث الجسيمات وثاني أكسيد الكبريت(les émissions de particules et de dioxyde de soufre) والغبار في بعض الأنشطة الصناعية التي تمثل إحدى الأسباب الرئيسية في نشر لأمراض.

التدهور المستمر للبيئة التنمية الريفية (écologie et éco-système) ثم انبعاث غازات الدفيئة وإزالة الغابات و التصحر، وذالك نتيجة تآكل التربة (Érosion des sols)، يؤدي حتميا إلى تدهور التربة بسبب عوامل التعرية، الشيء الذي يعطل إنتاجية واستدامة رأس المال الطبيعي و يقلل من فعالية واستخدام الموارد والقدرة التنافسية للاقتصاد بشكل عام.

وهناك عوامل أخرى تساهم في عرقلة في التنمية المستدامة في القطاع الفلاحي وتكمن: أولا: في الموارد المائية المحدودة وذات النوعية الرديئة، ثانيا: في الأراضي

Objectifs de la revue

- Participer à dynamiser la recherche, notamment en matière de développement rural ;
- Editer les travaux de recherches et les études empiriques dans le domaine du développement, en donnant priorité celles liées au développement rural ;
-

Domaines de la revue

- Recherches scientifiques innovantes et études pratiques originales ;
- Fiches de lecture d'ouvrages ;
- Rapports sur colloques et conférences ;
- Synthèse de thèses et de mémoires en développement rural ;
- Rapports et Synthèses sur les activités du laboratoire

Règles de publication

- Les textes soumis à publication doivent être originaux, ne pas avoir été publiés et ne pas être proposés simultanément à d'autres publications.
- Respect des conditions de la recherche scientifique relatives à la méthodologie, les références et les sources. Les références doivent être citées à la fin de document.
- L'article proposé sera acheminé vers deux experts-lecteurs choisis par le Comité de lecture
- Accompagner l'article avec un résumé en deux langues : la langue de l'article et une autre langue (Arabe, Français ou Anglais).
- Les textes en Arabe en Traditional Arabic 16 et les textes en Français en Times New Roman 12. Les marges 2.5 de chaque coté.
- Le texte ne doit pas dépasser 25 pages (y compris les références et les annexes).
- Les textes devront être envoyés par voie électronique au rédacteur en chef. Ainsi que les réponses seront envoyées par voie électronique.
- L'auteur a droit à deux exemplaires de la revue après publication

Comité scientifique

Pr. Rahim Hocine	Université de Bordj Bou Arréridj, Algérie
Pr. Zerouati Rachid	Université de Bordj Bou Arréridj, Algérie
Pr. Boudjellal Mohamed	Université de Msila, Algérie
Pr. Djenane Abdelmadjid	Université de Sétif, Algérie
Pr. Salhi salah	Université de Sétif, Algérie
Pr. Omar Bessaoud	Institut Agronomique Méditerranéen, France
Pr. Djeflat Abdelkader	Université de Lille, France
Pr. Dekkari Abderrahman	Université Cadi Ayyad, Maroc
Pr. Medjaddel Ahmed	Université de Taiba, Saoudia
Pr. Labidi Yasaad	Université deTunis, Tunisie
Pr. Fethi Djerrai	Université deTunis, Tunisie
Pr. Farhi Mohamed	Université de Laghouat, Algérie
Pr. Ratoul Mohamed	Université de Chlef, Algérie
Pr. Fellahi Salah	Université de Batna, Algérie
Pr. Seffari Mouloud	Université de Sétif, Algérie
Pr. Benbouziane Mohamed	Université de Tlemcen, Algérie
Pr. Maatallah Kheir eddine	Université de Guelma
Dr. Mesaoudane Ahmed	Université de Bordj Bou Arréridj, Algérie
Dr. Manaa Ammar	Université de Bordj Bou Arréridj, Algérie
Dr. Belouanes Mohamed	Université de Sétif, Algérie
Dr. Benmansour Moussa	Université de Bordj Bou Arréridj, Algérie
Dr. Zenkri Miloud	Université de Bordj Bou Arréridj, Algérie

Président d'honneur

directeur de l'université	Pr. KARIM ABBAOUI

Directeur de la revue

directeur du laboratoire	Pr. Rahim Hocine

Rédacteur en chef

Chef d'équipe	Dr. Manaa Ammar

D.E.C adjoint

Chef d'équipe	Dr.Benmansour Moussa

Comité de rédaction

	Dr.Zenkri Miloud
	Brahm Chaouch Toufik
	Benguettaf Ahmed

Correspondance

Toutes les correspondances doivent être adressées à :

Université de Bordj Bou Arréridj - 35265 Algérie

E-mail	revuelerdr@gmail.com
Web	http://www.univ-bba.dz/labolerdr

Revue
Recherches et Etudes en Développement

Revue périodique à comité de lecture
Editée par le laboratoire d'études et de recherches en développement rural
Université de Bordj Bou Arréridj – Algérie

- **L'histoire du concept du développement agricole ou rural durable : le cas algérien** — **Ahmed Rouadjia**
- **Le recyclage des eaux usées, une fonctionnalité à développer dans l'agriculture de la région de Batna Algérie** — **Hannachi A. et Gharzouli Rachid**
- التراث المعماري بالمغرب: الذاكرة المجالية ومظاهر التثمين — عبد الرحمان الدكاري
- قراءات في التجربة التنموية الصينية: أسرار النجاح ودروس مستفادة — زرقين عبود
- هياكل التمويل الأصغر الجواري والتنمية الإقليمية: مدخل لتحريك الأقاليم الريفية المغاربية — رحيم حسين
- الأشكال الحديثة للعمران بالمناطق الريفية المحيطة بالمدن ورهانات الغد؟ حالة ظهير مدينة الصويرة (المغرب) — عبد المجيد هلال
- أدوات حماية البيئة بالمحميات الطبيعية — قويدر كمال

N° 01 Décembre 2014 ISSN 2392-5469

N° 01 Décembre 2014
Revue des Recherches et Etudes en Développement